# الحزب الشيوعي اللبناني

## المؤتمر الوطني الثاني عشر

# مشروع الوثيقة

# الفكرية – السياسية – البرنامجية

بيروت – تشرين الأول، 2021

# الجزء الأوّل: الوثيقة الفكرية

ترتدي بلورة الهوية الفكرية للحزب الشيوعي اللبناني أهمية قصوى في المساهمة بمعالجة أزمته. فوحدة الحزب السياسية والتنظيمية مستمدة من وحدته الفكرية التي تشكل المرتكز الأهمّ الذي يجب الانطلاق منه لصياغة مشروع الحزب السياسي وتطوير وثائقه المؤتمرية. وإلقاء نظرة سريعة على ما صدر من وثائق قبل سقوط التجربة الاشتراكية المحقّقة يظهرالتوجّه الثابت نحو بناء حزب شيوعي على أساس الماركسية – اللينينية. لكن هذا التوجّه شهد ارتباكا في مؤتمرات الحزب اللاحقة، وتراجعا في التركيز الجدّي والاهتمام الدائم بالجانب الفكري في الوثائق المؤتمرية، وخطط العمل.. وقد أصاب هذا الارتباك الحزب، إيديولوجيا وسياسياً وبنية تنظيمية وقاعدة شعبية، ابتداء من نهاية ثمانينيات القرن المنصرم التي شهدت مصادرة الحياة السياسية والأمنية من قبل الأطراف الراعية لاتفاق الطائف، وانفلات عقال رأس

المال العقاري والريعي مع بداية «المرحلة الحريرية» ابتداء من ١٩٩٢. وانعكس هذا الواقع على علاقة الحزب بجمهوره الطبقي بعدما تمّ الإطباق على الحركة النقابية ووضعها تحت عباءة قوى طائفية تستخدمها لتوفير «السلام الاجتماعي» الضروري لسيطرتها. وتعزّزت هذه الاتجاهات السلبية بعيد عام ٢٠٠٥ مع تصاعد المناخ الطائفي الذي عاشه البلد، والذي أفضى إلى نتائج قاسية على المستويات كافة لم يشف منها البلد والحزب حتى اللحظة.

كما شكّل هذا الارتباك الفكري جزءاً من الجوانب المتعدّدة لأزمة الحزب، وترك انعكاسات سلبية على أدائه ووحدة تطبيق قراراته. والوحدة الفكرية المنشودة هي وحدة القراءة الماركسية اللينينية (أي القراءة المادية–التاريخية) للبنية الاجتماعية اللبنانية والعربية، ولحيثيات تمييز الماركسية–اللينينية في ظروف بلداننا العربية، وهي بهذا المعنى تختلف عن ذلك الخطاب عن وحدة الحزب الذي بدا في حالات كثيرة كأنه مستمد فقط من المحطات المضيئة في تاريخه، بينما المطلوب تعزيز هذه الوحدة راهنا عبر إعادة انتاج مشروع الحزب المستقبلي في الفكر والسياسة والتنظيم. إنه التحدي المطروح أمام الشيوعيين في معرض تحضيرهم لمؤتمرهم الوطني الثاني عشر الذي يفترض فيه إيفاء هذا الجانب حقّه من النقاش وإعادة إبراز دور الصراع الأيديولوجي في إطار

الصراع الطبقي وإغناء الجانب الفكري في الوثائق المؤتمرية، مع الادراك بأن النقاش لا يقف عند حدّ بل يبقى مستمرا إلى ما بعد المؤتمر، كتعبير عن حاجة موضوعية للإجابة عن العديد من الموضوعات والأسئلة التي ستظلّ تستدعي بذل جهد بحثي دائم يتولّاه مفكرون وباحثون شيوعيون ويساريون.

تتضمّن مسودّة وثيقة اللجنة الفكرية توطئة وستّة فصول موزّعة كما يلي:

التوطئة: مقدّمات نظرية حول الإمبريالية وطبيعة الصراع
الفصل الأول: مستجدات الوضع الدولي وسمة العصر الراهن
الفصل الثاني: حركة التحرر الوطني العربية – بين الأزمة والتجديد؟
الفصل الثالث: البنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان
الفصل الرابع: النظام السياسي وأزمته البنيوية (الطائفية)
الفصل الخامس: التحرّر الوطني طريقنا إلى الاشتراكية
الفصل السادس: التحالفات الطبقية جسر العبور لإنجاز التحرر الوطني

# التوطئة العامة: مقدّمات نظرية حول الإمبريالية وطبيعة الصراع

نشأ الحزب الشيوعي اللبناني كحاجة موضوعية لمواجهة تحديات تطور لبنان منذ ما قبل خروج الانتداب الفرنسي، وهو لعب دورا مشرّفا في تحقيق الاستقلال السياسي متسلّحا بالماركسية – اللينينية كمنهج علمي للتفكير وللعمل طوال هذه الفترة من نضاله. واليوم وبمناسبة الإعداد للمؤتمر الثاني عشر وعلى وهج التغيرات الكونية والتشكيك بصحة الماركسية، فإن راهنية الماركسية وقدرتها على الإحاطة بمشاكل مجتمعاتنا، تستدعي الانكباب على توطينها وتمييزها في مجال فهم الشروط المادية الملموسة لواقعنا المادي الراهن. فالماركسية – اللينينية منظومة فكرية ثورية مفتوحة على التطوّر مع تغيّر الواقع الذي تسعى إلى تفسيره وتغييره، ومن مهمات الحزب الثوري أن يسهم بذلك في البلد المعني، لأن الماركسية لا تتطور بذاتها، بل تتوطّن بالممارسة الفكرية للحزب

الذي يحملها، وهي ذات طابع كوني لأنها تجسّد فكر الانتقال إلى الاشتراكية. وشكّلت اللينينية في الطور الإمبريالي من الرأسمالية أول محاولة لتطوير الماركسية، وأفضت إلى اكتشاف ضرورة تمييزها في ضوء مفاعيل قانون التطور المتفاوت الذي تمخّض عن تشكّل بنية مزدوجة في الرأسمالية العالمية: البنية الإمبريالية كمكّون مسيطر، والرأسمالية التبعية كبنية تابعة وخاضعة. وبالإستناد إلى هذا الفهم تبرز ضرورة استخلاص آلية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية في البنية التبعية. وقد صاغ الحزب الشيوعي اللبناني فهما لهذا الانتقال يتمحور حول قضية التحرر الوطني، من حيث هو أفق لتغيير بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية ونقل بلادنا إلى الاشتراكية. واليوم تكمن مهمة الحزب في البرهنة على راهنية هذا الفهم وضرورته المحكومة باستحالة تحقيق التطور الضروري لبلادنا ضمن البنية الاجتماعية الرأسمالية التبعية التي تشكّلت كنتاج للعلاقة الكولونيالية (الاستعمارية). ويترجم الحزب هذه المهمة في صياغة رؤيته لعملية التحرر الوطني كطريق للانتقال إلى الاشتراكية وتثبيت الماركسية–اللينينية كفكر لهذا التحرر الوطني، وكفكر للنضال ضد الإمبريالية وللتحرر من الرأسمالية، ولأنه ينطلق من اعتبار النضال من أجل التحرّر الوطني شكلا مميزا للصراع الطبقي في بلادنا.

## ١ - الانخراط التبعي للبلدان العربية في الدورة الرأسمالية العالمية

إن فكرة التحرّر الوطني تستمدّ مقوّماتها من واقع استمرار بلداننا العربية عرضة للسيطرة الاستعمارية التي فرضت عليها، منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، علاقات إنتاج رأسمالية تبعية قطعت الطريق على تشكّل نواة نمو رأسمالي كلاسيكي كانت قيد التشكل آنذاك. فتحقّق عبر هذه التبعية استغلال مضاعف لطبقتنا العاملة وشعوبنا من خلال مصادرة الثروات الطبيعية والبشرية وفائض الإنتاج الذي يفترض أن يكون مصدرا للتراكم الرأسمالي في بلادنا. وبموجب هذه العلاقة هيمنت الإمبريالية على اقتصاداتنا ووضعتها في خدمة عملية إنتاج وتجديد إنتاج النظام الإمبريالي، ما جعل البنية التابعة تفقد القدرة على الحركة المستقلة في اختيار مجالات الإنتاج وتقسيم العمل. وبهذا المعنى فالتبعية هي منظومة علاقات اقتصادية (إنتاجية)- سياسية - اجتماعية في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ناجمة عن هيمنة مجموعة من المراكز الرأسمالية الاحتكارية (الصناعية والتكنولوجية والمالية) على الصعيد الكوني. وقد أنتجت هذه المنظومة بنية مزدوجة بفعل التطور المتفاوت في الاقتصادات العالمية: البنية الإمبريالية المهيمنة والبنية الرأسمالية التبعية. وتتجسد التبعية في ربط

اقتصادنا بتطور وتوسع أقتصادات المراكز الإمبريالية، وفي عدم قدرته على التحكم بالتوزيع المستقل للموارد على الاستخدامات المختلفة وعلى تحديد البنية القطاعية المثلى اجتماعيا. ولا تقتصر التبعية على جانبها الاقتصادي فقط بل تشمل كل مكونات البنية الاجتماعية، بما فيها نمط إنتاج وتجديد الحياة الاجتماعية وحياة الأفراد والبيئة والعلاقات الاجتماعية والثقافية. وتشكل التبعية عائقا أمام التطور الوطني المستقل على المستويات كافة. وتستولد التبعية الاقتصادية تبعية سياسية تتمثل بخضوع البرجوازية التابعة والدولة والسلطات لإرادة القوى الإمبريالية وسط عجز البرجوازية عن إحداث خروقات في هذه العلاقات.

إن منطق هذه العلاقة هو نتاج قانون موضوعي هو قانون التطوّر المتفاوت في الرأسمالية، فلقد تبلورت عدة اقتصادات متطورة في الدول الرأسمالية الغربية كان التراكم الرأسمالي فيها يواجه أزمات فائض إنتاج ونقصا في الموارد الطبيعية، مما حفّزها على التنافس من أجل التحكّم بالموارد المتاحة في الخارج وتصريف الإنتاج . فكان نشوء الإستعمار كوسيلة للسيطرة على المجتمعات ما قبل الرأسمالية، بهدف استغلال أسواقها ونهب ثرواتها وإخضاع شعوبها. ومنذ الثلث الأخير للقرن العشرين بدأت البرجوازية المعولمة الاحتكارية بنقل مشاريع إنتاجية إلى البلدان

التابعة طمعا بالموارد الأولية واليد العاملة الرخيصة من دون ان يكون لهذه المشاريع دور أساسي في معالجة المشاكل والقضايا المستحكمة بهذه البلدان. وتبعا لذلك، تعزّزت أنساق من التبعية والاستغلال من الطرف المهيمن، حيث أصبح مضيّ الإمبريالية في توسّعها الخارجي حاجة ملحة لمعالجة أزمة رأسماليتها، فيما أصبح إرتهان البنية التابعة مصدرا لمنع تطورها المستقل. فالسيطرة الاقتصادية المتعددة الجوانب المستندة إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التبعية في بلادنا تشكل القاعدة المادية للسيطرة السياسية والعسكرية للمراكز الإمبريالية. وهذا ما يجعل الصراع الطبقي الموجه لإسقاط السلطة السياسية للطبقة المسيطرة على مجتمعنا يستهدف في آن معا السلطة المركبة للبرجوازية الإمبريالية والبرجوازية التابعة وصولا إلى قطع علاقات التبعية.

**٢- مقومات وجود علاقات التبعية وتجدّدها**

إن قطع علاقات التبعية هو المهمة المطروحة أمام بلادنا، ولذلك فمن الضروري تحديد شروط وجود التبعية وتجدّدها من أجل صوغ إستراتيجية قطعها وتحرير بنيتنا الاجتماعية. من أهم هذه الشروط:

أ. وجود بنية العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التبعية كقاعدة مادية

للسيطرة الإمبريالية على بلادنا. ولذلك فإن تحويل بنية علاقات الإنتاج هذه هو الطريق لقطع علاقة التبعية وتحرير القوى المنتجة.

ب. إقامة الأنظمة السياسية التابعة بما يتناسب مع واقع البنية التحتية بهدف حماية البنى الاجتماعية القائمة وتأمين شروط تجديد إنتاجها في اطار تبعيتها للإمبريالية .

ج. ادارة الصراع الطبقي في المراكز الإمبريالية، في جانب أساسي منها، باتجاه استخدام الثروات المصادرة من البلدان التابعة للإشباع النسبي لحاجات مجتمعاتها ، مما أضفى شكلا مميّزا للصراع الطبقي في المراكز الإمبريالية.

د. السياسات والممارسات الاستعمارية تجاه البلدان التابعة هدفت إلى التحكم بالعملية الاقتصادية والسياسية فيها، بما في ذلك التهديد بالعدوان وفرض العقوبات والاحتلال المباشر، إضافة إلى تكليف المؤسسات الدولية بالتحكم بسلوك هذه البلدان.

هـ . الكيان الصهيوني أنشىء كموقع متقدم للإمبريالية لضمان استمرار التبعية وحماية أنظمتها وإفشال أية محاولة للتفلت من هذه العلاقة.

و. العودة للاحتلال المباشر والعدوان والعقوبات والحصار هو

النتيجة الطبيعية لفشل خطط الإمبريالية الهادفة إلى اعادة هيكلة الأنظمة السياسية في الدول التابعة.

من هذا المنطلق يرتسم منطق المجابهة في سياق عملية التحرر الوطني كشكل من أشكال الصراع الطبقي في بلادنا، سعيا لتحرير القوى المنتجة المحاصرة عبر تغيير بنية علاقات الإنتاج وتغيير السلطة السياسية وتعطيل وظيفة الكيان الصهيوني وتعميق العلاقة مع الحركة الثورية في المراكز الإمبريالية ومجابهة السياسات الإمبريالية عموما. وهكذا تتضح مسألة تشابك مهمات التحرر الاجتماعي والتحرر الوطني كجانبين لعملية واحدة وجسر عبور إلى الاشتراكية.

## ٣ – حول راهنية الماركسية وأزمة النظام الرأسمالي

مع سقوط تجارب الاشتراكية المحقّقة قبل نحو ثلاثة عقود، انتشرت ادعاءات بانتهاء التاريخ وبتأبيد هيمنة النظام الرأسمالي العالمي. ولكن هذا الطرح الايديولوجي الانتصاري لم يلبث أن تهاوى في مطلع الألفية بعد اصطدامه بتعاظم الأزمة في دول المركز الرأسمالي، خصوصا أزمة عام ٢٠٠٨، ثمّ لاحقا تفجّر جائحة الكورونا وتداعياتها المتواصلة في العالم. وتجسّد تشظّي الرأسمالية في حقول عدّة، أهمّها: التشبّع النسبي للاقتصاد

المادي المنتج وتزايد غلبة «الأمولة» على دوراته الاقتصادية؛ وانهيار شرائح واسعة من الطبقة العاملة والفئات المتوسطة بفعل الانقضاض على المكاسب والتقديمات الاجتماعية والوظائف الإنتاجية والاجتماعية للدولة المركزية؛ وزيادة تصدير تبعات أزمات المركز الرأسمالي إلى الدول التابعة عبر آليات العولمة، فضلا عن ازدياد دائرة الفقر والاستغلال والتهميش وأشكال التبعية في هذه الدول. وترافقت هذه الظاهرات مع تصعيد الحروب التجارية والعسكرية، وتنامي التيّارات الشعبوية المتطرّفة؛ وازدياد التحدّيات والتناقضات الناجمة عن الثورة العلمية التكنولوجية التي أحدثت تغييرات هائلة في بنية إنتاجية العمل وجعلت علاقات الانتاج داخل بلدان المركز الرئيسية نفسهاً اضيق من ان تستوعب الأزمات البينية للنظام الرأسمالي، بحسب ما أبرزته بوضوح أزمة وباء الكورونا وتداعياتها. وانعكست هذه الاتجاهات الدولية الكلّية بوضوح ساطع في منطقتنا، حيث تعاقبت الصيغ المختلفة لمشروع الشرق الأوسط الجديد ذي النزعة الشمولية من حيث استهدافاته الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعسكرية والثقافية. غير أنّ عصر شرطي العالم الذي يستطيع أن يفعل ما يشاء وأينما يشاء في التسعينيات ومطلع الألفية (حرب العراق الأولى والثانية واحتلاله، ضرب يوغوسلافيا،

أفغانستان...) قد انتهى عملياً في عقدنا الأخير. فتغيّر موازين القوى العسكرية والاقتصادية جعل الصين وروسيا ودولاً اقليمية أخرى قوى قادرة على التصدي لمشاريع الولايات المتحدة ومنعها من فرض إرادتها في مناطق متعددة في العالم.

إن قراءة هذه التطورات من خلال منهج التحليل الماركسي تشكّل مدخلا لتأكيد راهنيته، حيث أن الرأسمالية لا يسعها موضوعيا إلّا أن تكون توسعية، وبصفتها التوسّعية هذه، فان مواجهتها تتطلّب التصدّي لهذا التوسّع عبر الاضطلاع بمهمّات التحرّر الوطني التي تعتبر في الوقت ذاته مهمّات تحرّر سياسي واجتماعي من نظام علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية.

إن التناقض العضوي بين الانتاج والاستهلاك، الذي شكّل أحد الأسس العلمية الرئيسة في مقاربة ماركس لأزمات الاقتصاد الرأسمالي ذات الطابع الدوري، حوّل السيطرة على الدول التابعة، ضرورة حيوية للمركز الرأسمالي، لا لتصريف فائض الانتاج فقط، بل للتحكم أيضا في تقسيم العمل والانتاج في هذه الدول عبر نهب مواردها وتأبيد السيطرة والاستغلال الطبقي لشعوبها. هذا ما حصل تاريخياً عبر السيطرة الاستعمارية المباشرة على هذه الدول لاحقا من خلال الهيمنة المباشرة وغير المباشرة للامبريالية عليها، وهو الأمر الذي استكمل بعد الحرب الكونية الثانية، وبخاصة مع تنامي

العولمة، عبر هيئات اقتصادية ومؤسسات مالية دولية مختلفة تولّت الإدارة اليومية لعملية تنظيم هيمنة دول المركز الرأسمالي على الدول التابعة. وبعد أن اقتطعت الرأسمالية ولا تزال مخزونا استعماريا هائلا من الامتيازات – من خلال توسعها في الخارج واستثمار ونهب ثرواته وفائض القيمة الذي ينتجه، فضلا عن سيطرتها السياسية والعسكرية والثقافية عليه – فانها اعتمدت في ترسيخها لهذا التوسّع على منهجية التفتيت والحصار والعقوبات من اجل إحكام هيمنتها ومنع البلدان التابعة من النمو والتقدّم وإقامة «مراكز رأسمالية» ذات قدرات تنافسية عالية خارج دول «المركز». وهكذا، تشكّلت دول «الاطراف» منذ الحقبة الكولونيالية، ومن ضمنها دولنا، كأنظمة «رأسمالية» تابعة تتركّز وظيفتها الاساسية في خدمة متطلبات تجديد الانتاج الرأسمالي في «المركز» بحلقاته كافة.

## ٤ – آليات التوسّع الإمبريالي وتجديد التبعية

إن هذا الميل الدائم نحو تلازم التوسّع والاحتكار المعبّر عن حاجة موضوعية للرأسمالية، يدفع موضوعيا نحو تعزيز طابعها الإمبريالي العدواني. ولذلك، فان الخريطة الموضوعية التي يعمل المركز الرأسمالي على اساسها، خصوصا في زمن العولمة، هي خريطة عالم يحكم فيه المركز سيطرته على البلدان التابعة، وعلى الطبقة العاملة فيه، وتلتزم فيه الدول التابعة بتوفير شروط إعادة انتاج

هذه السيطرة. فقد أنتجت الإمبريالية أدوات ووسائل سيطرة دائمة التجدّد للتحكّم بكل مجالات الحياة الاجتماعية في الدول التابعة، بما في ذلك التجارة والمال والمصارف والتكنولوجيا والمعلوماتية والتسلّح، وصولا إلى التهديد بالعدوان وتنفيذه وفرض المقاطعة والعقوبات والاحتلال المباشر. وهي أقدمت على مأسسة هذه السياسات عبر مؤسسات دولية ( صندوق النقد والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية وغيرها) وأوكلت إليها متابعة التطور الاقتصادي- الاجتماعي في البلدان التابعة وربط حصول الأخيرة على المساعدات بتنفيذ شروط دول المركز الإمبريالي.

**٥ - الحركة الشيوعية ومفهومنا للأممية**

في اطار هذه الإشكالية النظرية بالذات، من المفيد التوقّف عند الجهود والتضحيات الكبيرة التي بذلتها الاحزاب الشيوعية في دول المركز الرأسمالي على امتداد تجربتها الغنية والطويلة، وخوضها كل أشكال النضالات الوطنية والسياسية والطبقية التي تمكنت عبرها من انتزاع العديد من المكتسبات للطبقة العاملة والفئات الفقيرة والشعوب التي كانت تقع تحت استعمار دولها.

ومع تفاقم ازمة النظام الرأسمالي العالمي أكثر فأكثر، يزداد الطابع العدواني في نهجه وبالتالي حاجته لشنّ الحروب ولتصعيد

السياسات العنصرية والشعبوية عبر الأحزاب المتطرفة في دوله للحفاظ على قيادته للنظام العالمي، وعلى ما تحقق من مستويات معيشية افضل نسبيا لشعوبه عموما على حساب معيشة شعوب العالم. ما أفسح المجال ولو بشكل غير مباشر أمام صمود الرأسمالية، في ظل ازمة الحركة الشيوعية وعدم تمكّن احزابها من تشكيل «كتل شعبية» ضاغطة بهدف إنجاز التغيير السياسي والاجتماعي المنشود. ولم يغيّر تفاقم أزمات النظام الرأسمالي العالمي وتعاقب أطواره وأشكاله وما بلغته هذه الأزمات مؤخرا من مستويات قياسية، حقيقة هذا الواقع السياسي المتأزم الذي وصلت اليه الحركة الشيوعية.

إن هذا الواقع المعقّد يطرح على الحركة الشيوعية واليسارية العالمية ضرورة تطوير مفهومنا للأممية، مفهوم يرمي إلى تحقيق الاشتراكية ويحقق مصالح الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة حول العالم. وهذه الأممية مطالبة – إلى جانب التزامها بالنضال ضد الاستغلال الطبقي في دول المركز وضد الاستغلال المضاعف للطبقة العاملة والشعوب في الدول التابعة – بأن تنكب على الافادة من الانعكاسات الموضوعية وذات الطابع التفارقي، الناجمة عن تسارع التطور التكنولوجي واتساع قاعدة تطبيقاته العلمية. وقد أتاح هذا الأمر المجال أمام بعض الدول كي تكسر احتكار التكنولوجيا ولو بشكل نسبي وتضعف السيطرة الإمبريالية الأحادية على العالم،

كما هو حاصل في الوقت الحاضر خصوصا في ضوء تجربة الصين وبعض الدول الناشئة وحتى لو اقترن مثل هذا التطوّر باندلاع حروب تجارية واقتصادية متمادية مع المركز الرأسمالي وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، إلّا أنه أفسح المجال في الوقت ذاته أمام تشكّل وتنامي ظاهرة الدول الصاعدة القادرة على مراكمة الإمكانيات المتوافرة لديها، من خبرات مادية وبشرية وتكنولوجية ومن ميزة الحجم، كي تؤسّس قاعدة مادية للتطور المستقل والتفلت التدريجي من التبعية الآحادية للمركز والاعتماد أكثر فأكثر على اقتصاد المعرفة.

ومن هذا الموقع الأممي، تنظر الحركة الشيوعية إلى الارتباط العضوي الوثيق بين استراتيجية المركز الرأسمالي الإمبريالي عموما من جهة، وعملية زرع الكيان الصهيوني المصطنع في هذه المنطقة من العالم من جهة ثانية، بالاضافة إلى الانظمة العربية التابعة. إنّ وظيفة هذا الكيان لم تقتصر على تشريد واقتلاع الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه فقط، بل شملت أيضا وبالدرجة الاولى تكليف ذلك الكيان بممارسة دور الدركي في المنطقة لحماية المصالح الإمبريالية ولتفشيل أية محاولة للتفلت منها ، بحسب ما تشهد عليه الحروب والغزوات والاعتداءات المتكرّرة التي مارسها وما زال يمارسها ضد شعوبنا بدعم من القوى الإمبريالية نفسها.

ومن الضروري والملحّ ان تميّز الحركة الشيوعية المناهضة للرأسمالية التي ننتمي إليها عن التيارات السياسية الأخرى التي تصنّف نفسها أنّها «مناهضة للإمبريالية أو للنيوليبرالية، وهي رأسمالية «. ورغم وجود تقاطعات موضعية مع هذه التيارات، لكنّ رسم الاختلاف والتمايز الفكري معها هو مسألة ضرورية. فمناهضة الإمبريالية (أو أميركا) من دون موقف من الرأسمالية نفسها يقود إلى نظرية بناء رأسماليات قومية أو وطنية مستقلة أو على»طريق التطور اللارأسمالي» (تيارات اليسار القومي/ اليسار الممانع). فيما، على الجانب الآخر، فإن مناهضة النيوليبرالية من دون موقف من الرأسمالية نفسها يقود إلى نظرية بناء نظم رأسمالية ملطّفة ومخفّفة مع اصلاحات اجتماعية (تيارات اليسار الديمقراطي/ اليسار الاجتماعي). فالحركة الشيوعية هي أبعد من مناهضة الإمبريالية وأبعد من مناهضة النيوليبرالية، لأنّها لا تناهض ظواهر رأسمالية معيّنة بل تناهض الرأسمالية نفسها كنظام استغلال الانسان للانسان. وفي تحديدنا لهويتنا الفكرية الاشتراكية المناهضة للرأسمالية، نكون في الوقت نفسه ضد الإمبريالية وضد النيوليبرالية في آن، ونرسم من خلال ذلك خطوط تقاطعنا وكذلك خطوط اختلافنا الواضح كحزب شيوعي مع التيارات الفكرية الأخرى التي تقع على ضفاف الفكر الماركسي.

# الفصل الأول: مستجدّات الوضع الدولي وسمة العصر الراهن

إن فهم ما يجري في لبنان والبلدان العربية وآفاق تطورهما يتطلب فهم دينامية الصراع في العالم، وهذه مهمة تقع على عاتق قوى التغيير وبشكل خاص على الحزب الشيوعي. فالعالم الرأسمالي شهد ويشهد جملة تحولات كمية ونوعية تنطوي على رزمة من الخصائص المحدّدة لطبيعة وأبعاد أزمة النظام الرأسمالي العالمي، من حيث هي أزمة بنيوية تؤشر إلى تقدم سريع للرأسمالية نحو حدودها التاريخية. وهو ما تعبر عنه المشاكل العالمية الشاملة، ومن بينها جائحة كورونا، كشكل مكثّف لتناقضات الرأسمالية، مع ما تستولده هذه المشاكل من أزمات دورية تتزايد حدتها وآثارها على البشرية.

## ١ - أبرز التحوّلات على المستوى الدولي

يشهد النظام الرأسمالي العالمي - بمكوّنيه، الإمبريالي

المعولم من جهة، والرأسمالية التبعية من جهة ثانية – جملة تطورات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية تعكس تعمّق وتفاقم التفاوت بين هذين المكوّنين، وسط ميل نحو تجاوز الأنماط المتعارف عليها للرأسمالية في عصر الانتقال إلى الأسلوب المعلوماتي للإنتاج وتزايد «أمولة» الاقتصاد. وأبرز هذه التطورات: الانتقال من رأسمالية الدولة الاحتكارية إلى الرأسمالية الاحتكارية المعولمة التي جاءت استجابة لتعاظم دور الاحتكارات العابرة للحدود بحيث زالت العقبات أمام الرأسمال وتقلّص دور الدولة والحكومات في المجالات الاقتصادية–الاجتماعية والسياسية، ما ترك أثره على فعل القوانين الرأسمالية وبخاصة قانون القيمة المعولم. كما شهدت البنية التحتية للنظام الرأسمالي تغيرات عميقة تجسدت في الدخول بمرحلة انتقالية من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية ما بعد الصناعية (الرأسمالية الرقمية)، وفي تغيّر شكل العمل بصورة متدرّجة من العمل الآلي المتضمن للعمل الجسدي إلى العمل المؤتمت العلمي العام من حيث هو اندماج بين العلم والعمل وانتقال إلى أشكال مبدعة منه، ما يجعل عملية الاستغلال أكثر تعقيدا وغير ممكن استمرارها بالطرق التي كانت سائدة. واقترن ذلك مع تغيّر طبيعة النقود ووظائفها والانتقال التدريجي من النقود التقليدية إلى أنماط شتّى من النقود الإلكترونية والافتراضية المتوافقة مع التحوّلات الجارية في أساس

حركة رأس المال، وأهمها الانتقال من الرأسمال الصناعي الإنتاجي إلى الرأسمال المالي الوهمي أو الافتراضي، تزامنا مع النزعة نحو فصل الرأسمال المالي عن الإنتاج الحقيقي (عبر «الأمولة»).

في الوقت ذاتـه، لم يعد ممكنا تجديد إنتاج العلاقات الرأسمالية من دون الاستعانة بتدابير وسياسات من شأنها تقليص شكل الملكية الرأسمالية الخاص لمصلحة الملكية الاحتكارية، وتوسيع دائرة تدخّل الدولة - من زاوية مصالح رأس المال الاحتكاري - في تنظيم وتخطيط الحياة الاقتصادية الاجتماعية، سواء في مجال تحديد الأسعار ومواصفات الانتاج والأجور وإعادة التوزيع والضوابط البيئية أو في مجال جمع الضرائب التصاعدية، مما يسهم في إعادة توزيع المداخيل. ويعني هذا تقليصا نسبيا لاقتصاد السوق الخاص وللآليات السوقية القائمة على المنافسة الحرة ومبدأ التبادل السوقي، لمصلحة نوع من الاقتصاد المختلط الذي تلعب فيه الدولة دورا رئيسيا ويخضع لتأثير الرأي العام. وهذا ما أضفى المزيد من الطابع الاجتماعي على الإنتاج بعد اكتسابه طابعا شبكيا يعمّ العالم الرأسمالي، بما في ذلك تشكّل الشبكات المعولمة لإنتاج القيمة المضافة. إن هذه المستجدات تعبّر عن ولادة عناصر منظومة جديدة في أحشاء المنظومة القائمة، كمؤشر على سياق احتضارها.

إن هذه التغيرات الناجمة عن الانتقال إلى النمط المعلوماتي ما بعد الصناعي، والمتزامنة مع تغير طبيعة ووظائف التكنولوجيا، لم تطاول حتى الآن إلّا حيزا من العالم الرأسمالي (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان)، فيما تستمر ثلاثة أرباع البشرية تعيش وفق الأسلوب الصناعي وما قبل الصناعي، مع ملاحظة صعود الصين السريع وبدء دخولها الفعلي في امتلاك التكنولوجيا خصوصاً في مجال الاتصالات والذكاء الصناعي. ويظهر رأس المال، ومن خارج إرادته، كأداة تنتج الظروف لتحرير عمل البشر واختصار وقت العمل إلى حدود دنيا متناقصة. غير أن الميل لنفي العمل الجسدي بالعمل العلمي العام المؤتمت يهدّد بنسف أسس وجود النظام الرأسمالي. من هنا تتعمق التناقضات بين القوى المنتجة العالية التطور وعلاقات الانتاج التي تعرقل تقدمها، لأن العمل العلمي الذي أصبح طابعه الاجتماعي معطى سلفا لم يعد يتناسب مع العلاقات الرأسمالية. فالتطور العلمي-التكنولوجي المعاصر يخضع لاحتكار عالي التركز في مجال التقسيم التكنولوجي للعمل، في دول تحتكر هذا المجال وتتحكّم بتطوّر العمل العلمي التكنولوجي، كأحد مجالات تفوقها، حتى لو كان جزءا أساسيا من هذا العمل يتمّ عبر شركات عملاقة خاصة ومعولمة.

## ٢ – الجديد في الرأسمالية وتداعيات العولمة

يتمثّل هذا الجديد في الارتقاء النوعي لرأس المال، كعلاقة اجتماعية، نحو تحقيق هيمنة عالمية شاملة، تتجاوز مجرد خضوع العمل لرأس المال إلى فرض هيمنة هذا الأخير على الإنسان كنوع، وهذه الهيمنة تقوم على أساس التشابك المعقد للاقتصادات والأسواق والشركات ورأس المال الوهمي والافتراضي العابر، وسط تشكّل نوع من الاقتصاد الشبكي المعقّد الذي بات يجذب إلى دائرة عمله كل اقتصادات العالم. واكتسب رأس المال هذه الصفة النوعية بالاستناد إلى العولمة الإمبريالية التي تمثل شكلاً مشوهاً لاستغلال الاتجاهات الموضوعية في تطور البشرية باتجاه الانفتاح والتشابك والاندماج والتفاعل المتبادل، بحيث خضعت كل هذه الاتجاهات في المطاف الأخير نحو خدمة رأس المال. وقد طاولت العولمة المكونات الاساسية للمجتمع البشري في مناح عدّة:

**أ. عولمة القوى المنتجة:** دخلت القوى المنتجة مرحلة من التطور أصبحت معه قوى منتجة شبه معولمة، كما أصبحت التكنولوجيا أيضا عالمية الطابع، مع تشكّل منظومة علاقات ارتباط متبادل معقدّة ومتناقضة يعبر عنها المستوى العالمي للطابع الاجتماعي للإنتاج. فالتقسيم الدولي للعمل أصبح شاملاً مع

تنميط وتوحيد المعايير التكنولوجية وانظمة التجارة والاستثمار والطاقة والنقل ومتطلباتها.

**ب. عولمة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية**: اكتسب رأس المال شكل الشركات العابرة للقوميات ذات القدرة على التنظيم الاحتكاري والرقابة والتأثير في الاسواق العالمية في مختلف الدول، عبر الاتفاقات الدولية الناظمة للمعايير والمواصفات والمؤثّرة بصيغ متنوّعة على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأسواق العمل والاستثمار والاستهلاك، كما على الثقافة والتعليم والعلم والفن. وهذه الشركات قادرة على نمذجة نمط الحياة على المستوى العالمي واخضاع كل قيم وحوافز الناس إلى معايير التسوّق، وحوّل رأس المال المعولم الاسواق المالية والبورصات العالمية إلى أداة لتعميم العولمة المالية (الأمولة) التي أخضعت تطور الاقتصاد العالمي إلى أنماط من رأس المال المالي الوهمي والافتراضي المعولم الذي تتجاوز صفقاته احجام الانتاج المادي والتجارة العالمية، وتحدّد مصائر الاقتصاديات الوطنية.

**ج. عولمة الحياة السياسية والروحية:** تملي عولمة البنية التحتية عولمة البنية الفوقية بفعل قانون التناسب بين البنيتين، وتجري في هذا الاطار عولمة الحياة السياسية والانتاج الروحي،

مما يستولد هيمنة جيوسياسية وثقافية واعلامية وايديولوجية ذات طابع امبريالي. ومع ان الطغمة المالية العالمية لم تتوصل بعد إلى إقامة حكومة عالمية تدير شؤون الكون، فإن مؤسسات حكومة كهذه قائمة فعليا عبر البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من مؤسسات دولية.ومع ذلك فإن التناقض بين العولمة والدول القومية المعنية بإدارة شؤون شعوبها يتفاقم يوما بعد يوم.

إن ما نشهده اليوم من عولمة لا يعبّر عن تقارب بين الدول والشعوب والاقتصادات والاسواق بل عن تقريب لها، وليس عن اندماج بينها بل عن إدماج قسري لها، ولا عن تطوير للعالم وللإنسان بل عن استنفاد لطاقاته وهدر لموارده وسلب لحريته في العيش بكرامة. ولذا تجد البشرية نفسها أمام الخيار التاريخي: إما الاشتراكية وإما الهمجية والفوضى.

**د. تحوّلات البنية الطبقية المعاصرة:** أسفر التطور الرأسمالي المعولم عن نتائج طاولت البنية الطبقية للنظام الرأسمالي ككل ولكلّ بلد من بلدانه، وسط اكتساب تناقضاته طابعاً عالمياً. وانعكس هذا التطوّر المعولم على القوى المنتجة والقوانين الاقتصادية وتقسيم عمل وعلاقات إنتاج ووظائف التكنولوجيا. وفي اطار هذه التحوّلات العميقة، باتت اللوحة الطبقية للمجتمع

الرأسمالي العالمي ترتدي الشكل التالي:الفقراء المهمشون الذين يقذف بهم التطور الرأسمالي المعولم إلى خارج الحياة الاقتصادية؛ طبقة العمال بأجر – الطبقة العاملة – التي لا تزال طبقة كبيرة بعددها وتعمل في مجالات الانتاج ما قبل الصناعي والصناعي وما بعد الصناعي (في شكل منتجين مبدعين)؛ فئات الفلاحين الخاضعين لأشكال استغلال رأسمالي وما قبل رأسمالي في الكثير من البلدان التابعة؛ العاملون في القطاع التعاوني، الذين يقعون شكلياً خارج آلية الاستغلال الرأسمالي المباشر؛ العاملون في المهن الحرة، وأعدادهم في ازدياد مطرد؛ الملاكون الصغار الذين يعملون في الانتاج السلعي الصغير والبسيط؛ الطبقة البرجوازية بفئاتها المختلفة: الاحتكارية، ما قبل الاحتكارية والنخبة الحكومية التي تخدم مصالح الطغمة المالية، والمدراء الكبار للشركات والموظفون الحكوميون الكبار، بالإضافة إلى كبار حملة الأسهم فضلا عن البرجوازية الكولونيالية في البلدان التابعة.

**هـ. تناقضات الرأسمالية المعولمة**: تغيّر المدى الاجتماعي لرأس المال في القرن الواحد والعشرين – الرأسمال العابر – على نحو لم يعد يشبه النسق الذي ساد خلال حقبة الرأسمالية الاحتكارية حيث كان يتخذ شكل رأسماليات قومية في دول منفصلة. فاللاعبون الكبار اليوم – مجموعة الدول السبع، الشركات العابرة والمتعددة

القوميات، والمنظمات الدولية النافذة – حولّوا العالم إلى حقل موحّد لرأس المال ضمن شبكات عالمية متقاطعة ولها طابع هرمي يعكس توازن القوى بين حلقاتها. ويولّد التطور الرأسمالي المعاصر العديد من التناقضات:

التناقض الأساسي بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الرأسمالية المكتسبة طابعاً عالمياً، حيث لم يعد هذا التناقض قائماً بين رأس المال والعمل فقط، بل أصبح أكثر شمولا ليرتدي طابع التناقض بين رأس المال والانسان عموماً؛ التناقض بين البلدان المتطورة التي تحتكر أو تتحكّم بالموارد المالية والتكنولوجيا وأسلحة الدمار الشامل والموارد الطبيعية، وبين البلدان التابعة المحكومة بقوانين تطور الرأسمالية المعولمة؛ التناقض بين حاجات تطور شعوب البلدان «النامية» وضيق أطر التطور التابع الذي تخضع له هذه البلدان والذي بات يهدد مصير حياة سكانها؛ التناقض المتعاظم بين أنساق التطور الرأسمالي ومتطلبات الحفاظ على البيئة والمحيط، بما فيها المناخ والهواء والطبيعة؛ التناقضات المتزايدة سواء بين المراكز الرأسمالية المتعدّدة، أو بين هذه الأخيرة والمراكز والبلدان الصاعدة. وعلى قاعدة هذه التناقضات يرتسم التناقض الرئيسي بين الطغمة المالية العالمية والغالبية العظمى من البشرية.

**و. الطابع الشمولي للمشاكل العالمية:** نجمت عن التطور الرأسمالي مجموعة من المشاكل العالمية المعقدة التي تتهدد البشرية كلها، وتتطلّب توحيد جهود المجتمع البشري كله ضد القوى الإمبريالية. وتدخل ضمن هذه المشاكل، التداعيات الناجمة عن انتشار الحروب، والنزاعات القومية والاثنية والمذهبية، والكوارث النووية، وتردّي شروط البيئة والمناخ والطاقة، وتفاقم ظاهرات النزوح والهجرات واللجوء والجوع وسوء الغذاء والأوبئة الصحية، ناهيك عن مشاكل النمو والنمو المتفاوت والبطالة والمديونية. وتشكّل هذه المسائل تحدياً للبشرية كلها، وسيبقى حلها في ظل الرأسمالية محدوداً، لأن النشاط الاقتصادي بشكله الرأسمالي هو الذي ولّدها أو فاقمها.

**ز. صعوبات إدارة التناقضات الرأسمالية:** في اطار هذا الصراع، تخوض البرجوازية الإمبريالية الصراع من أجل تجديد سيطرتها عبر تجديد علاقات الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي. وتحتل الطغمة المالية المعولمة والمجمّع العسكري موقع السيطرة والهيمنة في إطار هذه الطبقة، وهي بالتالي التي تحدّد الشروط والأشكال والقوى الضرورية لتأمين إعادة التجديد هذه. وبفعل قانون التطور المتفاوت في الرأسمالية، يحتل رأس المال الأميركي العابر والطغمة المالية الأميركية موقع الهيمنة في

بنية الطغمة المالية العالمية. لذلك فانها تأخذ على عاتقها مهمة ضبط وتنفيذ هذه العملية، مجبرة العالم على دفع نفقات تحقيقها.

وهي قامت ببناء هرم اقتصادي مالي – سياسي- عسكري تتربع على رأسه، وتليها الدول الرأسمالية الأساسية- شريكتها في الناتو.. أما في الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من توحيد شروط الاستغلال فيه، فإن التناقضات لا تنفكّ تعبّر عن ذاتها باستمرار،. وفي البلدان «النامية» أقيمت أنظمة تابعة ربطت تطور بلدانها بالإمبريالية وبنت تحالفات ساعدتها على قمع التطورات الداخلية غير الملائمة، وهذه البلدان لا تزال تشكّل حقلا للصراعات المختلفة. كما برزت دول صاعدة ذات طموحات إقليمية ودولية سعت إلى الاستفادة من التناقضات بين المراكز الإمبريالية.

**ح. الصراع الطبقي:** يترافق التطور الرأسمالي مع صراع طبقي على المستويات كافة، ومع ازدياد التنافس بين قوى رأس المال العالمي والمراكز الرأسمالية والقوى الصاعدة في العالم. وبالرغم من الانجازات التي حققتها الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة، تتزايد مظاهر ومؤشرات الاستغلال في هذه البلدان تحت ضغط النيوليبرالية والعولمة الإمبريالية والهجوم على الانجازات المحقّقة. وتخوض الطبقات الكادحة وغالبية شعوب تلك البلدان صراعاً طبقياً حقيقياً دفاعاً عن مصالحها بأشكال

بعضها ثابت وبعضها الآخر متحوّل. أما في بلدان العالم الثالث وبلدان المعسكر الاشتراكي السابق فإن الصراع الطبقي يميل نحو اكتساب طابع الصراع الوطني أيضاً، الذي هو عبارة عن صراع ضد البرجوازية الكولونيالية من جهة والبرجوازية الإمبريالية من جهة أخرى.

**٣ - ظاهرة الدول الصاعدة**

يشهد العصر الراهن تحولاّت عميقة، تنطوي على تحديات بالنسبة إلى بعض الدول، وعلى فرص بالنسبة إلى بعضها الآخر: فالبشرية تعيش مرحلة انتقالية من النموذج الصناعي إلى ما بعد الصناعي كأسلوب تكنولوجي جديد للانتاج في اطار الرأسمالية المعولمة؛ والعولمة أدخلت تعديلات على تقسيم العمل وتمخّضت عن إعادة توزيع وانتشار النشاطات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والبيئية؛ وباتت دينامية النظام الرأسمالي العالمي والمراكز المهيمنة فيه تحدّد وجهة وخصائص تطور سائر البلدان. وهذه العوامل مجتمعة أفسحت المجال أمام بروز طموحات لدى البلدان التي تتوافر فيها طاقات كافية: الموارد الطبيعية والبشرية، والقدرة العسكرية على تأمين نمو اقتصادي متواصل نسبياً، وإمكانية إقامة زعامة اقليمية، والتطلّع نحو المشاركة في معالجة

القضايا العالمية والاقليمية، والانخراط النشيط في المؤسسات الدولية كمجلس الأمن مثلاً. وتبدو هذه الظروف متوافرة في أربع من الدول الكبرى وهي الصين، وروسيا، والبرازيل والهند، إضافة إلى مجموعة أقل تأثيرا - تضمّ المكسيك، واندونيسيا، وجنوب أفريقيا وباكستان وايران وتركيا. وسوف تكون هذه الدول مطالبة ببناء قاعدة اقتصادية تقنية تؤمن لها عملية الصعود المستقل، إلى جانب التوجّه نحو إقامة شراكة بينها في مجال السياسة الخارجية والتجارة والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي كي تحدّ من السيطرة الآحادية على النظام العالمي.

**الصين:**

حقّقت الصين انجازات كبيرة كنتيجة للاصلاحات التي بدأتها منذ عام ١٩٧٨. وطرحت هذه التجربة العديد من التساؤلات حول خصوصية التجربة الصينية في بناء الاشتراكية، حيث نجحت - بقيادة الحزب الشيوعي - في الاستفادة من آليات وأدوات وقدرات النظام الرأسمالي كي تسرّع بناء القاعدة المادية الصلبة للاقتصاد الاشتراكي وتنجزها عام ٢٠٣٥ ، لتدخل المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية ذات الخصائص الصسنية التي ستنتهي عام ٢٠٥٠،. غير ان هذا الصعود السريع والفعّال ولّد جملة من التناقضات والمصاعب داخل الصين، أهمها التفاوت المتزايد في

المداخيل، والفجوة ما بين تطور المدينة والريف، وما بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وكذلك بين القطاعات الموجهة للتصدير وباقي القطاعات. ولكن الصين تمكّنت خلال تجربة الاصلاح من تحقيق نتائج ضخمة، لجهة تطوير القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية والقاعدة الاقتصادية للمجتمع، وكذلك على مستوى البنية الفوقية والعلاقات الدولية المتمحورة اليوم حول استراتيجية الحزام والطريق المبنية على التعاون وحسن الجوار والمنفعة المتبادلة بين الدول والشعوب . لقد رسمت الصين مساراً خاصاً من النمو والتقدم من داخل منظومة الانتاج العالمية وانخرطت في الصناديق والهيئات والمنظمات الدولية المعولمة التي ترعى تقسيمات العمل الدولية واستطاعت أن تشكّل من داخل هذه المنظومة مركز ثقل وإنتاج وتراكم لا يمكن لأي دولة أخرى أن تتجاوزه، كلّ ذلك من دون أن تتحوّل إلى قوة مركز رأسمالي امبريالي يستتبع دول العالم الأخرى ويخضعها عبر الحروب أو العقوبات. وليس من السهل الحكم على هذا الاختبار التاريخي الكبير، غير أنه يمكن الافتراض، عملياً ونظرياً، ان الصين تسير في احد اتجاهين:

**أولاً**- ان تنجح في بناء اقتصاد عصري يطوّر القوى المنتجة ويحقق تفوقاً في امتلاك البنية التحتية التكنولوجية تحديداً، ويقوم

على نمطين اقتصاديين: نمط اشتراكي يواصل في المدى المتوسط ترسيخ القاعدة العميقة للبناء الاشتراكي، وينجح في ابداع آليات لحل تناقضات المجتمع تحت قيادة الحزب الشيوعي؛ ونمط رأسمالي مرحلي يستفيد من تجربة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في تطوير القوى المنتجة لاستكمال بناء القاعدة الاقتصادية المادية للصين؛على أن يتراجع دور النمط الرأسمالي بمقدار ما يتعاظم دور النمط الاشتراكي. ويحتاج هذا الامر إلى مرتكزات فكرية وممارسة سياسية وتنظيمية على الحزب الشيوعي الصيني أن يعمل على توفيرها؛

**ثانياً** – ان تتقدم الجوانب السلبية في النمط الاشتراكي والممارسة الاشتراكية على الجوانب الايجابية الطليعية فيه، بالتزامن مع الضغوط والعقوبات الاميركية وخلق الفتن والنزاعات لاعاقة الاتجاه الاول ، تماماً كما حدث في الاتحاد السوفياتي، مما يجعل المراهنة على الاستفادة من مزايا النمط الرأسمالي محدودة الفعالية أو ذات مفاعيل عكسية، وعندها تحسم المنافسة لمصلحة الرأسمالية. إنّ احتمالاً كهذا سينعكس عاجلاً أم آجلاً على البنية الفوقية للمجتمع وعلى المستويين السياسي والايديولوجي، حيث ستتقدم التوجّهات المرجحة لتغليب التطور الرأسمالي على النمط الاشتراكي.

إن رجحان احد الاحتمالين يتوقف على دور الحزب الشيوعي الذي يقود الصين راهنا، وعلى مدى استيعابه لتناقضات التقدم المحقّق واجتراحه للحلول المناسبة لها، بحيث يؤدي ذلك إلى ترسيخ النمط الاشتراكي وتأكيد صحة خياره والطابع المؤقت للنمط الرأسمالي في الصين.

**٤ – النظام العالمي الجديد – مصير الهيمنة**

بالرغم من التفوق الذي تتمتع بها الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، فإن تطور الاحداث في العالم خلال العقدين الاخيرين يضع هيمنة الولايات المتحدة في دائرة التراجع ولذلك فإن العالم يمكن أن يتجّه في المدى المتوسط نحو بناء نظام عالمي متعدد المراكز، يمكن أن ينطوي على مرحلة دولية انتقالية على طريق الانتقال إلى الاشتراكية. وتنظر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة إلى حالتي تعدد المراكز أو الثنائية القطبية مع الصين بصفتهما حالتين معاديتين للهيمنة الأميركية، ولذلك فإنها ستعمل بكل ما لديها من قوة للحؤول دون تحقق هذه الاحتمالات، مع التأكيد على أن أكثر ما يهمّها في هذا المجال هو اولوية كبح جماح الصعود الصيني، ولذلك فإنها تمارس تجاهها سياسة حثيثة قائمة على الاحتواء والردع، لمنعها من أن تكون دولة عظمى ذات شأن،

ليس في المجال الاقتصادي فحسب، بل خصوصا في المجالين السياسي والعسكري.

**الخلاصة**:

تقف البشرية في العصر الراهن أمام تحدّي تجديد إنتاج الحياة البشرية وتجاوز عوائق تطورها المستدام. وإنجاز هذه المهمة لا يمكن أن يتحقق إلّا بصراع طبقي يتناسب مع ديناميات وخصائص البنية الاجتماعية المعاصرة، للتمكّن من وضع حد لمصادرة الرأسمالية للمزايا البشرية للانسان ولإنهاء كل أشكال الإغتراب. ولا بد من صوغ استرتيجية لمواجهة الاستتباع الإمبريالي، ودفع التطور التقني – العلمي – الذهني، إلى الحدود التي تكسر احتكار الإمبريالية لحاضر البشرية ومستقبلها، وصولا إلى تجديد مقوّمات الحياه السوية على الارض. ويلعب استخدام العلم والتكنولوجيا دورا أساسيا في هذا المسار: فإما ان يوظّف في كشف واستثمار كل القدرات الجوهرية في الانسان وتأمين الظروف لتطورها الحرَّ وتطور كل المجتمع، واما ان يتحول العلم إلى أداة تتهدّد مصير البشرية وتنزع نحو التوسّع في انتاج وسائل الدمار الشامل وتعميق الاستغلال الاجتماعي وعدم المساواة مع تجاهل متطلبات الحفاظ على الطبيعة.

## وجهة نظر أخرى

اليوم نعيش في عالم مختلف حيث تتفاقم أزمة الرأسمالية بدءا من عام ٢٠٠٨ وهي الازمة الاشد منذ الكساد العظيم في عام ١٩٢٩. وهذه الازمة اعادت طرح السؤال الذي كان لفترة طويلة طي النسيان «هل هناك مستقبل للرأسمالية؟». في هذا الأطار، هناك ستة تحديات للرأسمالية اليوم:

**أولاً**، أزمة في العولمة. لقد تحولت العولمة التي اعتقد الكثيرون أنها ستفيد الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة فقط إلى مصدر تهديد لهذه البلدان مما دفع بعضها إلى اتجاهات انعزالية مع ارتفاع نصيب الاقتصادات النامية في الناتج العالمي خلال مرحلة العولمة من ٤٠ إلى ٦٠ في المئة على حساب الاقتصادات المتقدمة، كما ان الطبقات المتوسطة والعاملة في الاقتصادات المتقدمة تراجعت بينما تقدمت في الدول النامية مثل الصين.

**ثانياً**، أزمة عام ٢٠٠٨ دفعت الرأسمالية إلى أزمة وجودية عميقة والأزمة لم تكن دورة أعمال تقليدية، بل كانت أزمة عامة أدت إلى الركود الطويل الامد في الاقتصادات الراسمالية. اذ ان الأزمة هذه المرة حقيقية ليس فقط بوصفها مرحلة من مراحل دورة الأعمال أو مظهر من مظاهر ميل معدل الربح نحو الانخفاض، ولكن أيضا في كونها أزمة طويلة الامد للرأسمالية.

**ثالثاً**، التغير التكنولوجي حيث يهدد صعود العصر الرقمي والذكاء الاصطناعي الاقتصادات المتقدمة بالبطالة التكنولوجية. ان الرأسمالية اليوم تواجه تطور هذه القوى المنتجة الذي يتم بوتيرة غير مسبوقة ويتمثل بالتحديد بتطور الروبوتات والذكاء الاصطناعي. فنحن نعيش اليوم في ما سمي بـ «عصر الالة الثانية» والذي يتمثل في استبدال العمالة من قبل الالات الذكية. وقد كان ماركس الاقتصادي الأول الذي تحدث عن «الاستبدال التكنولوجي» المدفوع من قبل التنافس الرأسمالي. وكانت الراسمالية سابقا قد استوعبت الموجة الأولى من هذا الاستبدال، وهي الموجة التي قضت على وظائف لا تتطلب مهارات، وذلك من خلال تدابير مختلفة تراوحت من تدخل الدولة وصولا إلى التوسع الجغرافي. ومع ذلك، فإن الموجة الثانية التي بدأت الآن، وستستمر في المستقبل، عبر استبدال العمالة الماهرة قد تقضي على نصف الوظائف التي تتطلب مهارات في السنوات الـ ٢٠ المقبلة، وسوف تولد بطالة هيكلية عالية جدا. وتطرح أسئلة عدة نفسها مثل «من اين سيأتي الاستهلاك حين يفقد العمال مداخيلهم بوتيرة سريعة؟» وسوف تطارد هذه الأسئلة النظام الرأسمالي بحثا عن جواب من دون طائل. وان اية حلول مثل نظام «الدخل الأساسي» الذي يجري مناقشته اليوم في العديد من البلدان لن تكون كافية. لكن ايضا بهذا

التطور التكنولوجي، إنْ من حيث الدفع بالتطور في قوى الأنتاج إلى حدود الوفرة، أو من حيث تعارضه مع علاقات الأنتاج الرأسمالية، يفتح الطريق امام انضاج ظروف موضوعية جديدة للانتقال إلى الاشتراكية. وفقط في الانتقال إلى الاشتراكية سوف يتم حل هذه التناقضات، ويتم تماهي مجتمع الوفرة مع تطور الفرد والمجتمع في أن. وهنا تكمن اهمية دور التكنولوجياً في تحديد نمط الأنتاج حيث قال ماركس «طاحونة اليد تعطينا المجتمع مع الإقطاعي، والطاحونة البخارية تعطينا المجتمع مع الرأسمالي الصناعي»

**رابعاً**، ارتفاع منسوب عدم المساواة في الدخل والثروة في الثلاثين سنة الماضية الذي أعاد الرأسمالية في بعض جوانبها إلى ما عرف بـ «العصر المذهب» في نهاية القرن التاسع عشر وفي هذا الصدد، يبدو ان الرأسمالية تدخل مرحلة جديدة من الرأسمالية الاحتكارية إلى جانب ارتفاع الدخل وعدم المساواة والثروة.

**خامساً**، انهيار العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية. وهذا الانفكاك في العلاقة مشتق جزئياً من ارتفاع عدم المساواة. فتطور الرأسمالية في الدول الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية اعتمد على ميكانيزمات ربط الإنتاجية بالاجور وظهور مجتمع الاستهلاك الكبير وصعود الطبقة المتوسطة وتدخل الدولة بالأقتصاد. لكن هذه الميكانيزمات أدت إلى ازمته في السبعينيات

بعد تهديد هذا التنظيم الكينزي للأرباح الرأسمالية، فأتى النظام النيوليبرالي كبديل عن التنظيم الكينزي فحوّل «الاقتصاد الرأسمالي» إلى نظام غير مستقر ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بل بعد الازمات المتوالية منذ ذلك الحين، إلى نظم غير مستقرة على الصعد السياسية والاقتصادية.

**سادساً**، الأزمة البيئية والتغير المناخي حيث التناقضات بين النمو والتوزيع الراسماليين، يهددان بحدوث أزمة ايكولوجية كبرى.

## الإمبريالية اليوم

إن العلاقة بين الرأسمالية والإمبريالية قد ميزت تاريخ القرن العشرين إن في بداياته او بعد الحرب العالمية الثانية إبان الحرب الباردة. واليوم بعد انتهاء الحرب الباردة لا تزال الدول الرأسمالية المتقدمة تسعى إلى تأمين الاسواق لمنتجاتها وتصدير الرأسمال وتأمين الموارد الطبيعية حول العالم. لكن في عالم بدأ يتوجه نحو تعدد القطبية ويخضع لمتغيرات العولمة التي ادت إلى الصعود الاقتصادي لبعض الدول وعلى رأسها الصين الشعبية، وتراجع الطبقة المتوسطة والعاملة في الدول الرأسمالية المتقدمة وحصول عكس التصنيع في بعضها، ازدادت نزعة الولايات

المتحدة الأميركية العدائية لتثبيت مواقعها المسيطرة حول انحاء العالم وازدادت الحروب والتدخلات العسكرية وانواع الحصار الاقتصادي، وارتفع عدد القواعد العسكرية الأميركية حول العالم. وبالتالي، فإن بعض اوجه التناقض بين العولمة والإمبريالية، ادت إلى امبريالية اكثر عدائية على المستويات السياسية والعسكرية.

في هذا الأطار، لا يستطيع الحزب الشيوعي الا ان يكون أممياً، ففي ضوء صعود القومية الاقتصادية اليمينية وتوسعها العالمي وخطر تصاعد العسكرتاريا الإمبريالية، لا يجب أن يكون الرد بـ «مشاريع قومية» بأي شكل من الأشكال، لكن الرد يجب أن يكون «اميا». ففي المرة الأخيرة التي كان الرأسمال في حالة من الحشر، أنتج الفاشية والحرب العالمية الثانية. اليوم، وعلى الرغم من الاختلافات في المقاربات إلى الاشتراكية او المجتمع ما بعد الراسمالي، هناك حاجة إلى جبهة تقدمية لمنع العالم من الانزلاق إلى حروب داخلية وخارجية. فهذه الجبهة العالمية هي وحدها القادرة على تحريك العالم إلى الأمام وبعيدًا عن النزاعات العالمية والمحلية.

**هل بعض الدول تابعة ام رأسمالية؟**

في هذا الأطار، إننا نشهد التطور المتفاوت للرأسمالية، حتى بين الدول المتطورة نفسها، وفي الوقت نفسه اتساع النزعة

الإمبريالية للولايات المتحدة. ولكن وجود هذين الأمرين بالتزامن لا يعني ان العالم ينقسم إلى مركز وأطراف ودول مركزية ودول تابعة، وان التطور في البلدان الرأسمالية المتقدمة يتطلب اللاتطور في البلدان النامية . ومنها، اولاً، وخلافا لوصفة نظرية التبعية بالتنمية عبر القطع مع المركز فإنّ دولا كتايوان وكورياًالجنوبية وغيرها وكما الصين، الشعبية التي حققت تطورا هائلا في الاربعين سنة الماضية وستصبح اول اقتصاد في العالم قريبا، تحقّق عبر الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وليس القطع معه، وهو يعطي اهمية للسياسات الداخلية بالاضافة إلى التجارة والاستثمار العالميين في تحقيق التطور الرأسمالي الداخلي وليس انتاج التبعية، وانما بادخال اشكال من الرأسمالية من اجل تطوير القوى المنتجة الذي حول مركز الجاذبية الأقتصادي من الغرب إلى الشرق. وحول هذه المسالة قال لينين: «إن تصدير الرأسمال يؤثر بشكل كبير ويسرع تطور الرأسمالية في البلدان المصدر اليها. فبينما قد يؤدي تصدير الرأسمال إلى إعاقة التطور في الدول المُصدرة، فهو يفعل ذلك عبر توسع وتعمق تطور الرأسمالية في العالم بأسره».

بالإضافة إلى هذه المعضلات المنهجية والتجريبية في نظرية التبعية فإنها ترتدي مفاعيل سياسية كونها تغيّب إلى حد كبير العامل الداخلي والعلاقات الطبقية الداخلية والصراع الطبقي في انتاج

اللاتطور، والذي ان حدث في بعض البلدان في فترة معينة، كان اساسه هذه العلاقات الطبقية وانتاج القيمة الزائدة المطلقة بدلا من النسبية مما عطل الأستثمار الداخلي وتراكم رأس المال . وعلى هذه القاعدة تبنى نظرية ان «الطريق إلى الاشتراكية هي عبر التحرر الوطني» بدلا من تطوير القوى المنتجة والصراع الطبقي الداخلي. كما ان نظرية التبعية تؤدي إلى ان يكون الحل بالقطع مع المركز او المراكز او بالأكتفاء الذاتي او بـ «عالم ثالثية» والتي لا يمكن ان تكون الأجندة الأقتصادية او السياسية للأحزاب الشيوعية في ظل الظروف الموضوعية اليوم بغياب منظومة اشتراكية، ووضع الدول الأشتراكية مثل الصين وفيتنام المندمجة هي نفسها في النظام الرأسمالي العالمي أو تشكل كما في حالة الصين مركزا بحد ذاتها، وإن كانت في طور التطور نحو الأشتراكية.

# الفصل الثاني: حركة التحرر الوطني العربية– بين الأزمة والتجديد؟

إنّ تاريخ البشرية المكتوب هو تاريخ الصراع الطبقي، ولمّا كان هذا الصراع اكتسب في بلادنا طابع التحرّر الوطني، فإن الكلام عن تاريخنا العربي المعاصر هو كلام عن تاريخ حركة التحرر الوطني بنجاحاتها وإخفاقاتها. فبنيتنا الاجتماعية تتميز بأنها رأسمالية تبعية نشأت في ظل الاستعمار ورسّمت حدودها الوطنية الأخيرة في عهده، وأدت علاقات التبعية إلى سدّ أفق تطورها، وبات أفق الخروج من هذا الانسداد تحررا وطنيا من الرأسمالية ومن الإمبريالية في آن معا.

## ١ – مقدّمات التدخل الاستعماري في الوطن العربي

شكّل دخـول المنطقة العربية قي مرحلة الاستعمار المباشر مفترقاَ هاماً وخطيراً تحكّم في حياة شعوبها طوال القرن

الماضي ولا يزال يطبع حاضرها ومستقبلها. فقد استغلت القوى الاستعمارية، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، القهر العثماني لشعوب المنطقة للدفع نحو انهيار الدولة ورسم خرائط جديدة للمنطقة تلائم مصالحها، وتمحورت الاستراتيجية الاستعمارية حول تفتيت المنطقة وإقامة كيانات متعثرة ومتناحرة وغير قادرة على النهوض والتطور.

وأفضت اتفاقية «سايكس – بيكو» إلى إنشاء كيانات المنطقة السياسية انطلاقاً من اعتبارين: الأول، ارتبط بضرورة تقسيمها للمنطقة للحؤول دون تحقيق شعوبها مشروعا جامعا يخدم تطورها ومكانتها مما يشكل تهديداً للمصالح الإمبريالية؛ والثاني، ارتبط بشكل أساسي بالمصالح النفطية الطارئة وبسبل السيطرة عليها ونهبها، فأتى ترسيم الحدود متوافقاً مع متطلبات النهب هذه، من إنتاج واستجرار وتصدير. وتلاها إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، قلب المنطقة، ليخدم المشروع الإمبريالي التفتيتي ويمنع أي انماء وتقدم لشعوبنا. وجرى تحقيق ذلك عبر انشاء انظمة رجعية زرعت على رأسها سلطات مرتهنة وخاضعة لاستراتيجيتها، فضلاً عن تثبيت أنظمة قائمة على سلطة الجيوش في عدد كبير من الدول لكبح مسار الحركة الشعبية التحررية، وبخاصة حيثما نمت حركات شيوعية ويسارية جماهيرية صاعدة. ومن هذا المنطلق تحتل القضية

الفلسطينية مركزيتها بوصفها قضية مواجهة مع الإمبريالية من اجل التحرر الوطني وبناء مستقبل للمنطقة.

**٢ – النفط والهيمنة الإمبريالية على المنطقة**

لعب اكتشاف النفط دورا تأسيسيا في رسم معالم وخريطة الشرق الأوسط والوطن العربي، وتشكلت السياسة الاستعمارية القديمة ومن ثم وريثتها الاميركية على أساس ضمان سيطرة القوى الإمبريالية على النفط والغاز وخطوط استجراره وتصديره إلى المراكز الرأسمالية وتأمين وصوله بالكميات التي تقرّرها هذه المراكز. وبالتوازي مع نهب ثرواتنا النفطية والاستئثار فيها، تسعى دول المركز الرأسمالي إلى استقطاب النخب العلمية والفكرية، ويساعد على ذلك انعدام الفرص المتاحة لهذه الكفاءات في مجتمعاتها بسبب الخلل في بنية الاقتصاد، ما جعل المنطقة العربية تسجّل أحد أعلى معدلات الهجرة لدى المتعلمين وأصحاب المهارات.

وتستند السيطرة الإمبريالية إلى قاعدة مادية تتمثل في بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية التي تحميها أنظمة سياسية تابعة وكيان صهيوني يمثل القاعدة المتقدمة للاستعمار. كما تستخدم الإمبريالية أدوات مالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

ومنظمة التجارة العالمية، في فرض سياسات اقتصادية استتباعية من خلال تحرير الأسواق وتقويض دور الدولة. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي عزّزت الإمبريالية استخدامها لمقاربات ليبرالية ونيوليبرالية عبر قوى طبقية متنوّعة أفرزتها الأنظمة المحلية التابعة، ومن ضمنها قوى الإسلام السياسي من جهة، والجيوش والأجهزة الأمنية من جهة أخرى، إلى جانب شريحة واسعة من القوى الليبرالية وبعض منظمات المجتمع المدني التي تتولى تمويلها، وسط اتجاه هذه الأخيرة نحو تجزئة المشاكل الاجتماعية مما يسهم في إخفاء واقع الصراعات الطبقية.

### ٣ - أزمة حركة التحرر الوطني العربية

تصدت فئة من القوى البورجوازية الناشئة لمهمة إنهاء الوجود الاستعماري المباشر وتحقيق الاستقلال السياسي. لكن، إلى جانب فشلها الاقتصادي والاجتماعي، أخلّت الأنظمة السياسية الناشئة في متابعة تصدّيها للمشاكل الوطنية، لا بل مارست الخيانة المباشرة وبخاصة حيال نكبة فلسطين. وقد ولّدت هذه الممارسة ردود فعل شعبية دفعت بفئات من البرجوازية الصغيرة للقيام بإنقلابات عسكرية انتزعت بموجبها السلطة السياسية وأفسحت المجال أمام نشوء ظاهرة الأنظمة الوطنية والقومية (بقيادة القوى

الناصرية والبعثية) التي حاربت الاستعمار والكيان الصهيوني وحقّقت إصلاحات اجتماعية واسعة ومتنوّعة من دون ان تعالج جوهر المشكلة، أي تفكيك أسس علاقات الإنتاج التبعية، ما أدى إلى التراجع عن هذه الاصلاحات واقتصار دور هذه القوى على عملية استبدال طبقي. ولجأت هذه الأنظمة لاحقاً إلى قمع شعوبها والقوى اليسارية فيها، في ظلّ استنادها إلى حكم الجيش أساسا، والى برجوازية تبعية متجددة خصوصاً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. وهذا ما جعل حركة التحرر الوطني العربية تدخل في نفق أزمتها الطويلة.

وقد رأى حزبنا، في وثائقه المؤتمرية، أن أزمة حركة التحرر الوطني العربية هي ازمة قيادتها البرجوازية الصغيرة وازمة بديلها الثوري. وأكد أن تحقيق التنمية يستوجب تحرير الثروة القومية ووضع وتنفيذ برنامج للتغيير الديمقراطي يشكل رافعة لبلورة حركة ثورية عربية جديدة. لقد تمثل مأزق البرجوازية الكولونيالية، التي وضعتها الظروف التاريخية في قيادة حركة التحرر الوطني العربية، في طغيان الفكر القومي الذي يفصل مهمات التحرر الوطني عن التحرر الاجتماعي، ويوكل قيادة النضال التحرري «إلى البرجوازية الوطنية».. فيما عمّق هذا المأزق الموقف الذي ينطلق من وجهة الفصل نفسها، موكلا مهمة التحرر الوطني إلى لتيارات القومية،

ومعتبرا أن المهام التاريخية للحركة الشيوعية واليسارية العربية تتصل حصرا بالتحرر الاجتماعي الذي يوصل إلى الاشتراكية.

تفاقمت أزمة حركة التحرر الوطني العربية مع تعاظم الخلل في ميزان القوى عالميا وعربيا، وشكلت هزيمة عام ١٩٦٧ تعبيرا واضحا عن ذلك، وقد استتبعتها التسوية التوفيقية مع الأنظمة الرجعية العربية، وتكرّس هذا المنحى التراجعي بعد توقيع اتفاق كامب دايفيد، وتمحور حول نهجين سياسيين: الانفتاح الاقتصادي الليبرالي، والسلام مع «إسرائيل»، ومعه التطبيع السياسي والاقتصادي. وتمادت عمليات الخيانة بعد ذلك حتى بات الكيان الصهيوني يحظى بفرص التطبيع مع العديد من الإنظمة العربية، كما يحظى باعتراف بعضها الآخر.

## ٤ - الحزب الشيوعي ومحاولات بناء البديل الثوري لقيادة حركة التحرّر العربية

لقد تصدّى حزبنا مبكراً لمهمة المشاركة في بناء البديل الثوري لقيادة حركة التحرّر الوطني العربية بعدما أعاد الاعتبار إلى الماركسية في المؤتمر الوطني الثاني عام ١٩٦٨. فقد خلص هذا المؤتمر إلى طرح جديد للقضية القومية، قوامه أن الطبقة العاملة اللبنانية والقوى الاجتماعية المتحالفة معها هي الفئات ذات

المصلحة في تحقيق التحرّر الوطني والأكثر استعدادا للمضي بهذه المهمة حتى النهاية، بينما البرجوازية التابعة وحلفاؤها محكومة بأفق تسووي مع المحتل الاسرائيلي والقوى الإمبريالية. وربطا باستهدافات المشروع الإمبريالي والصهيوني في فلسطين والمنطقة، فإن تحرير فلسطين واستعادة الحقوق الكاملة للشعب العربي الفلسطيني، هما من ضمن المهمات الأساسية لحركة التحرّر الوطني العربية، إلى جانب إنجاز الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

وعلى قاعدة هذا الفهم المتقدم، واستلهاماً للتراث الغني للأحزاب الشيوعية وحركات التحرّر في العالم في مقاومة الغزاة، بادر الحزب الشيوعي اللبناني إلى إنشاء الحرس الشعبي عام ١٩٦٩، تجسيدا للتحوّل التاريخي الذي أجراه المؤتمر الثاني وأكدته المؤتمرات اللاحقة. ولقد استشرف المؤتمر الوطني الرابع لحزبنا المنعقد عام ١٩٧٩ مهام المرحلة الجديدة ومخاطرها على لبنان في ضوء الخلل الاستراتيجي الذي تجسّد في دخول المنطقة عصر اتفاقية كامب دايفيد وارتكاب الخيانة القومية بتوقيع الصلح مع العدو الصهيوني. وحدّد الحزب بوضوح المهام التي يجب التصدي لها، ومنها تحضير الحزب سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً لحتمية وصول العدو الصهيوني إلى بيروت وضرورة مقاومته بكل

الوسائل المتاحة، بما في ذلك المقاومة المسلّحة.

إن اطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في ١٦ ايلول عام ١٩٨٢، كان رداً طبيعياً ضد الاحتلال وترجمة فعلية للتراث الغني لحزبنا في مقاومة العدو الصهيوني. وقد شكّل بالممارسة ردّا ثوريا في وجه الخيارات السياسية العربية الانهزامية، كما في وجه الخيارات السياسية اليمينية التي انتهجتها قيادة م.ت.ف. وبخاصة بعد خروجها من بيروت. ففي الوقت الذي كان أبطال الحزب والمقاومة الوطنية اللبنانية يحرّرون بيروت من دون قيد أو شرط، اختارت القيادة المتنفذة في م.ت.ف المصالحة مع النظام المصري في خطوة جسّدت بداية مرحلة التفريط بالمقاومة المسلحة تدريجياً وبالنضال التحرّري للشعب الفلسطيني وصولا إلى توقيع اتفاق أوسلو الذي شرّع الأبواب لاحقاً لتوقيع اتفاقية وادي عربة مع الأردن وبدء المفاوضات الثنائية مع العدو.

## ٥ - موقع الانتفاضات العربية من أزمة حركة التحرر

لقد تمخّضت التشكيلة الرأسمالية التبعية في المجتمعات العربية عن مشكلات كبيرة في سياق انتاج حياتها وسط انعدام افق التنمية والتقدم: تزايد سكاني كبير، نقص فادح في فرص العمل، ارتفاع حاد في معدلات البطالة، اعتماد سياسات نيولبرالية، هجرة

كثيفة للكفاءات والمهارات العالية، ضعف بنيوي في القطاعات الصناعية والزراعية، تفاوت إنمائي حاد بين المدن والارياف. وهذا كلّه دفع ويدفع في باتجاه انتاج تفاوت طبقي كبير وتعميم الفقر وانسداد افق الحياة في مستويات غير مسبوقة. ويشكّل هذا المعطى، مقروناً بممارسات سلطوية استبدادية، الاساس الموضوعي لانفجار الثورات والانتفاضات الشعبية، كما يشكّل بيئة حاضنة لتفشي الحركات الدينية المتطرّفة التي يسهل استخدامها وتشغيلها من الأنظمة كما من قوى اقليمية ودولية؛ فكانت انتفاضات شعبيّة على واقع اجتماعي ومعيشي بائس وعلى سياسات استبداد وفساد وإفقار

لقد أثبتت الأحداث ان موازين القوى وأدوات التغيير لم تكن تسمح لهذه الانتفاضات أن تحقق انجازات كبيرة وواعدة. ومع ذلك فقد أنتجت مناخا جماهيريا جديدا بإقحام الجماهير الشعبية في مسرح الصراع السياسي، وبفتح صفحة جديدة في تاريخ النضال الديمقراطي والصراع الاجتماعي والطبقي في البلدان العربية كافة. ويشهد على ذلك تكرار الانتفاضات الشعبية في السودان والجزائر ولبنان والعراق وغيرها. وتسيطر مناخات الخوف في الأوساط الحاكمة في البلدان العربية من دون استثناء، لمجرّد توافر الجرأة لدى الشعب على مواجهة الأنظمة السياسية التابعة وحماتها الإمبرياليين. ولكن ينبغي الاعتراف في هذا الاطار بأن استمرار

أزمة حركة التحرر الوطني والقوى الثورية العربية شكّل عائقا رئيسيا أمام إمكان اضطلاع هذه الانتفاضات بدورها الناجح في التصدّي لمهمّات التحررالوطني، وبناء اقتصادات وطنية مستقلة وحماية الثروات الوطنية من النهب الاستعماري الذي يحول دون تطوير القوى المنتجة. . ولم تتمكن هذه الانتفاضات من تحقيق الشعارات التي رفعتها كاملة بفعل غياب القيادة الطبقية السياسية لها وافتقادها إلى البرنامج السياسي الواضح ما أفسح المجال أمام الثورة المضادة للالتفاف عليها بعد ان انخرط فيها الاحتياط العميق للأنظمة الاستبدادية والإسلام السياسي والقوى الرجعية العربية فضلا عن تدخل القوى الإمبريالية والصهيونية.

## ٦ – في آثار الحروب الإمبريالية ومشروع الشرق الأوسط الجديد

لقد أدى التدمير الشامل لبلدان عربية عديدة عبر الحروب الإمبريالية ضدها، المباشرة وبالوكالة، والنزوع نحو فرض تبعية إمبريالية مطلقة، إلى تعاقب صيغ مختلفة لمشروع «الشرق الأوسط الجديد» ذي النزعة الشمولية، من حيث استهدافاته الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإداريــة والعسكرية و«الثقافية «. وتؤكّد هذه الهجمة التي تشهدها منطقتنا، أن التناقض

الرئيسي المتحكّم بالصراع في المنطقة، ما زال يتمثل في مواجهة شعوبنا العربية لقوى العدوان الإمبريالي – الصهيوني – الرجعي ذي الأهداف الجذرية والكلّية والشاملة، والاستغلال الطبقي المزدوج الذي تتعرّض له هذه الشعوب. فهذا التحالف بقيادة الولايات المتحدة هو من خطّط تاريخيا ورعى وأدار ونفّذ – ولا يزال – آليات الاستتباع والسيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية وعمليات التجزئة والتفكيك واحتلال الأراضي في هذا الجزء من العالم الذي يتميّز بحيوية موقعه الجغرافي على تقاطع قارات وممرّات بحرية استراتيجية، كما يتميّز بوزنه وبنيته الديموغرافية الفتية، وبامتلاكه لفيض من الثروات والموارد الطبيعية.

وسط الهزائم العديدة التي منيت بها حركة التحرر الوطني العربية، والانهيار شبه الكامل للنظام العربي الرسمي، ترتسم في منطقتنا ملامح مرحلة جديدة تتداخل فيها التناقضات الرئيسية والثانوية وتأخذ أبعاداً مركبة. فهذه المنطقة، ناهيك عن أنها ساحة صراع مباشر بين شعوبها من جهة ومشاريع العدوان الإمبريالي – الصهيوني – الرجعي من جهة أخرى، باتت تشكل اليوم مسرح صراع دولي وإقليمي، تتداخل فيه مشاريع ومصالح بلدان عديدة، متصادمة بحدود ومواقع متفاوتة مع مشروع هيمنة الأحادية القطبية للمركز الإمبريالي، ومن ضمنها إيران وتركيا وروسيا والصين.

وترتبط معظم هذه المشاريع إلى هذه الدرجة أو تلك بقضية ملء الفراغ الناجم عن تراجع بل انهيارحركة التحرر الوطني العربية، ما يتطلب انكباب حزبنا والحركة الشيوعية والتقدمية العربية عموما، على بلورة وصياغة الرؤى والبرامج والمواقف السياسية الواضحة تجاهها، كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها المستقبلية للنهوض بحركة تحرّر من نوع جديد.

إن هذا الهجوم الإمبريالي على المنطقة لم يستطع تحقيق اهدافه الأساسية لكنه خلف آثاراً كارثية على أكثر من صعيد: تدمير دول، قتل شعوب وتهجيرها، وفتح مسارات تطبيع مع الكيان الصهيوني. وبسبب عجز الإمبريالية عن فرض هيمنتها بغير القوة وتردّدها في القيام بها بصورة مباشرةً، فانها وجدت ضالتها في القدرات الإرهابية لبعض قوى الإسلام السياسي كسلاح فعّال في خوض معاركها السياسية والعسكرية في منطقتنا، إلى جانب تسعير كل أشكال النزاعات المذهبية والقومية والعرقية المتوارثة في هذه المنطقة.

### ٧ – ظاهرة الممانعة وأزمة قيادة حركة التحرّر

على خلفية أزمة حركة التحرر الوطني العربية وأزمة قيادتها، قفزت إلى الواجهة قوى سياسية تستظل بالفكر الإسلامي والموروث

القومي كخلفية فكرية، وانخرطت في مواجهة العدو الصهيوني والتدخل الإمبريالي في بلادنا، من دون أن يكون لديها مشروع تحرّري واجتماعي يختلف في الجوهر عن المشاريع التقليدية القائمة. ويقف في مقدمة هذه القوى التيار الاسلامي الذي يقود ايران اليوم وحلفاؤه حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق والحوثيون في اليمن.. وقد أطلقت هذه القوى على نفسها اسم قوى الممانعة إلى جانب حركة حماس المرتبطة بتنظيم الإخوان المسلمين، وكذلك سوريا بعد انفجار الصراع فيها وعليها. وجرى ربط ظاهرة المقاومة المسلحة بظاهرة الممانعة، ولكن ممارستها السياسية وما نشر من وثائقها لا يتضمّن بديلا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا متميزا عن الراسمالية، بل إن ما تستهدفه قوى الممانعة هو السعي لتحقيق استبدال طبقي من طبيعة النظم القائمة نفسها، مع توسّل العامل الطائفي والديني للتحشيد والتعبئة، ما يسهم في تعزيز الانقسامات المذهبية ويضعف نضال الشعوب من أجل قيام الدولة الوطنية العلمانية العادلة، كمرحلة انتقالية في إطار مشروعنا للتغيير والتقدم.

إن مشكلة تيّار الممانعة يكرّر تجربة فصائل قوى التحرر السابقة متجاهلا النتيجة التي وصلت اليها، ما يرجّح أنها سوف تصل مستقبلا إلى النتيجة نفسها. وقد رفعت قوى الممانعة شعار

التصدي للولايات المتّحدة ولكنها لم تطرح موضوع الرأسمالية المحلية وما يتعلق بها من استغلال وتبعية وفتح الأبواب أمام التدخل الإمبريالي. كذلك لم تطرح مهمة فك الارتباط بالرأسمالية العالمية ما أتاح استغلال ذلك، فأبقى قواها عرضة للعقوبات والحصار من قبل الدول الإمبريالية. لا بل هي تبنّت ولا تزال سياسة انفتاح اقتصادي وأحادية سياسية وتزمّت اجتماعي، وهذه كلها روافد لاستمرار الهيمنة ونهب خيرات شعوبنا وإلغاء مكتسباتها الاجتماعية، مما افقر هذه الشعوب ودفعها إلى الانتفاضة على هذه السياسات وانظمتها وحكامها.

لقد أثبتت الأحداث في سوريا استحالة التوفيق بين سياسات المقاومة والممانعة والسياسات النيوليبرالية التي عمّمت الامتيازات والعلاقات التجارية غير المتكافئة مع الغرب وادواته (لا سيّما تركيا ودول الخليج) على حساب مشاريع التنمية والانتاج الحقيقي التي سادت في مراحل سابقة، ولا مع نهج الاستبداد والقمع، ما فتح الباب واسعاً امام رياح التآمر ومشاريعه «الخبيثة». كما بيّنت هذه الأحداث ما تمخّض عنه المسار الليبرالي الذي هيمن على انتفاضة الشعب السوري، والخالي من اي مضمون تحرّري ومن طرح بدائل تقدمية عن سياسات النظام التي قامت على تفريغ للحياة السياسية والحزبية والنقابية وعلى القمع ، مما سهّل لهذه الأحداث أن تنتقل

بسرعة قياسية نحو مسار رجعي طائفي ومذهبي خلق الظروف الموضوعية الحاضنة لتقّدم القوى الاسلامية المتطرفة والتدخلات الاجنبية المتآمرة على سوريا ووحدتها ودورها.

لقد هدفت الهجمة العنيفة على سوريا إلى تدمير الدولة وقتل وتهجير شعبها، كما استهدفت دعمها للمقاومة، خدمةً لمصالح الكيان الصهيوني ومشغلّه الإمبريالي. وكان لتركيا ودول الخليج الدور الرئيسي في مؤازرة اميركا والدول الغربية في هجومها هذا، فحرّضت على الاقتتال المذهبي وموّلت المجموعات الإرهابية والفتن المتنقلة والمدمرة. لكن هذا التدخل ما كان له ان يتواصل ويتعاظم لولا الممارسات الخاطئة للسلطة الحاكمة في وجه مطالب الناس المشروعة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية، فتم اللعب على التناقضات الداخلية الدينية والأثنية والعرقية من اجل اثارة النعرات وتشجيع الاتجاهات الانفصالية وتنفيذ مخططات التقسيم والتفتيت.

## ٨- حول حركات الإسلام السياسي

لا يحمل الإسلام كإيديولوجيا وجهة واحدة في ما يختص بالقضايا الاجتماعية وبقضايا التحرر، ويرتبط استخدامه السياسي، كسواه من الايديولوجيات الدينية ، بالقوى التي تستظل به، ولذلك

تتنوّع وتعدّد الإتجاهات التي يمكن أن يطلق عليها مصطلح حركات «الإسلام السياسي».

إن تعمق أزمة حركة التحرر الوطني العربية وما نجم عنها من ترسّخ في علاقات التبعية هو الذي ساهم في تمهيد الطريق أمام تنامي الحركة المستجدّة لتيارات الإسلام السياسي المتعدّدة، بما فيها التيارات المرتبطة بالإمبريالية، كالتيار الوهابي والأخوان المسلمين ومجموعات جهدت الإمبريالية لإنتاجها مثل داعش والنصرة، التي بدت أكثر التيارات صراحة في الخضوع لمحدّدات الرأسمالية التبعية والعلاقة مع الإمبريالية. ولم يأت انبعاث هذه التيارات بالصدفة وانما نتيجة تضافر مجموعة من الظروف، وأهمها فشل البرجوازية الكولونيالية (التابعة) في تحقيق «ثورتها» وسعيها إلى تدمير البديل الثوري ومنع نقيضها الطبقي من أن يتكوّن في قوة سياسية مستقلة. فممارساتها «العدائية» تجاه الحركة الشيوعية والتضييق عليها ومنعها من العمل في كثير من القطاعات، قد أفسح المجال أمام التيارات الدينية كي تملأ الفراغ لدى الأجيال الشابة، مستفيدة من استمرار انتشار علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية في المجتمعات العربية التي لم تقطع أنظمتها علاقة التبعية البنيوية التي تربطها بالإمبريالية، والتي أعاقت بناء المرتكزات الانتاجية القاعدية للتطور الرأسمالي، كما استفادت

هذه التيارات من الحريات المتاحة لتحويل ممارسة الشعائر الدينية إلى فرصة للتأطير السياسي. وقد شكّلت هذه الإعاقة أحد الأسس المادية الرئيسية لانتعاش التيارات الدينية ولضعف الحركة الثورية وعجزها عن تعبئة الجماهير الشعبية في مشروع ثوري تغييري.

## ٩- الآثار المتناقضة للدور الايراني على حركة التحرّر العربية

إزاء الاصطفافات والتقاطعات الدولية والإقليمية والعربية الراهنة، تحتل صياغة الموقف الواضح إزاء المشروع الإيراني أهميّة استثنائية، وبخاصة وسط الجهود الحثيثة التي يبذلها المركز الإمبريالي لتكريس معادلة التناقض الرئيسي مع إيران كبديل لمعادلة التناقض مع المشاريع الإمبريالية – الصهيونية – الرجعية، بما فيها مشاريع «الشرق الأوسط الجديد» التفتيتية. وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته ايران لحركات المقاومة ضد العدو الصهيوني، لا بدّ من الإضاءة على السياسات الخاطئة التي انتهجتها وصبّت موضوعيا في خدمة المشاريع الإمبريالية. فإذا كان استبدال أطراف الصراع وإحلال إيران محل الكيان الصهيوني هو تغطية للخيانة الوطنية التي مارستها الأنظمة العربية العميلة عبر محاولتها إمرار عملية تطبيع وجود هذا الكيان في المنطقة وتصفية القضية الفلسطينية، فان التصدّي لهذه المخططات من خلال توسّل التعبئة الطائفية والمذهبية، بحكم الفكر الديني الذي يستند اليه المشروع الايراني،

وإنشاء أذرع سياسية ودينية وعسكرية في عدد من دول المنطقة لتكريس النفوذ الإيراني فيها يبقى محفوفا بمفارقات عكسية ونقاط ضعف أساسية: فهو من جهة يعمق الانقسامات المذهبية ويسهم في إعاقة قيام الدولة المركزية (العراق أنموذجاً) ويكشف «عورات» الممانعة، و يوفّر من جهة أخرى للأنظمة الرجعية العربية (وغيرها) الحجّة والمدد لاستقطاب حشد شعبي واسع النطاق تحكمه اعتبارات الانتماء المذهبي حصرا.

لقد كانت إيران ولا تزال مستهدفة بسياسات المركز الرأسمالي، فهي من جهة ما زالت عرضة للتهديد المستمر بالعدوان والحصار المتواصل منذ عقود وللعقوبات الأميركية المستمرّة والمتعاظمة، ولكنها تبقى من جهة أخرى منفتحة على تفاهمات ومساومات لا تخلو من تنازلات. وينبغي الاقرار بأن إيران قد حقّقت نجاحات نسبية في تطوير مواردها الذاتية، البشرية والطبيعية والمؤسسية وخصوصا قدراتها التكنولوجية المرتبطة بالصناعات العسكرية وبتخصيبها لليورانيوم لأغراض سلمية، مما كرّسها أكثر من ذي قبل دولة كبرى في المنطقة. ولكن العداء للإمبريالية لا يستقيم إن هو لم يترافق مع العداء للرأسمالية. فهذا هو الحدّ في الموقف من الإمبريالية الذي يميّز الموقف القومي عموما من الموقف الطبقي والتحرّري الصحيح.

وبالرغم من أن الطابع الاسلامي للمحدّدات الايديولوجية الأساسية للنظام الايراني بدا طاغيا في الشكل – وهذا أمر لا يهدّد بالضرورة المصالح الأميركية – إلّا أن الأحداث تبيّن أن ايران تسعى إلى أكثر بكثير من الترويج لإيديولوجيتها الاسلامية الخاصة، واضعةً نصب أعينها التحوّل إلى دولة قومية اقليمية مهيمنة عبر بناء مشروع رأسمالي مستقل يتيح لها إقتطاع دور حاسم لها في الخارطة الجيوسياسية في هذا الجزء من العالم، حتى لو أدّى إلى مواجهة مكلفة مع الهيمنة الأميركية والاسرائيلية.

**١٠–«صفقة القرن» – مؤشر للقعر الذي بلغته الأزمة**

تشكّل هذه الصفقة، من جهة، مؤشرا فاقعا على جذرية المشروع الإمبريالي الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية عموماً، كما تعكس من جهة ثانية مدى الفراغ الذي أحدثته أزمة حركة التحرر الوطني العربي، بمكوّنيها القومي واليساري في بلداننا العربية كافة. واستنادا إلى هذين الواقعين المؤثّرين، تجاوزت الأنظمة العربية الرسمية، وبخاصة دول الخليج، موضوع الاستنكاف عن تنفيذ أيّ مهمات سيادية وطنية أو تحررية، لتنخرط بوقاحة صريحة وصارخة في ممارسة الخيانة المعلنة، عبر تسابقها على تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني في ظل ضعف حركات الاعتراض السياسية والشعبية ضد هذا التطبيع.

ويجب الاقرار بأن هذه الممارسة «الوقحة» ما كانت لتأخذ مداها لولا حالة التشرذم والانقسام التي عاشتها وتعيشها قوى المقاومة الفلسطينية عموما. وإذا كانت خيانة الانظمة الرجعية وتوقيعها اتفاقات العار مع الكيان الصهيوني قد حثّت بعض القيادات الفلسطينية على إعادة تلمّس طريق التعاون والوحدة، فإن ردود الفعل ما زالت دون الحد المطلوب لمواجهة الطور الجديد من الخطر المحدق الذي يتهدّد بالتصفية الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني. فردود الفعل هذه لم تصل حتى تاريخه إلى حدّ الإسقاط الفعلي والصريح لاتفاق أوسلو ولا إلى تغيير نهج وأساليب مقاومة الاحتلال داخل الأراضي المحتلة كي تأخذ أشكالها القصوى. ومن جهته فان اليسار العربي عموما لم يصل في تعاطيه مع هذا الخطر الوجودي إلى الحدّ الذي يمكّنه من تعبئة الشعوب العربية وتشكيل كتل شعبية تاريخية في مواجهة تحديات هذه المرحلة.

## ١١-حركة تحرر وطني من نوع جديد / مقاومة عربية شاملة

تستمر الإمبريالية في ممارسة السياسات الاستعمارية، القائمة على تحويل دولنا إلى هياكل تابعة تسهم في تزويد اقتصادات المراكز الإمبريالية بحاجاتها من النفط والغاز والموارد الطبيعية

والبشرية، مما يبرز الحاجة إلى مشروع نقيض وجامع لشعوب المنطقة، مشروع يفتح افق الانماء والتطور ويعيد لنا مكانتنا بين الامم. والمشروع الجامع لا يمكن ان يبنى على نظرة قومية او دينية شمولية بل على مشروع يخرج حركة التحرر الوطني من أزمتها ويجسّد المصالح الحقيقية للشعوب، بما فيها «الأقليات القومية» في العالم العربي، ويكسر علاقات الانتاج التابعة ويدفع في اتجاه التغيير الجدي في بنياننا السياسي والاجتماعي. وما يحدّد شكل هذا البنيان وحدوده هي مصالح شعوبنا وواقعية تحقيقه وموقع الطبقة العاملة في قيادته في إطار تحالف طبقي شعبي، وليس اي اعتبار آخر، عبر مشروع يعيد النظر بشكل واقعي بما صنعه الاستعمار، وهذا لا يتحقق إلا بقيام حركة تحرر وطني جديدة ببرنامجها وقيادتها، تكون قادرة من موقع ندّي على بناء تحالفات مع قوى عالمية واقليمية.

**نحو مقاومة عربية شاملة:** إن حركة تحرّر بهذه المواصفات يجب أن تستولد من رحم مقاومة عربية شاملة تتوحّد فيها طاقات القوى اليسارية والتقدمية حول أولويتين متلازمتين ومتكاملتين: أولوية المقاومة بكل الوسائل بما فيها خصوصا المقاومة المسلّحة ضد العدوان الصهيوني والاحتلال الأجنبي، وأولوية مواجهة نظم التبعية والقمع والاستبداد السياسي والاجتماعي التي شكّلت

تاريخياً المرتكز الداخلي الفعلي لهذا العدوان. وبعد أن أسقط العدو الصهيوني المدعوم أميركيا كلّ الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، فانه بات مطلوبا التأكيد أكثر من ذي قبل على مركزية هذه القضية، بكل مضامينها ومندرجاتها، كركن أساسي في عملية تجديد حركة التحرر الوطني، وصولا إلى وضع حدّ نهائي للاحتلال الصهيوني وتحرير الأراضي العربية في لبنان وسوريا وتصفية الانتشار العسكري الإمبريالي في المنطقة العربية.

وإنه لمن واجبنا كأحزاب شيوعية عربية وكيسار عربي استخدام كل أشكال النضال الملائمة والمطلوبة، كلّ في بلده بالدرجة الأولى وعلى المستوى القومي عموما، من أجل تشكيل كتل شعبية وازنة وصولاً إلى تعديل وتحسين موازين القوى الداخلية، وبالتالي العربية، وتجديد حركة التحرّر الوطني. إن العمل على بناء هذه المقاومة ينطوي على إنضاج الظروف المؤاتية لتعزيز دور قوى اليسار العربيّ في انتاج مشروع إنقاذيّ جذريّ بديل. مشروع يكون مستقلاً قبل كل شيء، فيفرض هو على الآخرين أن يختاروا بينه وبين سائر المشاريع المطروحة، بدل أن يفرض عليه دوماً الاختيار بين هذا أو ذاك من المشاريع الجاري ترويجها لملء الفراغ في ساحتنا العربية. وهذا اليسار يجب أن تكون له هويته الواضحة ومبادؤه وقيمه القائمة على التصدّي للإمبريالية والصهيونية، وعلى

خوض النضال الدؤوب من أجل فك التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية. كما أن هذا اليسار يجب أن يكون وفيًّا للمبادئ الديموقراطية ولقيام دول عربية علمانية مقاومة، لا لدول قائمة على أساس ديني وطائفي وأثني تبرر للكيان الصهيوني قيام «دولته» العنصرية على أساس ديني. ويجب أن يكون هذا اليسار أيضا في طليعة النضال ضد الاستغلال، ومن أجل مصالح الجماهير العربية الكادحة المناضلة لتحسين شروط حياتها المعيشية وخوض معركة التغيير الديمقراطي ضد أنظمة القمع والاستبداد والاستغلال. وعلى هذا اليسار أن يثبت لهذه الجماهير أن مقاومته ضد العدو تتجاوز تحرير الأرض إلى تحرير الانسان من الاستغلال الطبقي والاجتماعي.

# الفصل الثالث: البنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

## ١ - كيف جرى الانتقال التدريجي إلى الرأسمالية في لبنان؟

تميّزت التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية في لبنان منذ بداية تشكّلها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (بدءا من جبل لبنان) بضعف بنيوي في قاعدتها الانتاجية، وذلك كنتيجة لخضوع تلك التشكيلة تاريخيا لعلاقات انتاج رأسمالية تابعة فرضها التدخّل الإمبريالي، وتمخّضت عن تحويل عملية تحرير القوى المنتجة من العلاقات الاقطاعية، إلى حصار محكم منع هذه القوى من أن تأخذ طريقها نحو التطور الرأسمالي الكلاسيكي التي كانت قد سلكته بورجوازيات الدول الغربية الرأسمالية. ولعب نظام العلاقات التبعية دورا كبيرا في تقرير السمات الأساسية للاقتصاد والمجتمع وتقسيم العمل وحجم ونوع آليات التشكّل الطبقي في البلد، على غرار ما فعله في معظم بلدان المنطقة. وبرز بشكل

خاص ضعف التفارق الطبقي وتعايش مجموعة من أنماط الانتاج حتى ماض قريب نسبيا إلى جانب النمط الرأسمالي التبعي، خلافا لما شهدته دول «المركز» التي تسارعت فيها تصفية علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية. فالرأسمالية التابعة سواء في لبنان أو في البلدان العربية لم تشهد طورا صاعدا وبالتحديد تنمية صناعية كما حصل في «المركز»، وبدت أزمتها البنيوية متمثّلة في عجزها عن ان تكون رأسمالية كلاسيكية، ما جعلها تصطدم بأفق مسدود منذ بداية نشوئها. وهذا ما انعكس في خصائص عملية انتقال لبنان إلى الرأسمالية، التي تميّزت ببطئها الشديد والمتفاوت والمشوّه على مدى عقود طويلة، بالتزامن مع التفتّت التدريجي للملكيات الاقطاعية في الجبل، وانتشار أنشطة زراعية وفلاحية وحرفية طغى عليها الانتاج السلعي والبضاعي البسيط. ولم يرتق هذا الانتاج إلى مصاف النمو الصناعي الذي شهدته دول المركز الرأسمالي، إلا في حالات استثنائية محدودة فرضتها المصالح المباشرة للدولة المستعمرة في حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم مع تحوّل زراعة الحرير إلى زراعة الصنف الواحد، الأمر الذي استدعى إنشاء مصانع للقطن والحرير. وفي المقابل شهد الانتقال إلى الرأسمالية انتشارا واسعا للمصارف الأجنبية والبيوتات المالية العائلية والوكالات التجارية التي كانت وظيفتها الأساسية تدعيم أسس العلاقة التبعية، عبر مجموعة آليات

أهمّها: امتصاص ادخارات اللبنانيين وتوجيهها نحو دول المركز الرأسمالي، وتنظيم وتمويل عملية تدفق المستوردات الوافدة من هذه الدول إلى لبنان، وكذلك تمويل الصادرات اللبنانية المتفرّعة عن زراعة الحرير وصناعة القطن اللتين تحكّمت بهما المصالح الفرنسية الرأسمالية في المطاف الأوّل. وتوطيدا لقواعد النظام الرأسمالي التابع، ترسّخ الاستخدام المنهجي للطائفية كأداة استتباع طبقي وسياسيّ وأيديولوجي للجماهير الشعبية التي كانت آنذاك مستقطبة بقسم كبير منها – لأسباب اقتصادية واجتماعية تاريخية متوارثة – من جانب «وجهاء» الطوائف اللبنانية و«العائلات» الاقطاعية وشبه الاقطاعية الذين ارتبطوا بعلاقة دائمة من التبعية والتحالف والحماية الطويلة الأمد مع دول المركز الإمبريالي، سعيا وراء تقوية نفوذهم الخاص الداخليّ أو نفوذ الجماعة التي يمثّلونها في الصراعات الداخلية. ومنذ البدايات الأولى للنمو الرأسمالي، وجد الشعب اللبناني نفسه في مواجهة مزدوجة ولكن واحدة: ضد البورجوازية التابعة من جهة، وضد المستعمر الذي صنعها من جهة ثانية.

## ٢ – أهمّ العوامل التي أسهمت في تسريع النمو الرأسمالي التابع بعد الاستقلال

تمخّض تسارع النمو الرأسمالي التابع بعد الاستقلال عام

١٩٤٣، عن ترسيخ دور التجارة ومن ثمّ الخدمات، كمرتكزات أساسية للنشاط الاقتصادي. وأسهم في تعزيز هذا المسار عاملان أساسيان: نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ التي أدّت إلى انتقال جزء من بورجوازيتها التجارية والمصرفية والخدماتية ومواردها البشرية واللاجئين من أبنائها إلى لبنان، ثم الاعلان في مطلع الخمسينيات عن الانفصال الجمركي بين سوريا ولبنان الذي أطلق العنان للبورجوازية اللبنانية في تقرير خياراتها الاقتصادية اللبيرالية المطلقة. وإنطوى هذان العاملان على أبعاد سياسية واقتصادية وطبقية ذات تبعات مهمّة على مجرى تطوّر الرأسمالية التبعية اللبنانية وخصائصها، إذ هما أدّيا إلى تسارع انفتاح الاقتصاد اللبناني على الأسواق التجارية الخارجية: بداية مع تحوّل مرفأ بيروت بعد نكبة فلسطين إلى بوابة الترانزيت الأساسية في اتجاه الأسواق العربية الداخلية، ثم خصوصا مع تنامي تطلعات البورجوازية اللبنانية – إثر الانفصال الجمركي – نحو القيام بأدوار وساطة متنوّعة بين هذه الأسواق وأسواق دول المركز الرأسمالي.

وبتشجيع من هذه الدول بالذات، عزّزت البورجوازية اللبنانية آنذاك أدوار الوساطة بما يخدم مصالحها الخاصة، وضغطت على الدولة من أجل إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات والتعاميم المصرفية والمالية، ومن أجل تطوير القدرات اللوجستية للمرافق

العامة وتوسيع مرفأ بيروت وتوجيه كبريات المؤسسات الخاصة السياحية والمالية والصحية والتربوية نحو التركيز على تصدير خدماتها المتنوّعة إلى أسواق الداخل العربي (سياحة، اصطياف، تعليم، صحّة، خدمات مالية ومصرفية وعقارية،...). ومن جهتها، راهنت دول المركز الرأسمالي على الاستثمار في أدوار لبنان الوسيطة لتوسيع وتطوير شبكة مصالحها الاستراتيجية الواعدة في الداخل العربي وبخاصّة الخليجي، تزامنا مع بدء نشوء وتنامي الحقبة النفطية في مطلع الخمسينيات.

وبالرغم من محاولة الرئيس فؤاد شهاب في مطلع الستينيات إدخال إصلاحات تحديثية على الأطر التشريعية والادارية والمالية والمؤسسية للدولة والحدّ من غلبة النشاط التجاري والخدماتي ومن ازدياد الفوارق الاجتماعية والمناطقية (بالتزامن مع نمو استثنائي سجّله القطاع الصناعي خلال الستينيات وأواسط السبعينيات)، إلا أن النواة الأساسية للبورجوازية اللبنانية العاجزة والمنكفئة بطبيعتها عن التحوّل إلى بورجوازية كلاسيكية والداعمة لحرية التجارة والاستيراد الاستهلاكي والاحتكارات، نجحت في إفشال هذه المحاولة بالرغم من خلاصات بعثة إيرفد التي كانت طرحت أسئلة وجودية حول مستقبل لبنان وحذّرت من انفجاره اجتماعيا ما لم تنفّذ اصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية. وتجسّدت

أبرز الشواهد العملية لهذا الإفشال في الستينيات من خلال عرقلة الاصلاحات الشهابية، ثم في مطلع السبعينيات من خلال إسقاط مرسوم تعديل سياسة الرسوم الجمركية (مرسوم الوزير الياس سابا) الذي كان يستهدف حماية الانتاج المحلي، فضلا عن إسقاط مرسوم مكافحة السيطرة المطلقة للاحتكارات على تجارة الدواء (مرسوم الوزير اميل البيطار).

### ٣ – سقوط رهانات البورجوازية اللبنانية على المتغيّرات في المنطقة بعد الحرب الأهلية

أسهم تطوران بارزان خلال السبعينيات وما بعدها في تقويض أسس أدوار الوساطة التي ورتها البرجوازية التابعة، أولهما الحرب الأهلية في لبنان وتبعاتها وثانيهما الاحلال التدريجي لهجرة الكفاءات والموارد البشرية إلى الخليج خصوصاً بعد فورة أسعار النفط في السبعينيات، مع ترويج البرجوازية لمنافع الهجرة في مجال تدفق التحويلات ورؤوس الأموال إلى حساباتها الخارجية ومصارفها.

وقد سرّعت التطورّات المذكورة أعلاه تبلور نموذج اقتصادي طفيلي وريعي، حيث نشأ في مطلع التسعينيات تحالف بين الزعامات الطائفية والبورجوازية اللبنانية، بتنسيق سعودي –

سوري – أميركي، ممهّدا الطريق بأساليب شتّى – من ضمنها تنظيم الانهيار النقدي المصطنع في لبنان عام ١٩٩٢ – أمام انطلاقة الحقبة الحريرية التي جسّدت توظيفا سياسيا واقتصاديا داخليا وخارجيا متعدّد الأبعاد. وقضى هذا التوافق بمواكبة تطبيق اتفاق الطائف الذي أريد له إنهاء ذيول الحرب الأهلية، وإرساء قواعد المحاصصة وتقاسم الوظائف والأدوار السياسية والأمنية والاقتصادية. وبدعم غير مشروط من البورجوازية اللبنانية، احتل موضوع «تحرير» الاقتصاد اللبناني ركنا أساسيا في أهداف الحكم المعلنة خلال تلك الحقبة . وتركّزت المراهنة السياسية والاقتصادية للبورجوازية آنذاك على محاولة الاستفادة من التزامن الحاصل بين إنشاء «التحالف الدولي من أجل تحريرالكويت» الذي شاركت فيه كلّ من السعودية وسوريا من جهة، وتوقيع اتفاق أوسلو بين «اسرائيل» والسلطة الفلسطينية من جهة ثانية. وكانت البورجوازية تمنّن النفس بأن يفضي هذا التزامن إلى إنتاج «سلام» في المنطقة يتيح تحقيق الوعود الأميركية بقيام مشروع اقتصادي شامل في شرق أوسط جديد يوفّر فيضا من الهبات والمساعدات في مقابل تنازلات سياسية تقدّمها خصوصا البلدان التي يقيم فيها اللاجئون الفلسطينيون (وفي طليعتها لبنان). ولكن هذه المراهنة سقطت وتمّت ترجمتها عمليا في الامتناع عن تنفيذ الوعود المقرّة

في اتفاق أوسلو، وفي تكرار الاعتداءات العسكرية على لبنان وغزّة وعلى الشعب الفلسطيني عموما.

### ٤ – انتقال النظام التبعي إلى أنشطة أكثر طفيلية وتشبعا بالسمات الريعية

مع سقوط هذه المراهنات، ترسّخت حقيقتان: الأولى، أن نضال الشعب اللبناني ضدّ الرأسمالية التابعة لا ينفصل عن نضاله ضدّ المشروع الإمبريالي الرامي إلى استمرار سيطرته على المنطقة؛ والثانية، أنه لم يعد من بديل متاح للبورجوازية، سوى الاعتماد المتزايد على خيارات طفيلية مشبعة بأشكال متنوّعة من اقتصاد الريع. وتندرج هذه الأشكال في الحالة اللبنانية في صلب نمط علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية، وهي مجال من مجالات تمييز المنهج الماركسي في مقاربة وتفسير الواقع الراهن لأزمة التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية وعلاقات الانتاج التبعية المتحكّمة فيها.

لقد بلور ماركس وريكاردو وغيرهما من كبار الاقتصاديين مفهوم الريع (العقاري) تاريخيا في اطار تناولهم للمسألة الزراعية واحتكار ملكية الأرض ونشوء وتطوّر المدن والعمران المديني في حقبة محدّدة من تاريخ الرأسمالية. وشكّل الريع العقاري في

حينها خصما أساسيا لرأس المال في حقبة الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية في دول المركز، وهي حقبة انتهت بانتصار رأس المال على الريع، مع احتفاظ هذا الأخير بجزء متفاوت من جذوره تبعا للسمات التاريخية الخاصة بكلّ من هذه الدول. ولكن إضعاف المرتكزات الأساسية للريع العقاري لم يمنع بورجوازيات تلك الدول في حقب لاحقة، وبخاصة عند اشتداد أزمات نظامها الرأسمالي الليبرالي المعولم بدءا من السبعينيات، من استحداث أشكال مستجدّة من مخرجات الريع. وفي هذا الاطار، شكّل تعاظم دور البورصات والأسواق المالية العالمية وحركة رؤوس الأموال «العائمة» وازدياد «أموَلة» الاقتصادات الرأسمالية، معلما أساسيا في هذا المسار، وكان الهدف منه حماية المصالح الاستراتيجية للنظام الرأسمالي المعولم والتعويض عن الانخفاض الميلي في معدّلات الربح الرأسمالية، الذي عزّزه ازدياد التركيب العضوي لرأس المال. وأسهم الإفراط في استخدام هذه المخرجات شبه الريعية – من خلال تعميم القروض المصرفية والمالية والسكنية على الأسر والمؤسسات – في إشاعة مناخ شكلي من «الرفاه» الاستهلاكي في دول المركز، بينما كان هذا الرفاه الملتبس يخفي مقايضة غير محسوبة النتائج يسعى عبرها المقترضون إلى تحسين أحوالهم المعيشية الراهنة على حساب أحوالهم المستقبلية.

ويتعارض هذا الرفاه المموّل بالقروض مع الرفاه النسبي الفعلي المحقّق بين الخمسينيات والسبعينيات، والذي تمّ تمويله أساسا عبر إعادة توزيع القيمة الزائدة المنتجة في غير صالح البورجوازية، عبر المكتسبات الاجتماعية الهائلة التي انتزعتها آنذاك الطبقة العاملة والفئات الدنيا والمتوسطة من «الطبقة الوسطى».

وفي ظل هذا المناخ الدولي المتّسم بزيادة «أمولة» الاقتصاد الرأسمالي، جاءت الحقبة الحريرية بدءا من مطلع التسعينيات كنتاج للتحالف الفجّ بين القوى السياسية والطبقية التقليدية الحاكمة وما سمّي «قوى الأمر الواقع» المنبثقة عن ميليشيات الحرب الأهلية، وهو التحالف الذي أذكاه أيضا (كما سبقت الاشارة) التفاهم الدولي والاقليمي بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة السعودية وسوريا. وأنتجت هده الحقبة، التي حظيت بتوافق وتضامن كل مكوّنات السلطة المنبثقة عن اتفاق الطائف، خلطة هجينة من السياسات العامة التي أسبغت الطابع الطفيلي المتصاعد على اقتصاد البلد ورسّخت سماته شبه الريعية، كما يتبيّن من الاتجاهات الأساسية التالية:

- اعتماد النواة الحاكمة على سياسة التثبيت النقدي من دون أيّ ضوابط للسيطرة على الانفاق العام غير المنتج وعلى العجز المالي. وهذا ما أضعف حوافز الانتاج المادي المحلي

وعزّز الاستيراد على حساب هذا الانتاج بالاستناد إلى رفع سعر الصرف الخارجي للعملة الوطنية بعد ربطها المحكم بالدولار الأميركي. ولأن استمرار التثبيت النقدي كان يقتضي على الدوام تحفيز تدفق رؤوس الأموال من الخارج عبر معدلات فائدة مرتفعة، فان هذا الواقع قد أتاح توفير أرباح هائلة لفئات طفيلية واسعة من دون ان يرتبط اغتناء هذه الفئات بأيّ عمل اقتصادي منتج فعليا في المقابل. ومن ضمن هذه الفئات بشكل خاص كبار المتموّلين والمستثمرين والمتنفّذين الذين دفعتهم الفوائد المرتفعة إلى الاحجام عن الاستثمار الرأسمالي في مشاريع إنمائية تتيح إنتاج فرص العمل المناسبة.

- إحلال هذه النواة الحاكمة سياسة توزيع فتات المنافع الزبائنية على «جمهور الطوائف» بغية شراء ولائها وإخضاعها، كبديل عن استراتيجية مواطنية متكاملة للحماية الاجتماعية، مع شمول هذه الفئات ببعض منافع سياسات الدعم التي ظلّت في الأساس تخدم الميسورين والمستظلّين بالعلاقات الزبائنية على حساب الفئات الاجتماعية الدنيا. ويبرز هذا التحيّز الطبقي في سياسات الدعم عبر طرق تسعير معظم الخدمات العامة وبرامج القروض الميسّرة الممنوحة

للمؤسسات الخاصة والاعفاءات الضريبية الواسعة ونسق تمويل القروض السكنية ومنح التعليم والاستشفاء.

- تعظيم دور الاستيراد الاستهلاكي كمحدّد للنمو، على حساب الاستثمار المحلّي المنتج وعلى حساب التصدير، مع خضوع هذا الاستيراد لتكتلات احتكارية متستّرة تاريخيا خلف قوانين السرية المصرفية والتمثيل التجاري، وكذلك خلف تقاليد من المحاباة المترسّخة بين «عالم السياسة» و«عالم رأس المال». وهذا ما أسهم في انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي وفي مجموع القوى العاملة إلى النصف مقارنة بالسبعينيات، وبخاصة بعد قرار خفض معدلات الحماية الجمركية استجابة لشروط الانخراط في العولمة. كما أسهم في إهمال القطاع الزراعيّ (ومناطق الأطراف عموما) الذي ضمر على نحو صارخ بفعل طفرات الريع العقاري وسياسات الإغراق وتدهور البنى التحتية وسيطرة الاحتكارات على أسواق مستلزمات الانتاج الزراعي وأسواق التصدير، وترسّخ مواقع الوسطاء.
- ترسخّ الخلل الفاضح في السياسات الضريبية التي بقي عبؤها الأساسي يتركّز على استهلاك عموم المواطنين وعلى تعرفات الخدمات العامة والرسوم غير المباشرة من دون

التمييز بين الفقير والميسور، بينما لا يخضع الدخل والربح الرأسمالي والثروة والإرث إلا للقليل من العبء بسبب تقزيم البعد التصاعدي للنظام الضريبي والتوسّع في منح الاعفاءات الضريبية، بما فيها الاعفاءات التي تستفيد منها المؤسسات الدينية.

- اضعاف النظرة إلى الوظيفة العامّة من خلال ضمّ قسم من عديد «قوى الأمر الواقع» إلى أجهزة الدولة وتعزيز ظاهرة التوظيف الزبائني والعشوائي، من دون أن يرتبط ذلك بحاجات النهوض بالدور الانمائي للقطاع العام، مما مهّد السبيل أمام تراجع انتاج الخدمات العامة الأساسية (الكهرباء – المياه – جمع النفايات – التعليم – النقل العام – الخدمات الصحية..)، وأمام فرض صيغ من الخصخصة على مروحة من الخدمات العامة، بما فيها خدمات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات والتعليم والصحّة والنقل العام وغيرها. وأدّى ذلك – عبر التحكّم بالأسعار – إلى شفط جزء مهمّ من مداخيل الأسر التي باتت تدفع ثمن الخدمات العامة مرّتين، مرّة للدولة، ومرّة لمصلحة منتجي وموردّي وموزّعي هذه الخدمات عبر القطاع الخاص...

## ٥ – أبرز التحوّلات الجارية راهنا في أعلى هرم البنية الاجتماعية اللبنانية

إن عجز البورجوازية اللبنانية عن تطوير القاعدة المادية للانتاج وجنوحها المتصاعد نحو الاقتراض الداخلي والخارجي كسبيل لتأجيل انفجار أزمتها، قد أسهما في إخضاعها أكثر فأكثر لمشيئة المقرضين. فالعجز المالي المتعاظم ونمط تمويله وتكاليف خدمة الدين العام المتفاقمة أسهمت في تعزيز مسالك الانصياع لشروط الخارج. ولم تنجح مؤتمرات باريس (١) و(٢) و(٣) وكذلك مؤتمر سيدر واحد في إبعاد شبح الانهيار الاقتصادي والمالي الذي ظلّ يتهدّد البلد منذ أواسط العقد الأوّل من الألفية الثانية على إيقاع تأزم المشهد العربي وتصاعد الاستهدافات الإمبريالية. وظهر بوضوح أن حصيلة هذه المؤتمرات لم تتمخّض سوى عن زيادة حجم المديونية العامة وتكاليف خدمتها، من دون تحقيق أيّ تقدم فعلي في تحسين أوضاع المرافق العامة وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، بحسب ما تؤكّده المؤشرات الاحصائية المتاحة كافة. وأكثر ما ينبغي تسليط الضوء عليه هو أن ترسّخ الطابع الريعي للاقتصاد قد عزّز التركّز والتمركز للثروة والدخل في أيدي الطغمة المالية، وضاعف حدّة الاستغلال الطبقي والاجتماعي والإفقار

في صفوف الأجراء والموظّفين والعمال، وخصوصا في القطاع الخاص، وكذلك في صفوف مروحة واسعة من الفئات الاجتماعية المدينية والريفية المتوسطة وما دون المتوسطة. ولا بقلّل من صحّة هذا الاستنتاج نشوء جزر ضيقة من المستفيدين في وسط العاملين والأجراء في أنشطة ومهن ازدهرت على هامش الاقتصاد الزبائني والريعي، ومن ذلك مثلا العاملون في التعليم الجامعي الخاص وأعمال الوساطة العقارية وإدارة خدمة الدين العام فضلا عن الكوادر الوسطى والعليا في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والأجهزة الأمنية. وتعكس هذه التطورات بمحصلتها العامة تعاظم الدور الهيمني لنواة ضيّقة – من داخل رحم الطغمة المالية – تمتلك مصالح عضوية مشتركة ومتداخلة، وتمسك بأهمّ مفاصل الاقتصاد ورافعاته، بدعم ورعاية المتنفّذين من زعماء الطوائف. وتضمّ هذه النواة أبرز رموز رأس المال المصرفي والمالي (أصحاب المصارف العشرة بل حتى الأربعة الأولى) وبضع عشرات من التكتلات الاحتكارية العميقة الجذور والتي تتقاطع فيها مصالح حفنة من كبار التجار والمستوردين والمطوّرين العقاريين والمضاربين. وإذا كان أصحاب العمل يشكّلون نحو ٥٪ من مجموع القوى العاملة بحسب إدارة الاحصاء المركزي، أي ما يقدّر بنحو ٧٥ ألف صاحب عمل، فان ١٪ يستأثرون بنحو

نصف النشاط الاقتصادي في البلد. ويحظى كبار أصحاب العمل بدعم وممالأة زعامات أساسية انبثقت من رحم قوى الأمر الواقع وعملت على تقاسم المصالح والمنافع مع تلك النواة، وسط ميل متزايد لديها نحو عدم الاكتفاء بلعب دور سياسي وسيط لمصلحة البورجوازية (كما درجت العادة مع «الاقطاع السياسي» على مدى عقود سابقة). فقد أصبحت لهذه الزعامات «حيثياتها» في عالم المال والأعمال بعدما اغتنت مما غنمته من الريع والسطو على المال العام ومن دعم الدول الراعية. ويضاف بالطبع إلى النواة المذكورة أيضا المتحكّمون بالقرار في أعلى هرم السلطتين النقدية والمالية، الذين عملوا على توجيه السياسات العامة لكي تخدم في المطاف الأخير مصالح تلك النواة بالذات، وهذا ما قوّض الخطّ الفاصل بين مفهوم السلطة ومفهوم الدولة. وقد أضرّ التركّز الشديد في الدخل والثروة والسلطة في أيدي هذه الأقلية المتنفّذة بمصالح أطياف واسعة من البورجوازية نفسها، بما يشمل: الأطياف المتضرّرة من طغيان سيطرة الاحتكارات على الأسواق عموما، والشرائح المتوسطة التي توسّعت في الاقتراض من المصارف وتعثّرت أوضاعها بسبب شروط الأقراض المكلفة والضمانات الثقيلة، فضلا عن شرائح واسعة من الصناعيين الذين تقلّصت مواقعهم وحصصهم في الأسواق الداخلية وأسواق التصدير خلال

العقود الأخيرة بسبب ممالأة البورجوازية التابعة لسياسات تحرير الاقتصاد والمبادلات التجارية.

### ٦ - التحوّلات لدى القطب الطبقي النقيض: الطبقة العاملة والموظّفون والأجراء

في موازاة التغيرات الحاصلة في بنية الاقتصاد اللبناني، برزت تحوّلات مهمّة وذات دلالة في التركيب الطبقي وتوزّع الدخل وملكية وسائل الانتاج عموما، وانعكست هذه التحوّلات في خصائص الطبقة العاملة على وجه الخصوص.

**أوّلاً**، تراجعت بشكل عام نسبة العمال والأجراء اللبنانيين من مجموع القوى العاملة عمّا كانت عليه في السبعينيات، فبلغت نحو ٥٠٪ من مجموع عدد اللبنانيين العاملين (ما يوازي نحو ٨٠٠ ألف أجير في القطاعين العام والخاص) قي مقابل اكثر من ٦٠٪ أواسط السبعينيات. ويتباين تراجع هذه النسبة مع المنحى التاريخي الذي شهدته دول المركز الرأسمالي التي استمر فيها العمل المأجور آخذا مداه الصاعد ومن دون أيّ انكفاء خلال أكثر من قرن حتى تجاوز ٧٥٪ بل حتى ٨٠٪ من مجموع القوى العاملة. ويعود هذا التراجع النسبي إلى عوامل عدّة، من بينها: تنامي الاستيراد الاستهلاكي والأنشطة الطفيلية والريعية على حساب النشاطات

المنتجة، وانتقال أعداد من الأجراء – بسبب تدهور شروط العمل المأجور – من مؤسسات أقفلت تاريخيا أو سرّحوا منها على دفعات (خصوصا خلال الحرب الأهلية) للعمل لحسابهم الخاص في القرى والمدن وضواحي العاصمة والمناطق الطرفية، فيما التحق آخرون كثر، وبخاصة الجامعيين منهم، بموجات الهجرة إلى الخارج بسبب ندرة توافر فرص العمل اللائقة.

**ثانياً**، تقلّصت نسبة العاملين عموما في قطاعي الزراعة والصناعة إلى النصف في الفترة ذاتها، حتى باتت لا تزيد عن ١٥٪ أو ٢٠٪ من مجموع عدد العاملين في لبنان، وانسحب هذا الانخفاض بحدّة أكبر على نسبة الأجراء في هذين القطاعين. وازدادت في المقابل نسبة العاملين عموما والعاملين بأجر في التجارة والخدمات بما يزيد عن ٣٠٪. وبات هذا القطاع يشغّل نحو ثلاثة أرباع مجموع عدد الأجراء اللبنانيين، بمن فيهم عديد الموظّفين في القطاع العام الذي تضاعف أكثر من خمس مرّات منذ السبعينيات من ٦٠ ألف موظّف إلى نحو ٣٠٠ ألف موظّف، وذلك لأسباب زبائنية وانتفاعية، لمصلحة القوى المتنفّذة في السلطة.

**ثالثاً**، لكن بالرغم من الازدياد الهائل في عدد المؤسسات المتناهية الصغر (أكثر من ٩٢٪ من المؤسسات هي مؤسسات دون خمسة عمّال)، فان نحو ٥٥٪ من أجراء القطاع الخاص تقريبا ظلّ

يعمل في مؤسسات يزيد عدد عمالها عن ٥٠ عاملا، هذا مع العلم أن نسبة هذه الأخيرة لا تزيد عن ١,٥٪ أو ٢٪ من مجموع عدد المؤسسات العاملة في لبنان. وهذا ما يدعو إلى الاستنتاج أن ضعف التفارق الطبقي الذي اقترن به النظام الرأسمالي اللبناني التابع لم يحل دون تمكّن عدد قليل من المؤسسات الكبيرة – خصوصا الخدمية منها – من استمرار استقطاب نسبة وازنة من مجموع العمال والأجراء، الأمر الذي يعبّر بشكل جليّ عن واقع السيطرة الاحتكارية المترسّخة تاريخيا. ويفرض هذا الواقع على الحزب إجراء قراءة متأنية لهذه المسألة، تمهيدا لإعادة النهوض مجدّدا بالحركة النقابية وبالدور الفاعل للحزب ونقاباته فيها.

**رابعاً**، أما العمل بأجر في الوظيفة العامة (ما بين ٢٥٠ ألف و٣٠٠ ألف موظف وأجير) فقد أفرغته القوى الحاكمة وسياسات النمط الريعي التبعي خصوصا بعد انتهاء الحرب الأهلية، من مضمونه التاريخي المتصل بمفهوم الدولة الحديثة، كما اختبرتها تاريخيا دول المركز الرأسمالي. فتحالف البورجوازية والزعامات الطائفية أضفى على الدولة اللبنانية صورة متخلّفة وزبائنية، نتيجة تعامله الثابت معها كقناة للسطو على المال العام وللتوسّع غير المضبوط في التعيينات العشوائية والتحاصص والفساد السياسي والاداري، وذلك بالتزامن مع التغاضي المطلق عن واقع انهيار

انتاجية العمل وتعاظم الشغور الفاضح في ملاك الدولة الإداري وتغليب أشكال ملتوية وهشّة من العمل، وبخاصة عبر تعميم التعاقد الوظيفي والزبائني.

**خامساً**، إن الأجـراء والموظّفين والعمال في القطاعين العام والخاص يتميّزون بتشتّت وتباين كبيرين في بنية أجورهم ومداخيلهم وتقديماتهم، حيث تسود بصورة عامة بنية أجور ثنائية شديدة الاستقطاب.

**سادساً**، إن الحديث عن الطبقة العاملة في لبنان لا يكتمل من دون تسليط الضوء على وجود مئات آلاف العمال من غير اللبنانيين، وبخاصة عاملات المنازل والعمال السوريين المنخرطين بأكثريتهم الساحقة في أنشطة غير نظامية في المناطق اللبنانية كافة، لا سيما في المناطق الأكثر فقرا وتهميشا. ويشكّل الأجراء غير اللبنانيين نسبة عالية من مجموع العاملين بأجر في لبنان. وبالتالي فان أيّ مقاربة مستقبلية للحزب حول القضايا التي تعني الطبقة العاملة لن تستقيم ما لم يتمّ إجراء قراءة عميقة لدلالات هذه الحقيقة الساطعة، لا سيما أن البورجوازية اللبنانية لا تعدم فرصة إلا وتحاول فيها استخدام هذا الفائض من عرض العمل (وبخاصة اليد العاملة السورية) للمضيّ قدما في فرض شروط عمل مجحفة بحقّ العمال والأجراء عموما، لا سيّما فقراء العمال اللبنانيين والسوريين، هذا

بالاضافة إلى مشاريعها المعلنة وغير المعلنة بشأن الاستخدام السياسي والطائفي لهذا الملف الشائك. والى ذلك، فان المقاربة المطلوبة يجب أن تلحظ إنهاء حصار عمل الفلسطينيين في لبنان الذين يتعرّضون للكثير من التمييز ولا يسمح لهم بممارسة العمل في الكثير من مجالات النشاط.

**سابعاً**، إن هذه التغييرات في بنية الطبقة العاملة قد تزامنت بدءا من أواسط التسعينيات مع وضع اليد على الحركة النقابية اللبنانية من جانب القوى المتنفّذة ورعاتها الاقليميين المعنيين بمتابعة تنفيذ اتفاق الطائف. ففي غضون سنوات قليلة بعد بدء تنفيذ اتفاق الطائف، تضاعف عدد الاتحادات النقابية – التي تقرّر خارطة التصويت داخل الهيئات التنفيذية القيادية في الاتحاد العمالي – نحو أربعة أضعاف، مع العلم أن معظم الاتحادات المشكّلة حديثا هي ملتحقة بالقوى الطائفية المشاركة في السلطة.

إن هذه التحوّلات تستدعي إيلاء اهتمام أكبر لمقاربة المسائل التي تتعلّق بالطبقة العاملة والحركة العمالية والنقابية، عبر خارطة طريق محدّدة المعالم تستهدف ليس تحسين أوضاع عموم العمال والأجراء فقط، بل كذلك تحويل هؤلاء إلى قوّة مؤثّرة وفاعلة في إنضاج عملية التغيير السياسي الديمقراطي والتحرّر من التبعية. ومما يحثّ على الانكباب في هذا الاتجاه، أن «أجهزة الدولة

الإيديولوجية» قد اضطلعت بالتواطؤ مع البورجوازية التابعة بدور تكييفي وتأطيري لشرائح واسعة من الأجراء والعمال (والشعب اللبناني عموما) عبر تشويه أو تعطيل وعيهم لمصالحهم الفعلية، والاشاعة المنتظمة لمشاعر القلق والشحن الإعلامي والفئوي والمذهبي وآليات الضبط الطائفي- المناطقي، فضلا عن توزيع فتات المنافع الزبائنية الصغيرة بما فيها بعض أشكال الدعم، الأمر الذي أوجد حالة من عدم المبالاة لدى قسم كبير من العمّال والموظفين الذين انكفأوا عن خوض المعارك السياسية والمطلبية. وإذا كان ينبغي في هذا الاطار استثناء حراك أساتذة التعليم الرسمي وبعض فئات موظفي الدولة، إلا أنه لا بدّ من الإقرار بأن مفاعيل هذا النوع من الحراك بقيت محصورة عمليا في فضاء مطلبي بحت، ولم تنسحب آثارها لا على الحقل الأهمّ للعمل المأجور أيّ على أجراء القطاع الخاص، ولا على مستوى الإسهام الجدّي لهذه القوى الاجتماعية في عملية التغيير السياسي.

## ٧ - موقع البورجوازية الصغيرة و«الطبقة الوسطى» من تطور نمط الانتاج التبعي الريعي

إن ما أفـرزه النمط الريعي التبعي من تحوّلات داخل البورجوازية الكبرى والطبقة العاملة، تزامن مع تساقط شرائح

من البورجوازية الصغيرة والفئات الدنيا والمتوسطة من «الطبقة الوسطى» – بمن فيهم فئات من الأجراء – التي تشكّل مجتمعة أكثر من ثلثي المجتمع اللبناني. هذا مع التذكير بأن «الطبقة الوسطى» عموما لعبت دورا مهمّا من الناحية التاريخية في تشكيل قاعدة النظام السياسي والاقتصادي القائم وفي تنويع مؤسسات بنائه الفوقي، كما سهّلت عملية إعادة انتاجه بصورة شبه مستدامة. وإذ تعدّدت أسباب تساقط هذه الشرائح والفئات، إلّا أن النتيجة بقيت واحدة: استمرار التراجع العام في الأحوال المعيشية للعاملين في الزراعة والمقيمين في الأرياف، وتعزّز النظرة الدونية إلى شروط العمل المأجور لا سيما في القطاع الخاص، وتقلّص فرص العمل اللائق بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والهجرة خصوصا بين الشباب وخريجي الجامعات (ذكورا وإناثا)، وحتى في صفوف خريجي المهن الحرّة (مهندسون ومحامون وأطباء،...) الذين برزت بينهم ظاهرة الطبيب والمحامي والمهندس الذين تتميّز شروط عيشهم بقدر كبير من الهشاشة الاجتماعية، نظرا إلى أن مستوى دخلهم يكاد يلامس الخط الأعلى للفقر.

لقد عكست هذه الوقائع نتائج استمرار التراجع المدوّي في وزن القطاعات المنتجة وتدهور اقتصاد الأرياف، ووقوع فئات وازنة من المنتجين ضحايا لتحكّم المصارف بقنوات التسليف، ولازدياد

سيطرة الاحتكارات فضلا عن الضغوطات المتصلة بازدياد العبء الضريبي وبثقل بيروقراطية جهاز الدولة الإداري. واضافة إلى ذلك، عانت الفئات البورجوازية الصغيرة والمتوسطة (وبنسبة أكبر العمال والفئات الفقيرة) من شروط صعبة في غير مجال العمل: تفاقم الاكتظاظ السكني في الضواحي وداخل الأحياء المدينية الهشّة؛ وتردّي شبكات البنى التحتية في المدن والأرياف على حدّ سواء؛ وانحسار مروحة الخدمات العامة الأساسية، مع افتقاد أكثر من نصف اللبنانيين إلى التغطية الصحية النظامية الصريحة، وافتقاد أكثر من ٨٠٪ من أجراء القطاع الخاص إلى نظام تقاعدي نظامي.

كما لعب انخفاض نوعية التعليم الرسمي العام والجامعي دورا مهمّا في توسيع نطاق التململ في صفوف الفئات المتوسطة والفقيرة، بسبب اضطرار الأسر إلى اقتطاع نسب متزايدة من إنفاقها بغية تأمين بدائل لتعليم أبنائها في المدارس والجامعات الخاصة. ولعب أيضا الخلل التاريخي المتمادي في تصحيح الأجور في القطاع الخاص دورا مهمّا في تردّي الأحوال المعيشية لشرائح من الأجراء ممن يعتبرون أنفسهم جزءا من الطبقة الوسطى. وشكّلت هذه الظاهرات في محصلتها العامة أساسا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، خصوصا في صفوف الشرائح البورجوازية الصغيرة التي بقيت فئات غير قليلة منها في وضعية انتقال شبه دائم ما بين

العمل الموسمي المأجور والعمل لحسابها الخاص أو ممارسة نشاط زراعي متقطّع، فضلا عن انتشار الوهم في صفوف هذه الفئات لجهة إمكان الترقّي الاجتماعي بمجرّد انتقالها من الريف إلى المدينة أو اقترابها من شبكة العلاقات الزبائنية للزعامات المحلية أو لمؤسسات السلطة.

## ٨ - مفـهوم «المجتمع المدني» عالميا: الخلفيات النظريـة والتوظيفات السياسية/ المجتمع المدني والتوظيفات السياسية

تناول ماركس مفهوم المجتمع المدني مسلّطا الضوء على العلاقة الوثيقة بينه وبين البورجوازية في المراحل الأولى من صعود الرأسمالية. وفيما بعد طرح غرامشي فكرة وجود تباين بين المجتمع المدني والدولة، مع التمييز بين «مستويين» أساسيين داخل البناء الفوقي، أحدهما «المجتمع المدني» وثانيهما «المجتمع السياسي أو الدولة» الذي يضطلع بوظيفتي «الهيمنة» التي يمارسها الطرف المهيمن على الجسم الاجتماعي ككلّ، ووظيفة «السيطرة المباشرة» المجسّدة بالدولة و«سلطة القانون .وبحسب غرامشي يتشكّل المجتمع المدني من مجمل العلاقات الاجتماعية التي لا تسهم بشكل مباشر لا في حيّز إعادة الانتاج الاقتصادي للمجتمع، ولا في الحيّز المتعلق بالحياة الداخلية للدولة. ويضمّ هذا

المجتمع الجمعيات والمنظّمات الدينية والنقابات والأسر والأندية والأحزاب السياسية والمنابر والتجمعات الثقافية، حيث اعتبر أن المجتمع المدني هو بمثابة الحقل الاجتماعي المنفتح على الجدل والنقاش الذي تنعقد فيه وتتلاشى وتحتدم شتّى أنواع المواجهات والصراعات ذات الطابع الايديولوجي بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية، في حين أن المجتمع السياسي هو حقل ممارسة السيطرة والارغام والقوة التي قد تأخذ الطابع العسكري والبوليسي والحقوقي – الاداري.

وقد جاء انهيار تجربة الاشتراكية المحقّقة ليدفع القوى الرأسمالية نحو إعادة توجيه هذه النقاشات تحقيقا لهدف أساسي يخدم أغراضها: استخدام مقولة المجتمع المدني لتجاوز مفهوم الطبقات والصراع الطبقي، ولإعادة اجتذاب مروحة من القوى الشعبية والكوادر والمثقفين الذين استقطبتهم سابقا الحركات الشبابية والنقابية واليسارية العالمية. وتعزّز هذا التوظيف الطبقي والسياسي بفعل عاملين أساسيين: الأول، انفكاك فئات اجتماعية واسعة عن الطبقة البورجوازية المهيمنة كنتيجة لترسّخ النيولبيرالية المعولمة وازدياد الاستغلال الاجتماعي والإقصاء والبطالة والفقر خصوصا بين الشباب؛ والثاني، تسارع انتشار حركات مدنية ذات مقاربات «موضوعاتية» جزئية ومبعثرة تتصل أساسا بمفهوم حقوق

الانسان، وتتناول قضايا المرأة والجندر والشباب والفقر والبيئة وسلامة الغذاء وعمل الأطفال والمسنّين والمعوّقين وغيرها من حقوق. ولمّا كانت هذه المقاربات الاستهدافية المحدّدة تطاول بشكل أساسي مكوّنات تنحصر في فضاء البناء الفوقي للنظام الرأسمالي وليس في أسسه ومرتكزاته القاعدية والاجتماعية، فان القوى الرأسمالية العالمية جهدت كلما اشتدّ الصراع الطبقي إلى إحلالها كبديل للمقاربات الطبقية المادية المستندة إلى التناقض الأساسي بين قوة العمل ورأس المال. وقد استفادت هذه القوى موضوعيا من الفراغ الذي خلّفه تراجع نفوذ الحركات الشيوعية واليسارية والنقابية العالمية وضمور قدراتها على استقطاب الشباب والفئات الاجتماعية المتساقطة، فضلا عن تقصيرها في خوض ما يخصّها من المواجهة الدائرة في هذا الحقل الصراعي المتداخل مع حقول الصراع الأخرى، لا سيما حقل الصراع الطبقي.

**٩ – ماذا عن ظاهرة «المجتمع المدني» في لبنان؟**

ظاهرة «المجتمع المدني» في لبنان ليست صندوقا نمطيا مغلقا، بل هي تنفتح على فضاء اجتماعي وثقافي صراعي بامتياز بين من يسعى إلى استخدام هذه الظاهرة كأداة لتجديد وتأبيد سيطرة الليبرالية الرأسمالية المعولمة – ولو تستّر تحت شعارات اصلاحية

زائفة – ومن يسعى إلى جعل هذا المجال ميدانا من ميادين الصراع الاجتماعي والوطني إلى جانب الميادين النضالية الأخرى، وصولا إلى إعادة استقطاب فئات اجتماعية مرتبطة بهذه الظاهرة وكانت تلك الليبرالية بالذات قد دفعتها إلى التساقط واالتهميش. والحزب يهدف إلى إعادة كسب هذه الفئات بالتحديد، وجعلها جزءا من التحالف الطبقي الاجتماعي الوطني العريض الذي تتطلّع الطبقة العاملة إلى لعب دور أساسي فيه على طريق التغيير السياسي والاجتماعي المنشود.

إن تنامي الجمعيات والتيّارات المدنية في لبنان قد شكّل، في جانب مهمّ منه، تعبيرا عن التحولات الاجتماعية الناجمة عن تفاقم أزمة النظام الرأسمالي التبعي اللبناني وعجزه عن توفير فرص عمل لائقة وخدمات ومؤسسات عامة حديثة وفعّالة، خصوصا في الحقبة التي تلت نشوء الظاهرة الحريرية وتحالفاتها الداخلية والخارجية في مطلع التسعينيات. وبرز دور هذه التيّارات مؤخرا بأشكال متفاوتة وأحيانا لافتة – كارتداد طبيعي للانتفاضات الشعبية العربية – خلال الحراكات الشعبية المتكررة منذ عام ٢٠١١، والتي تمخّضت عن عثّرات وأخطاء إلى جانب نجاحات جزئية. وإذ شارك خليط واسع من هذه الجمعيات في تلك الحراكات، فقد شكّل بعضها احتياطا لمصالح سياسية وطبقية داخلية وخارجية ملتبسة، بينما عبّر بعضها

الآخر عن اتجاهات اعتراضية على سياسات الحكم والممارسات الزبائنية لأطراف السلطة. ويفيد التذكير أن الحزب الشيوعي اللبناني نفسه كان خلال تاريخه النضالي الطويل رائدا في تكوين العديد من المنظمات المدنية الجماهيرية في صفوف العمال والنساء والشباب والعمل الصحي والاجتماعي والثقافي وغيرها. ويشكّل انفتاح الحزب راهنا على فئات محدّدة من القوى المدنية – مع تمييزه الدقيق بينها – عملا صائبا من الوجهتين السياسية والطبقية. فهو يراعي المتطلبات الموضوعية لتمرحل نضاله بدءاً من مرحلة النضال الديمقراطي العام وبناء الدولة العلمانية إلى مرحلة بناء الحكم الوطني الديمقراطي وصولا إلى بناء الاشتراكية، مع إدراكه بأن لكل من هذه المراحل تحالفاتها الخاصة وشعاراتها وسقفها السياسي. ويوفّر انفتاح الحزب على المنظمات المدنية الأداة، من ضمن أدوات أخرى، لاستعادة موقعه في توازنات القوى وللتأثير أكثر في مواجهة السلطة الحاكمة وتوظيفها السياسي للطائفية في المجالات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لكنّ الحزب، كحزب للتغيير الاجتماعي والتحرر الوطني، يشدّد في هذا الاطار على أن انفتاحه المبدئي يجب أن يترافق مع تمسكه بمرتكزاته النظرية والفكرية الأساسية وباستقلالية قراراته المبدئية وانتظام عمله الاجتماعي والنقابي والتنظيمي. فلا يجوز بأي شكل

الاكتفاء بحصر نضال الحزب الجماهيري في هذا المجال فقط، بل عليه بالأولوية استعادة تركيز وتوسيع نضاله في صفوف الطبقة العاملة والاجراء وسائر الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة التي ينبغي على الحزب ان يعبر عن مصالحها. والتلاقي سواء التكتيكي او الاستراتيجي مع جزء محدّد من القوى المدنية يجب ان يبقى مندرجا على الدوام ضمن سقف الحزب السياسي والاجتماعي الذي يظلّ، من حيث مضمونه الطبقي والسياسي والوطني، أعلى من سقف الحركات المدنية وأكثر ارتباطا بالتلازم العضوي القائم بين التغيير الاجتماعي والتحرّر الوطني، في حين تتسم أهداف هذه الحركات بقدر كبير من التجزئة والتبعثر والانتقائية. ويطرح هذا الواقع بإلحاح على الحزب والقوى اليسارية – ومن موقعها الطبقي والسياسي الواضح والمستقل – مهمّة استعادة ما يعود لها من جمهور وكوادر هذه الحركات.

**١٠ – حول القضية النسائية**

في مقابل الطروحات التي تعمل على فصل القضايا وتجزّئتها، فإن الماركسية نظرت إلى قضية تحرير النساء في ارتباطها الوثيق مع تحرير المجتمع. ولقد إنطلق انجلز من الفهم المادي للتاريخ ليستنتج أن التحوّل في أسلوب الإنتاج يؤثّر في الوجود الإنساني

بأسره، بما في ذلك شكل العلاقات بين الرجال والنساء، بحيث لا يمكن الفصل بين االإنتاج وتجديد النوع البشري في تطور المجتمع. وأشار ماركس أن تحرّر النساء هو مهمة الرجال والنساء في الحزب، وليس مهمة النساء وحدهن، وهو يتطلب ليس فقط دخولها إلى مجال الإنتاج الاجتماعي، إنما كذلك إحالة الخدمات الملقاة على عاتقها إلى المجتمع. كما أن إزالة الفوارق الطبقية وتقسيم العمل بين الجنسين تمثّل شرطا مسبقا لبلوغ النساء المساواة التامة. لذلك ينظر الحزب إلى القضية النسائية نظرة شاملة، في أبعادها المتعدّدة ، من زاوية التحرر كجنس من كل أشكال الاضطهاد الطبقي والقومي والإثني والنفسي والأبوي، ومن زاوية البنية الثقافية للمجتمع الطبقي التي تكرّس الاضطهاد التاريخي للنساء . وبالرغم من أن الطروحات الشيوعية أكّدت على موضوع المساواة ، إلا أن الوصول إلى هذا الهدف لا يتأتى من دخول النساء سوق العمل وانخراطهن في عملية الإنتاج فقط، بل يتطلّب أيضا النضال النسوي وطرح القضايا الخاصة المتعلقة بهن وبسائرالفئات المهمّشة ، بناء على موقعها الجنسي الخاضع لسلطة رأس المال المعطاة تاريخيا للرجل .

أرسى النظام الطائفي معايير ملتبسة، ومفاهيم اجتماعية متباينة عمّقت الهوة بين النساء اللبنانيات أنفسهن. ومن منطق

التماهي مع المجتمع الضيق، كان يتم التغاضي عن العديد من القضايا الاجتماعية، فيما يُفترض مواجهتها وتحليلها وإرساء ثقافة اجتماعية بديلة. ومن هنا فإن قضايا النساء وعلى رأسها إرساء قانون موحّد للأحوال الشخصية والزواج والطلاق والإرث والحريات العامة، والتحرر من الموروثات الاجتماعية الذكورية تشكّل مدخلا للتغيير الاجتماعي والسياسي.

وتقع على الحزب مهمة العمل على إرساء بنية داخلية مغايرة تتبنى القضايا النسوية، وتحارب النظرة الفوقية الذكورية وترسي قوانين المناصفة في المسؤوليات، بالترافق مع مواكبة الحركة النسوية من خلال مشروع متمايز يطاول الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنساء.

## ١١ - بعض الخلاصات والاستنتاجات ممّا سبق عرضه من تحوّلات في التشكيلة اللبنانية

انطلاقا من شمولية أزمة النظام الرأسمالي التبعي اللبناني ومن الترابط الوثيق بين التطوّرات في لبنان والمنطقة، ومما استولده فوق ذلك تفشّي جائحة الكورونا من تداعيات على الصعيدين المحلي والدولي، فان الآثار العميقة المترتّبة عن تفاعل مجمل هذه الوقائع في اطار التشكيلة اللبنانية عموما وداخل/ وبين كلّ من عناصرها

الأساسية (الطغمة المالية والطبقة العاملة و«الطبقة الوسطى»)، باتت تفرض على الشيوعيين واليساريين والديمقراطيين التصدّي لنمط من التحديات الشائكة التي تتطلّب قدرا أكبر من الوضوح والحسم في المواقف الفكرية والسياسية:

- التأكيد على أولوية النضال الاجتماعي ودور الطبقة العاملة فيه، مع ضرورة العمل على تحرير هذا النضال من طابعه المطلبي البحت، وإدراجه ضمن صيرورة التغيير السياسي المتلازم حكما مع التحرر الوطني. فالمواجهة الشعبية ضدّ تحالف البورجوازية والزعامات الطائفية اللبنانية هي في الوقت ذاته مواجهة ضدّ بورجوازيات دول المركز الرأسمالي ومشاريعها الهيمنية والتفتيتية في لبنان والمنطقة. وهذا ما يستدعي من الحزب تطوير وتصويب مقاربته للنضال العمالي والنقابي والمطلبي لكي يصبح سلاحا أمضى، ليس في القضايا المطلبية العامة فقط، بل كذلك في التصدّي للرأسمالية التابعة ولسندها الإمبريالي، تمهيدا لخلق الشروط المؤاتية للتحوّل في مرحلة لاحقة نحو بناء الاشتراكية.
- الحرص، في معرض تحفيز دور الحزب كأداة للتغيير، في مجرى الصراع الطبقي ببعديه الاجتماعي والوطني، على إخراج سياسة التحالفات من قيودها وأطرها الضيّقة، والتطلّع

بثبات نحو توسيع قاعدتها لكي تستوعب القوى الاجتماعية والوطنية كافة التي أقصيت من قبل تحالف رأس المال والزعامات الطائفية. وينفتح مثل هذا التوجّه على إمكانية بناء تقاطعات في المصالح مع شرائح محدّدة ومتضرّرة موضوعيا من داخل البورجوازية نفسها ومن داخل «الجمهور» العريض الذي تستقطبه راهنا التشكيلات الطائفية، على أن تراعى في عملية الانفتاح هذه محدّدات استمرار تطور موازين القوى في مصلحة التحالف الشعبي. وهذا ما يفسح المجال أمام الحزب كي يصبح في المدى المنظور حزبا جماهيريا للكتلة الشعبية الواسعة المكافحة من أجل التغيير الاجتماعي والتحرّر الوطني، والتي تلعب فيها الطبقة العاملة دورا أساسيا.

تعطيل الحزب للدور الوظيفي للطائفية والنظام الطائفي، الذي استخدمه التحالف الحاكم تاريخيا للحؤول دون ترجمة نضالات الشعب اللبناني إلى رافعة حقيقية للتغيير الديمقراطي والتحرّرالوطني. وهناك الكثير من الأمثلة التاريخية الحيّة التي تؤكّد هذا الواقع المرير: من معركة الاستقلال السياسي ، إلى مرحلة النضالات الاجتماعية والنقابية الكبرى في الستينيات والسبعينيات، فالى إطلاق تجارب مختلفة من العمل المقاوم والمسلّح ضد العدو الاسرائيلي وبخاصة «جمّول» (١٩٨٢). وإذ يؤكّد الحزب

بموجب وثائقه المتعاقبة أن الطائفية تعبّر في جوهرها عن شكل النظام السياسي الذي يتيح للبورجوازية ممارسة هيمنتها الطبقية، فانه يدرك أن الطائفية ليست السبب الجذري والعميق المعرقل للتغيير، بل هي الأداة الوظيفية التي استخدمها تحالف الزعامات الطائفية والبرجوازية، المدعوم من جانب دول المركز، للحؤول دون حصول هذا التغيير. بيد أن ترسّخ هذا الاستخدام الوظيفي لتلك الأداة على امتداد أكثر من قرن هو الذي أسهم عمليا، أقلّه في وعي الناس، في تضييق المسافة بين كون الطائفية سببا وبين كونها أداة، خصوصا بعد انسحاب مندرجاتها وآثارها التفتيتية على غير صعيد خلال الحرب الأهلية وبعدها، ديموغرافيا وسكنيا وفي سوق العمل وأجهزة الدولة وتعييناتها الوظيفية، كما في التعليم والاعلام والثقافة ومجمل آليات العملية الانتخابية وغيرها. وهذا ما يجعل مسألة تعطيل تلك الأداة مهمة محورية بالنسبة إلى الحزب كي يتمكّن من تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

- يسعى الحزب إلى إبراز معيار المصالح الحقيقية مكان معيار «الهويات» والعصبيات الضيّقة التي تتغذّى من فتات المصالح الزبائنية، خصوصا في ظل تبعات الانهيار الاقتصادي الذي سوف يعزّز تسارع تساقط شرائح اجتماعية متزايدة تحت ضغط الجوع والفقر والبطالة. وهذا ما يستدعي بالتالي محاولة

فهم السمات الأساسية للتشكيلات التي يطغى على قواعدها طابع الجماعات الطائفية شبه الصافية (تيّار المستقبل وحركة أمل والقوات اللبنانية وحزب الكتائب والحزب الاشتراكي و التيّار الوطني الحرّ وحزب الله...)، بهدف الاحاطة عن كثب بمحدّدات مواقفها إزّاء كلّ من القضايا الأساسية، بما يدعم ويحسّن مقاربة الحزب لسياسات التحالف والتخاصم وتقاطع المصالح الموضعي أو المرحلي معها. وهذه الاحاطة من شأنها أن تسهم في نقل النقاش السياسي والاجتماعي والوطني – وبالتالي آليات الفرز – إلى داخل هذه التشكيلات وجمهورها القاعدي بالتحديد، بدل أن يبقى هذا النقاش محصورا فقط في الخطاب العام المتبادل بين القيادات السياسية لتلك التشكيلات.

- إن ما سبق من استنتاجات، إذ ينطبق بالدرجة الأولى على لبنان، فانه يعني أيضا بنسبة أو بأخرى الواقع العربي عموما، حيث تتلازم وتتشابك بصيغ شتّى مهمات التحرّر الاجتماعي والتحرّر الوطني، وحيث تبرز الحاجة الماسّة لإطلاق ديناميات التكامل في المجالات كافة. وفي مواجهة جذرية المشاريع الإمبريالية والرجعية التي تعدّ للمنطقة، فإن أقصر الطرق للربط العضوي بين هذه المهمّات ينبغي أن يتجسّد

عمليا في انكباب الشيوعيين واليسار والقوى الديمقراطية والمدنية العربية على تطوير أحزابها وحركاتها وتحالفاتها وخوض أشكال النضال كافة وصولا إلى بناء كتل شعبية واسعة، كلٍّ في بلده، لكي تتمكّن هذه الكتل من انجاز الهدفين الاستراتيجيين المترابطين: تغيير موازين القوى داخل بلدانها وصولا إلى اسقاط الأنظمة التابعة وفرض التغيير السياسي والاجتماعي المنشود؛ ومقاومة مشاريع الهيمنة الإمبريالية والتأسيس لقيام حركة تحرّر عربية تحت قيادة طبقية ووطنية من نوع جديد تعمل على مراكمة جهود التنسيق والتعاون والتكامل والوحدة على المستوى العربي الأشمل في مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي، وكذلك في مواجهة محاولات دول اقليمية كبرى تسعى إلى ملء الفراغ الذي أحدثه سقوط حركة التحرّر العربية (السابقة) وانهيار «النظام العربي الرسمي». فلا أمل في إنجاح أي تكامل سياسي واقتصادي عربيا من دون توفير شروطه الذاتية، أي قيام أحزاب وحركات وجبهات شعبية ويسارية جماهيرية تحمل هذا الهمّ المجسّد لمصالحها، في كلّ من بلداننا العربية.

# الفصل الرابع: النظام السياسي وأزمته البنيوية (الطائفية)

ارتدى النظام السياسي اللبناني تاريخيا صيغته الطائفية التي تتلازم – من حيث هي جزء من البناء الفوقي السياسي والايديولوجي والحقوقي – مع واقع البنية التحتية الرأسمالية التبعية. وارتبط هذا التناسب بالوظيفة التي يؤديها هذا البناء الفوقي، حيث لا تتجدّد سيطرة البرجوازية الكولونيالية على المستوى السياسي إلّا عبر الاحتفاظ بالسلطة السياسية للحؤول دون تفوّق نقيضها الطبقي ومنعه من تغيير بنية علاقات الإنتاج التي تشكّل القاعدة المادية لسيطرة البرجوازية الكولونيالية وللسيطرة الإمبريالية في آن معا. وتمثّلت بالتالي وظيفة هذا النظام في تمكين السلطة من تأمين هذه السيطرة المزدوجة على حدّ سواء. غير أن تلك السيطرة ترافقت مع عجز نسبي عن تصفية بقايا علاقات الانتاج السابقة، مما فرض تعايش هذه الأخيرة مع القوى الأجتماعية المرتبطة بها. ولأن هذا

النظام لم يشهد طورا صاعدا، فقد دخل في أزمته منذ تكوّنه كنمط تابع وغير مهيّأ للتطور، ما جعل البورجوازية تصوغ شكلا خاصا لسيطرتها الطبقية السياسية يعوّض عن هذا العجز. وهذه الصيغة تقوم على تمزيق النسيج الاجتماعي وبخاصة الفئات الكادحة، لمنعها من التأطّر كقوى اجتماعية وفقا لمصالحها الخاصة والتحوّل إلى قوة سياسية مستقلة وفاعلة. وقد أجبرت بالتالي تلك الفئات على الاصطفاف والتحرك كطوائف ومذاهب تتواجه في ما بينها كلّما احتاجت الطبقة المسيطرة ذلك، مموّهة هذا الاصطفاف بحجة الدفاع عن مصالح الطائفة (وهي مصالح متوهّمة لا وجود لها). وهكذا تمّ بناء النظام السياسي عبرعلاقة تمثيل طائفي للطبقات الاجتماعية، لا سيما الكادحة منها، ولعب فيها «الاقطاع السياسي» دورا وسيطا بارزا مستندا في ذلك إلى روابطه التاريخية المتوارثة مع جمهور عريض من السكان.

### ١ - توكيل «بقايا الاقطاع» للتحكّم بـ «جمهور» الطوائف

ومن موقعه في هذه العلاقة الطائفية، دخل الاقطاع السياسي في علاقة « توكيل طبقي» مع البرجوازية لادارة شؤونها في الدولة وتأمين الشروط الي تجدّد سيطرتها عبر تحكّمها بحركة الطبقات الكادحة وتعطيل فعلها السياسي عبر اجبارها على

التحرك كطوائف. وبذلك احتل هذا الاقطاع حتى ماض قريب موقع الهيمنة العائد للبرجوازية في الدولة، بالرغم من أنه لم يكن مهيمناً بالمعنى الطبقي للكلمة. ومقابل هذه الخدمات السياسية التي قدّمها الاقطاع للبرجوازية، فانه حصل على ثمن (أو خوّة) في شكل مراكز انتفاع داخل الدولة أمّنت له المصالح الاقتصادية الشخصية والعائلية والزبائنية. ويدحض هذا الواقع، الذي يتقصّد تغييب الطبقات والبنية الطبقية والصراع الطبقي، كل ما قيل في توصيف الدولة بأنها دولة هذه الطوائف المتعايشة، وأن الطوائف هي كيانات قائمة بذاتها تتعايش في توازن يضمن استقرار المجتمع واستمراره ومأسستها وربط هذه المؤسسات بالدولة، كما هو الحال مع المجالس الطائفية التي ارتبط معظمها عضويا بمجلس الوزراء.

إذن الطائفية هي فعليا الشكل التاريخي المحدّد للنظام السياسي الذي تمارس فيه البورجوازية اللبنانية سيطرتها الطبقية، والذي يظهر فيه (من وجهة نظرها) النظام السياسي للسيطرة الطبقية لليرجوازية مظهر النظام السياسي لتعايش «الطوائف». وفي هذا الشكل «الطائفي» من النظام السياسي الطبقي، تأخذ السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية المسيطرة شكل سيطرة «طائفية». وبمعزل عن الشكل الذي إرتدته الدولة اللبنانية تاريخيا،

فإن طبيعتها تجلّت و في التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالأخص الدستور، التي تخدم بجوهرها مصالح الفئات البرجوازية المسيطرة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

**٢ – التناقض المأزقي للدولة البرجوازية**

قام النظام السياسي على أساس من التضليل الايديولوجي البورجوازي بهدف الدفاع عن علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية وتثبيت ديمومة الدولة الطائفية في الفكر والوعي السائدين. وتركّز هذا التضليل الايديولوجي على أن المجتمع مكوّن من «طوائف» وأن الدولة هي دولة الطوائف. مما يستدعي منّا التأكيد على الوقائع والحيثيات التالية:

إن الدولة البرجوازية محكومة بتناقض مأزقي داخلي بينها كدولة برجوازية وكدولة طائفية. فاذا كانت الدولة البرجوازية هي اداة للسيطرة على البلد وتوحيده وقيادة تطوره، فهي بشكلها الطائفي تقوم على تمزيق النسيج الاجتماعي وتحويله إلى طوائف متعايشة في هذه الدولة. ولذلك تعجز عن توحيده.

يشتقّ من هذا التناقض المأزقي تناقض آخر هو بين دورها السياسي المتمثل في تأمين سيطرة البرجوازية وضمان وحدتها ووحدة المجتمع، ودورها الاقتصادي المتمثل في تأمين المصالح

الاقتصادية والمنافع للوسطاء الطائفيين، كخوة لقاء خدماتهم السياسية.

كما يشتّق تناقض أكثر خطورة على الدولة، وهو المتعلق بالهيمنة الطائفية. فمنطق الدولة البرجوازية يستدعي من اجل ضمان السيطرة الطبقية، الهيمنة على الدولة من جانب الفئة المهيمنة طبقيا. وعندما تكون الدولة قد اتخذت الشكل الطائفي، فان السيطرة الطبقية ينبغي ان تتخذ شكل سيطرة طائفية تمويها وتغييبا للعامل الطبقي. ولكن بخلاف الهيمنة الطبقية التي تحتكم لمعيار محدد في تحديد الفئة المهيمنة، فان الهيمنة الطائفية تفتقد إلى هذا المعيار، ما يؤدي إلى انفجار الصراعات حول مواقع الهيمنة الطائفية. هذه الصراعات تستهدف ازاحة الفئة الطائفية المهيمنة أو تعديل شروط هيمنتها، تارة باسم الديمقراطية العددية وتارة باسم المشاركة والتوازن الطائفي، او لمجرد احتلال موقع يحقّق لها المكاسب والمصالح الاضافية، وهو الأمر الذي ما برحنا نشهده منذ اتفاق الطائف.

### ٣ - تعاقب مراحل تأزم النظام

بقي هذا النظام (والدولة) يقوم بدوره حتى أواسط الستينيات، مستفيدا من موجة ازدهار مرحلية شهدها الاقتصاد اللبناني، ثم ما لبثت هذه الموجة ان تبخرت بفعل عوامل عدّة، من ضمنها انهيار

بنك انترا واتساع أحزمة البؤس حول العاصمة وبدء تزايد ظاهرة هجرة الكفاءات. ونجحت البرجوازية خلال هذه الفترة بربط الطبقات الكادحة وفئات البرجوازية الصغيرة بها، في وقت كان ضعف التفارق الطبقي يلعب دورا في شلّ الحركة السياسية المستقلّة للطبقات الكادحة، وهو الأمر الذي انعكس ضعفا لليسار. لكن مع فشل الاصلاح الشهابي واتجاه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (والسياسية) نحو التفاقم بدءا من النصف الثاني من الستينيات، فضلا عن التغيير الذي حصل في الحزب الشيوعي بعد المؤتمرين الثاني والثالث، كلّ ذلك أدى إلى بدء انفكاك جماهير واسعة عن احزاب السلطة وانضمامها إلى تحالف الحركة الوطنية، الأمر الذي دفع الطغمة المالية إلى تفجير الحرب الأهلية في محاولة لوقف التحولات الجارية في المجتمع.

ومع انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٨٩ تم إقرار «إتفاق الطائف الذي حدّد آلية لإلغاء الطائفية السياسية في المواد ٢٢ و٢٤ و٩٥، وحتى يومنا هذا جرى التنكر لهذه الآلية التي تنص أيضاً على إنشاء «مجلس شيوخ» على أساس طائفي محصور الصلاحية في «القضايا المصيرية». وتناوبت كل القوى على تعطيل البنود الإصلاحية في مرحلة الوصاية السورية وبعدها. بيد أن الجديد الذي طبع حقبة ما بعد الحرب وانعكس على بنية الدولة ونظامها السياسي تمثّل في

استبدال وساطة الإقطاع السياسي بوساطة «إقطاع ميليشياوي» ذي قاعدة طائفية واسعة في المناطق اللبنانية كافة، مما أباح لهذا الاقطاع السيطرة ليس على أنصاره فقط وإنما على كل حركة المجتمع.

بدأت بعد الحرب الأهلية مرحلة جديدة في تاريخ البلد، من عناوينها إنهاء الحركة الوطنية وانتقال جزء من أحزابها إلى التحالف السلطوي الجديد الذي تسلّم السلطة برعاية سورية وسعودية – أميركية، وترافق هذا المسار مع انفكاك جماهير عن الأحزاب الوطنية، بما فيها الحزب الشيوعي الذي أقصي من قبل هذا التحالف ورعاته، وسط نشوء ميل عام للالتحاق بالسلطة الجديدة. ومن سمات هذا الانعطاف الجديد:

أ- التآمر من قبل كل أطراف السلطة على البنود الإصلاحية في اتفاق الطائف وتسعير المنطق والسلوك الطائفيين في إدارة البلد وتعميقه؛

ب- انطباع المرحلة الجديدة منذ بدايتها بطابع الحريرية في السياسة والاقتصاد، بالتوازي مع سيطرة النظام السوري على مفاصل الأمن والسياسة الخارجية، وبإنشاء تحالف سياسي جديد يجمع الطغمة المالية وزعماء الميليشيات؛

ج- احتكار الشقّ الاقتصادي من جانب فريق الرئيس رفيق الحريري الذي سعى، بعد مصادرة القرار المستقل للحركة النقابية، إلى

توثيق وتجديد المصالح الطبقية للطغمة المالية – عبر مشاريع إعادة الإعمار وإطلاق الانفاق العام الجاري على غاربه وإلغاء الطابع التصاعدي للضريبة وخفض معدلات الحماية الجمركية والتمسّك غير المشروط بسياسة التثبيت النقدي – مما أسّس فعليا لحالة الإفلاس التي يواجهها البلد راهنا؛

د- ترسّخ جميع آليات الهدر والفساد والزبائنية والتحاصص الفاضح في استخدام الدولة ومرافقها لتلبية مصالح الزعامات الميليشياوية وحاجات ممثلي النظام السوري، عبر التوسّع غير المحدود في التوظيف بموجب التعاقد الوظيفي وإنشاء إدارات رديفة بكلفة باهظة إلى جانب المؤسسات الرسمية للدولة.

## ٤ – التعطّل التدريجي في وظائف الدولة بعد عام ٢٠٠٥

مع تفاقم الخلافات بين أطراف السلطة وتزايد التدخلات الإمبريالية والرجعية العربية، جرت عملية اغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، واتجهت الدولة والنظام عموما إلى حالة من التفكّك، حيث تحوّل الصراع إلى مواجهة داخل المؤسسات وفي الشارع بين معسكري ١٤ و ٨ آذار. ووصل الشحن الطائفي المذهبي إلى أقصاه، فارضاً وقائع كان لها الأثر الكبير على تطور اوضاع الدولة،

بما في ذلك: انهاء حقبة الإدارة السورية وخروج الجيش السوري من لبنان، وإطلاق سمير جعجع من السجن، وعودة ميشال عون من المنفى، وبدء ظهور ملامح جديدة للسلطة في البلد، جرى عبرها اقتسام صريح لأجهزة الدولة ومؤسساتها بين الأحزاب «الطائفية». ثم كان العدوان الصهيوني عام ٢٠٠٦ الذي فرض وقائع جديدة انعكست في تعديل اتفاق الطائف عبر اتفاق الدوحة والإقرار الضمني بمبدأ الثلث المعطل في اطار ممارسة السلطة. واختلفت أطراف السلطة في الشكل على كل شيء، ولكنها توافقت على المضي قدماً في تمزيق النسيج الاجتماعي تأمينا لاستدامة سيطرتها، فرفدته بتقسيم أدهى هو التقسيم المذهبي.

إن التضليل الممنهج للطبقات الكادحة منذ اتفاق الطائف وإستتباعها الحثيث عبر آليات محكمة أمّنت لها بعض المكاسب المعيشية – عبر التوظيف في قطاع الدولة والقروض السكنية وأشكال ملتبسة من الدعم والتغاضي عن التهرّب الضريبي والتهريب والاستفادة من فتات الفساد والهدر وغيرها من المغريات – قد أسهم في تعزيز تقبّل هذه الطبقات لهيمنة أحزاب السلطة، ولكن النظام اللبناني دخل، منذ اندلاع الأحداث في المنطقة وبخاصة في سوريا، في مرحلة من التأزم وانسداد الأفق بفعل عوامل عدّة، أهمها: تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتفاقم مؤشرات العجز والدين

العام والاختلالات في الحسابات الخارجية، وتدهور الظروف المعيشية وازدياد البطالة، واهتزاز التضامن الداخلي بين أطراف السلطة حول العديد من المسائل الأساسية، الداخلية والخارجية، بما فيها تبعات أزمة النزوح السوري والقيود والعقوبات الأميركية على لبنان وعلى فئات من اللبنانيين...

إن هذه العوامل مجتمعة قد عزّزت اتجاه الدولة نحو التعطّل والتفكّك. ففي غياب توافق على المعايير التي تحدّد أي «طائفة» ينبغي ان تكون في موقع الهيمنة داخل النظام السياسي الطائفي، دخلت أطراف التحالف الحاكم في أزمة سياسية هي أزمة الهيمنة الطائفية التي تتقاطع عبرها كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوطنية. وتحوّل الصراع إلى حالة من الفوضى المتنقّلة: شغور في موقع الرئاسة، تأجيل متكرّر للانتخابات النيابية، تأخر غير مسبوق في تشكيل الحكومات، تمديد في عمر حكومات تصريف الأعمال، تفاقم في شغور المراكز الادارية القيادية في إدارات الدولة ومؤسساتها.

لقد بلغ التناقض المأزقي للدولة اللبنانية البرجوازية حدوده القصوى: فالبرجوازية لا تزال عاجزة عن التخلي عن هذا الشكل الطائفي لسيطرتها في وقت أوصل الدولة إلى حالة من التفكك المريع. ويجب الاعتراف بأن هذا الوضع غير الطبيعي ما كان له أن

يصمد ويستمرّ لولا أن القوى النقيضة، وبخاصة الثورية منها، تعيش هي أيضا في أزمة خانقة لعدم قدرتها على فكّ الجماهير الكادحة عن أحزاب السلطة، حتى لو كانت مصالح هذه الجماهير متناقضة كليا مع مصالح الطغمة المالية. ومع ذلك، فإن منطق الصراع الذي يحكم مثل هذا التناقض يملي، عاجلاً أو آجلاً، انفجار هذا التناقض، لأن قدرة البرجوازية على تضليل الجماهير مرشّحة لأن تستنفد أغراضها مع تفاقم الأزمات المعيشية والمصيرية للناس.

## ٥ - الانهيار الاقتصادي وتفجّر الإنتفاضة الشعبية في خريف ٢٠١٩

اتجهت الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية إلى ذروتها في خريف عام ٢٠١٩، بحسب ما تضمّنته هذه الوثيقة في فصلها الثالث. ووسط هذه التطورات الدراماتيكية غير المسبوقة منذ نشوء الدولة اللبنانية ونظامها الرأسمالي اللبيرالي قبل مئة عام، امتنعت أطراف السلطة عن اتخاذ أي إجراءات أو مبادرات فعلية لمعالجة تداعيات الأزمة، بل اكتفت باللجوء إلى تدابير سطحية وموضعية لا تتناسب مع خطورة الأوضاع وضخامة تكاليفها على عموم المواطنين، ما تسبّب بانفجار انتفاضة شعبية عارمة لم يشهد لبنان مثيلا لها من قبل.

لقد مزقت الانتفاضة الغشاء الطائفي الذي حجب لفترة طويلة

الرؤية الحقيقية لدى الجماهير الشعبية حول واقع الانتماء والصراع الاجتماعيين في البلد، وهي عكست سمات طبقية واضحة ولا لبس فيها على مستوى الوعي والحراك الشعبيين، بخلاف ما كان يجري إخفاؤه سابقا عبر القيم والمعتقدات والاصطفافات التي كانت تفرضها الطبقة المسيطرة بغية تشويه صورة الواقع. فقد أدخلت الانتفاضة الشعبية التحالف الطبقي المسيطر في أزمة سياسية عامة – أزمة سيطرة – عجز بسببها عن إيجاد مخارج لها حتى تاريخه، واستسهل – كي يحفظ ديمومة سيطرته – تعويم أسلوبه القديم بتشكيل حكومة منبثقة من رحمه من دون أخذ الواقع الجديد بعين الاعتبار. وقد قلّصت الانتفاضة الزمن الثوري ولكن من دون أن تنجزه، لأن ذلك يتطلب ارتقاءها إلى مستوى الثورة وهو الأمر الذي لم تتوافر شروطه الكاملة بعد. فعملية انفكاك الجماهير الشعبية التدريجي عن الأحزاب الطائفية في السلطة وخارجها، تشكّل شرطا ضروريا لبداية تشكّل هذه الجماهير في قوة سياسية مستقلة، ولكن هذا الشرط غير كاف، إذ هي تحتاج إلى تنامي وعيها الطبقي لاختيار شكل ومضمون وجودها الجديد المتناسب مع مصالحها، بما في ذلك مصلحتها في التحرر من التبعية التي فرضتها عليها أحزاب السلطة وسدّت أفق تطور البلد وإنمائه. وقد أصاب الرعب تحالف الزعامات الطائفية والطغمة المالية بسبب ارتداء الانتفاضة

شكلها الصحيح المختلف عما سبقها من حراكات اجتماعية، وبدء تحوّلها إلى عملية تحرير فعلية للجماهير، ما دفع هذا التحالف إلى التدخل المباشر والمكشوف ومحاولة «ركوب» موجة الانتفاضة لحرفها عن مسارها من جهة (القوات والمستقبل والكتائب نموذجاً) وعبر الترهيب والتخوين والقمع المباشر من جهة أخرى (حزب الله وحركة أمل والاشتراكي نموذجاً) .

إن هذا المسار لا يزال يشق طريقه وسط تعقيدات وصعوبات كبيرة، وهو مفتوح على احتمالات متعدّدة، والتحدّي الأكبر يتمثّل في استمرار تمسّك حركة الانتفاضة بخيارات صحيحة وبمنع التلاعب بمصيرها من قبل قوى سلطوية داخلية وتدخلات إمبريالية من الخارج. والانتفاضة مطالبة بالبحث عن معالجة العلاقة بين التحديات والتهديدات الخارجية وبين مخاطر الانهيار والتطور الداخلي: فالنجاح في التغيير الديمقراطي ومعالجة تداعيات الانهيار هو الذي يوفّر الحماية للبلد ويقطع الطريق على التدخلات والمخاطر الخارجية. وهذا ما يقضي بالإسراع في بناء التحالف الثوري القادر على استقطاب الفئات الاجتماعية المتساقطة وعلى دفعها نحو التشكّل كقوة سياسية فاعلة تمارس دورها في الصراع الطبقي وتتحرّر من مستنقع الدفاع عن البرجوازية ونظامها السياسي.

# الفصل الخامس: التحرّر الوطني طريقنا إلى الاشتراكية

## ١ - مفهوم التحرر الوطني

ينطلق الحزب الشيوعي اللبناني من منطلق ماركسي مادي ثوري في مواجهة تحديات واقع البنية الاجتماعية السياسية اللبنانية. ويستهدف الحزب في هذه المواجهة كسر آليات السيطرة: أي تفكيك بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية والبنية السياسية المتناسبة معها والمتمثلة بالصيغة الطائفية المولجة بتأمين ديمومتها وحمايتها؛ والتصدّي للكيان الصهيوني كموقع متقدم للإمبريالية في المنطقة، والذي يشمل من ضمن أهدافه الأساسية حماية أنظمة التبعية؛ ومجابهة الممارسات الإمبريالية العدوانية (الغزوات والحروب والتهديد بالعدوان وفرض العقوبات وتفجير النزاعات).

إن بقاء بلادنا خاضعة للرأسمالية التبعية لم ينتج ولن ينتج سوى

«التخلف» الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي. والخروج من هذا المأزق لا يكون إلّا بإنجاز التحرر الوطني الذي ينهي عملية الاستغلال التي تمارسها البرجوازية الكولونيالية، وينهي كذلك علاقة التبعية للإمبريالية. والتحرر الوطني عملية طويلة من تحويل علاقات الإنتاج من الرأسمالية التبعية التي تشكل القاعدة المادية للسيطرة الإمبريالية، وصولا إلى الانتقال إلى الاشتراكية. ولذا فهي في جانب منها نضال وصراع طبقي ضد البرجوازية الكولونيالية، وهي في جانبها الآخر صراع طبقي ضد البرجوازية الإمبريالية. ويتخذ هذا الصراع في بلادنا طابع الصراع الوطني لأنه قائم بين تحالف يحمل علاقات إنتاج مفروضة من الخارج عبر برجوازية تابعة، وتحالف ثوري يتمحور حول الطبقة العاملة التي تناضل من أجل تغيير البنية التبعية والانتقال إلى الاشتراكية. ومع أن لعملية التغيير هذه مضمون اقتصادي بالدرجة الأولى، فإن تحقيقه يتمّ في الأساس على المستوى السياسي.

وبهذا المعنى تتميّز عملية التحرّر الوطني في البنية التبعية الرأسمالية عن عملية التغيير التي حدّدها ماركس في تفسيره المادي للتاريخ على شكل ثورة اجتماعية تقود إلى تغيير سياسي جذري في البنية التحتية والبنية الفوقية. ففي الوضع الذي وصلته عملية التحرر الوطني العربية بعد فشل كل مكونات البرجوازية

الكولونيالية التقليدية منها والمتجددة في قيادة هذه الحركة يبرز استنتاج ضروري، منطقي وتاريخي، مفاده أن تحقيق التحرر الوطني في بلادنا لن يتمّ ما لم يتسلم تحالف تقوده الطبقة العاملة وأحزابها دفة القيادة، كون مثل هذا التحالف هو الوحيد المؤهل لقيادة هذه العملية، بالرغم من وجود فئات اجتماعية متعددة لها مصلحة في التحرر الوطني. بيد ان هذه الضرورة التاريخية لا تتناسب راهنا مع وضع الطبقة العاملة العربية، لا لجهة إكتمال ولادتها ولا لجهة تحقيقها لاستقلاليتها ولا لجهة تحوّلها الفعلي إلى طبقة لذاتها. لذلك فإن مهمة تأهيلها للاضطلاع بهذا الدور يشكّل مهمة جليلة تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الأحزاب الشيوعية والقوى الثورية العربية وفق تمرحل ضروري. فهذا هو المسار الوحيد لحل أزمة حركة التحرر الوطني العربية والسير بها على طريق التغيير الثوري.

**٢ - تمرحل التحرر الوطني: الخلفية النظرية**

إن الواقع التاريخي للطبقة العاملة يضع أمام الحركة الثورية مهمات معقدة ومركبة لتحقيق مسيرة التغيير. فالطبقة العاملة تعاني ظاهرة ضعف التفارق الطبقي وتشتّته، وهشاشة الحركة النقابية وتمكّن البرجوازية وأحزابها من السيطرة على أجزاء واسعة منها. ولذلك فإن التحرر الوطني لن يتحقق إلّا عبر تمرحل الصراع

الطبقي في بنيتنا الاجتماعية. ذلك أن القوى التي تشكّل جمهور التحرر الوطني هي فئات شعبية مستقطبة راهنا في خندق أعدائها، ولن يتحقق بناء مجتمع جديد من دون توفير القاعدة المادية الحقيقية التي عجزت البرجوازية عن إرساء أسسها.وهذا يعني إنجاز ما عجزت عنه البرجوازية، كونه يشكّل حاجة تسعى الطبقات الكادحة إلى تحقيقها. وتقضي الضرورة في مرحلة أولى بناء ميزان للقوى يضغط في اتجاه تغيير السياسات الاقتصادية الاجتماعية، ويكون مشكّلا من الفئات الشعبية التي ينبغي تحريرها عبر النضال الديمقراطي العام. وهذا يؤمن الشروط للانتقال إلى مرحلة ثانية يتمّ فيها بناء سلطة وطنية ديمقراطية تتولّى القيام بتشييد قاعدة مادية لإصلاحات اقتصادية – اجتماعية أكثر جذرية (مما في المرحلة الأولى)، كشرط لضمان الانتقال إلى المرحلة الثالثة، مرحلة تحقيق الاشتراكية. وفي جميع هذه المراحل التي تتنوّع فيها كل أشكال الصراع الطبقي، يكون للتحالف الذي تقوده الطبقة العاملة دور مهمّ، وتزداد أهمية هذا الدور كلّما جرى الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

وتتزامن عملية التمرحل مع تغيّر طرفي التناقض الرئيسي بحسب كلّ من المراحل. فالطبقات غير الرئيسة تنتقل من طرف إلى آخر، ارتباطا بالجهد الذي تمارسه الطبقات الرئيسة لاستمالتها

وارتباطا كذلك بتطور مصالحها في الزمن المحدّد من عمر البنية الاجتماعية. ويتحدّد موقع كل طبقة في عملية التحرّر (البرجوازية الكولونيالية، الطبقة العاملة، البرجوازية الصغيرة، الفئات الوسطية....) بالشكل الذي يتحدّد فيه موقعها في بنية علاقات الإنتاج وبالتالي موقفها من الإمبريالية والعلاقة الكولونيالية والتحرر الوطني.ولذلك فإن العداء للإمبريالية كموقف وطني يجب أن يتسق مع الموقف الطبقي من بنية علاقات الانتاج، ويسعى من غير مساومات إلى تحويل هذه البنية. أي إن الموقف من علاقات الإنتاج ومن الإمبريالية ينبغي ان يكون واحدا؛ فالعداء للإمبريالية من قبل طبقة معيّنة لا يقود إلى التحرر الوطني إذا لم تسهم بالممارسة الفعلية في تحويل علاقات الإنتاج.

وللأسباب المذكورة أعلاه، فإن الطبقة العاملة منفردة لا تستطيع ان تقوم بمهمتها التاريخية المركبة وانجاز ما عجزت عن إنجازه البرجوازية من مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية. لذلك فانها (كما حزبها) مجبرة على إقامة التحالف الطبقي الضروري للاضطلاع بهذه المهمات في كل مرحلة إرتباطا بالتناقضات المسيطرة فيها وما تطرحه من أهداف. وهذا يعني أن تمرحل هذه العملية التحررية هو تمرحل للتحالفات التي يمكن ان توفرها بنية الصراع الطبقي في الظروف الملموسة والمحدّدة.

## ٣ – المراحل الثلاث في الاطار اللبناني

البداية هي مرحلة من النضال الديمقراطي العام التي تكون المهمة الرئيسة فيها تحرير الجماهير الكادحة من تبعيتها للتحالف الطبقي المسيطر وتعطيل آليات استتباعها، وتليها مرحلة متقدمة من الصراع الطبقي هي مرحلة بناء الحكم الوطني الديمقراطي وإجراء تحويلات ثورية على النظام السياسي عبر جذب أوسع الفئات المرتبطة بالإنتاج المحلي وبناء رأسمالية دولة ذات توجه اجتماعي – اشتراكي، وهذا ما يفتح الطريق أمام المرحلة الثالثة التي هي مرحلة تحقيق الاشتراكية.

### المرحلة الأولى: مرحلة النضال الديمقراطي العام: تحرير الجماهير وبناء الحزب الجماهيري

تكتسب هذه المرحلة أهمية كبيرة في احتلال الطبقة العاملة موقع القيادة في عملية التحرر الوطني، وفي تأمين الظروف لتحقّق الطبقة العاملة هيمنتها الطبقية. فالفئات الشعبية هي القوة الفعلية التي بها يتحقق التحرر والتغيير،ولكن هذه الفئات تقف اليوم في الطرف الآخر من التناقض الرئيسي أي في خندق البرجوازية الكولونيالية، بعدما إنكفأت عن اليسار منذ اتفاق الطائف وإلتحقت بأحزاب السلطة التي تمكنت من استتباعها بواسطة المنافع الزبائنية

وفتات الدعم والتلاعب بوعيها عبر استغلال ظاهرة الطائفية. ويرجع ذلك إلى العوامل والأسباب التالية:

**أ. تأثير اللاتفارق الطبقي الذي عزّزه مجتمع الاستهلاك وضعف الانتاج** والذي انعكس على تشكّل وعي هذه الفئات وجعلها غير مستقرة في وضعية اجتماعية محددة، إذ تتنقل من نشاط إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وتسكنها أوهام الترقي الاجتماعي الذي لا يستند إلى شروط مادية ضرورية.

**ب. التلاعب بوعي الجماهير الشعبية** من قبل أحزاب السلطة، الذي تتوسّله البرجوازية لتفتيت النسيج الاجتماعي عموما والجماهير الشعبية خصوصا ولمنع هذه الأخيرة من التوحّد على أساس مصالحها المادية والتشكّل في قوة سياسية مستقلة تهدد مصالح البرجوازية. وقد استخدمت البورجوازية كل ممارسات الصراع الطبقي والسياسي والإيديولوجي والاقتصادي وآليات الاستتباع للتحكّم بوعي هذه الفئات الشعبية وسلوكها. من ضمن هذه الوسائل والآليات: قوانين الانتخاب القائمة على مبدأ التمثيل الطائفي؛ استخدام التوظيف في قطاع الدولة بما فيها الصناديق والمجالس ذات الصبغة والوجهة الطائفية؛ السطو على الاتحاد العمالي العام والنقابات وتفريغ الحركة النقابية من مضمونها؛ إنشاء المكاتب العمالية والشبابية والطلابية والنسائية وفقا لاصطفافات

طائفية؛ السيطرة على السلطات المحلية والتصرف بمواردها،؛ التحكم بتوزيع الدعم والمساعدات في حالات الطوارىء؛ استخدام الموارد الحكومية ومؤسساتها في النشاطات الحزبية الخاصة؛ إقامة الجمعيات الخاصة بأقارب المسؤولين السياسيين وتمويلها من موازنة الحكومة؛ تمويل المؤسسات الدينية واعتبارها مؤسسات شبه حكومية.

لذلك فإن مسألة تحرير الفئات الشعبية وفكّ ارتباطها بأحزاب السلطة تحتل أهمية استثنائية في هذه المرحلة، وهي تتطلّب آليات مضادة تنتجها هيئات الحزب وقطاعاته، وفق برنامج وشعارات تلبي مصالح هذه الفئات.

**ج. استخدام جزء من منظمات المجتمع المدني كاحتياط للنظام:** إن معظم ما تطرحه هذه المنظمات من معالجات حول تغيير الطواقم الحاكمة، يندرج في إطار الاستبدال الفئوي أو الشخصي ضمن الطبقة ذاتها. ولا ترتقي هذه المنظمات إلى مصاف اعتبار ان معالجة التناقضات والمشكلات المستفحلة تتطلب في حالات معيّنة ثورة تحررية وطنية على بنية علاقات الإنتاج والنظام السياسي والتبعية التي تشكّل المصدر الأساس لهذه المشاكل والتناقضات. وبدل طلب توسيع وإصلاح نطاق تدخلات قطاع الدولة ورسم سياسات اقتصادية تقدمية والحدّ من سيطرة آليات السوق، تتمحور

اقتراحات بعض هذه المنظمات حول تقليص دور الدولة وتوسيع عمل السوق ودعم الخصخصة، ولذلك فهي قاصرة عن تحرير البنية الاجتماعية من مشاكلها وعوائق تطورها.

إن شكل العلاقة ومستواها مع هذه المنظمات يرتبطان بطبيعة عملها، وباعتماد معايير جماهيرية وطبقية، وبعدم وضعها كلها في خانة واحدة، مع تقدير سلبيات هذا التعاون وإيجابياته.

**د. عجز أحزاب اليسار وتراجع الحزب الشيوعي شكّلا** عاملا أساسيا في انكفاء الجماهير والتحاقها بأحزاب السلطة، وكذلك التحاقها خصوصا بمنظمات المجتمع المدني. وتجنّبا للتكرار، لن نتوسّع في هذا الفصل من التقرير بتناول مجمل العوامل والأسباب الكامنة وراء هذا التراجع، إذ إن هذه المسألة سوف تكون موضع بحث مستفيض في فصول أخرى من التقرير.

**هـ. الحاجة إلى بناء الحزب الجماهيري**: إن التمكّن من تحرير الفئات الشعبية يشكّل الشرط الضروري (لكن ليس الكافي) لبناء الحزب الشيوعي الجماهيري. والحزب مدعو إلى تجسيد هذا الشرط في الواقع الحيّ عبر الممارسة النضالية التي يحدّد خلالها المهمات الملموسة المعبّرة عن مصالح هذه الفئات، ويترجمها إلى شعارت وبرامج صحيحة وخطوات تنفيذية واضحة وفعّالة على المستويين الوطني والمحلي، وصولا إلى انتزاع إصلاحات

سياسية-اقتصادية-اجتماعية تتيح تحقيق نوع من توازن القوى على مستوى السلطة السياسية. هذا مع التأكيد على أن التفاعل والتعاون مع الناس لا يتأمنان عبر إملاء المواقف بل عبرالنضال المنظّم والملموس وإقامة التحالفات ضمن الأطر الاجتماعية المناسبة:الجمعية، النقابة، الحيّ، المجتمع البلدي والمحلي، المجلس الشعبي، المنابر الثقافية، المؤسسات. واستكمالا لفكّ ارتباط الفئات الشعبية بالنظام الطائفي، ينبغي إيلاء الاهتمام لحقل الصراع الإيديولوجي من أجل نقد وفضح التضليل الذي تمارسه البرجوازية، وتعطيل محاولاتها لإبعاد الناس عن حقل الصراع الطبقي والسياسي.

باختصار، إن المهمة الرئيسة في هذه المرحلة يجب ان تتجسد في خلق شروط الانتقال إلى المرحلة الثانية – مرحلة بناء الحكم الوطني الديمقراطي – وهي ذاتها شروط تأهيل الطبقة العاملة وحزبها لتبوء الموقع القيادي في عملية التحرر الوطني التي ينبغي ان تتوج بمرحلة تحقيق الاشتراكية.

**المرحلة الثانية: مرحلة بناء الحكم الوطني الديمقراطي**

سبق لحزبنا في مؤتمريه الثاني والثالث – أي قبل انفجار الحرب الأهلية – أن طرح الحاجة إلى إيجاد بديل للنظام السياسي الأقتصادي- الاجتماعي القائم. وتمّ حينذاك التوصل إلى صيغة

سياسية تمثّلت بطرح شعار بناء حكم وطني ديمقراطي، نظرا لانسداد أفق التطور الرأسمالي وعجز البرجوازية الكولونيالية عن تطوير القوى المنتجة. وتتعزز اليوم الحاجة إلى هذا النوع من الحكم في ظل تفاقم أوضاع البلد على الصعد كافة، مما يطرح بإلحاح إجراء تغييرات جذرية تتناول أسس البنية الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة النظام السياسي الذي شيدته البرجوازية. بيد أنه لن يتم بدء الانتقال إلى هذه المرحلة إلّا إذا كانت أهداف المرحلة الأولى قد تحققت بنجاح، وتمّ بناء ميزان قوى راجح يؤمن الفرصة للانتقال إلى هذه المرحلة الثانية.

وتفترض المرحلة الثانية تحقيق إصلاحات اقتصادية – اجتماعية وسياسية عميقة في بنية علاقات الإنتاج، على شكل تقليص النمط الرأسمالي الاحتكاري المحلي (والأجنبي) وتقوية الطابع الاجتماعي للإنتاج وتخفيف تداعيات التراكم الرأسمالي ومفاعيله على الكادحين، وكذلك تعزيز وظائف الدولة وتقليص مجال عمل آليات السوق بإدخال التخطيط الاقتصادي وإفساح المجال أمام التوجيه الواعي للنشاطات الاقتصادية، بالاضافة إلى تشجيع النشاط التعاوني في الريف والمدينة عبر تجميع الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم والكبيرة العدد بهدف تعزيز تعاونها في مجال التزوّد بمستلزمات الانتاج والتسويق والتمويل.

إن هذا الأمر لا يتحقق إلّا بوجود سلطة تعمل انطلاقا من المصلحة الوطنية الشاملة وليس من المصالح الفئوية.وينبغي ان تتصف الدولة والسلطة بقدر كاف من الديمقراطية لتفسح المجال أمام مشاركة واسعة للبنانيين في إدارة شؤون حياتهم. ومن ضمن البدائل أيضا – عن الرأسمالية الاحتكارية والخاصة – يمكن الاشارة إلى رأسمالية الدولة الموجهة إلى خدمة الناس وذات التوجه الاجتماعي الاشتراكي على النحو الذي وصفه لينين «رأسمالية دولة لم تعد رأسمالية أو أن طابعها الرأسمالي تقلص إلى أدنى حد». والشرط الضروري لتحقيق ذلك هو إسقاط سلطة الطغمة المالية وإقامة الحكم الوطني الدديمقراطي الذي ينبغي أن يمثل تحالفا وطنيا عريضا من الطبقة العاملة وفئات البرجوازية الصغيرة وصغار ومتوسطي المزارعين والصناعيين والمثقفين الثوريين، من أجل إجراء إصلاحات واسعة تمهّد لبناء القاعدة المادية للانتقال إلى الاشتراكية. ويحفّز هذا التحالف السير في اتجاه والحد من هيمنة الرأسمال المعولم وضمان تطور اقتصاد وطني تكون في أساسه قطاعات الإنتاج المادي، وتتشابك فيه فروع الاقتصاد.

**المرحلة الثالثة: مرحلة تحقيق الاشتراكية**

يعتبر الحزب الشيوعي أن الحل الجذري والنهائي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان والقضاء على

استغلال الإنسان للإنسان وكل أنواع الاستلاب هو في إقامة النظام الاشتراكي. فالاشتراكية التي تعني تقويض أسس النظام الرأسمالي وجعل وسائل الإنتاج ملكا للمجتمع بأسره، هي التي تستطيع تأمين الاستثمارالكامل والعقلاني لثروات البلاد وخيراتها وإمكانياتها الطبيعية، وتعميق وتطوير تكامل قطاعات الإنتاج، وتحرير الطبقة العاملة والأجـراء وصغار ومتوسطي المنتجين المستغلين في المدينة والريف من سيطرة ونهب وتحكم رأس المال. كذلك، فالاشتراكية وحدها تستطيع أن تزيل عن الثقافة والمثقفين عار المتاجرة بفكرهم وعملهم، بعد أن سلّعت الرأسمالية نتاجاتهم، وأن تجعل من الثقافة ملكا للشعب، ومن المثقفين المرتبطين بقضية شعبهم حملة للواء التقدم والحرية. كما أن الاشتراكية هي التي تجعل من الشباب صناعا لغدهم ومستقبلهم وبناة مجتمعهم ووطنهم، وتفتح أمامهم سبل التقدم المهني والعلمي والثقافي والسياسي والمساهمة في تقرير مستقبلهم ومستقبل الشعب والبلاد . والاشتراكية وحدها تعطي المرأة كامل حقوقها وتؤمن لها المساواة الحقيقية في العمل والأجور والضمانات، كما في مسائل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد.

إن الحزب الشيوعي وهو يناضل من أجل الاشتراكية سوف يستفيد من تجارب الشعوب الأخـرى في هذا المجال – من

نجاحاتها وإخفاقاتها – ويحترم القوانين العلمية التي وضعها منظّرو الماركسية –اللينينة، وسيعطي أقصى الاهتمام للظروف الخاصة وللشروط الملموسة المتعلقة بتاريخ شعبنا وبلدنا وما تمليه من اعتبارات تؤثر في الصيغ الملموسة للانتقال إلى الاشتراكية. وسوف تخضع السلطة الاشتراكية البناء الاشتراكي وأولوية تطوير قطاعات الإنتاج المادي للظروف الموضوعية وللطاقات الاقتصادية المتاحة في البلاد. ومع أنها سوف تعمل على جعل ملكية وسائل الإنتاج والتبادل الأساسية ملكية جماعية، فانها ستحترم عمل ونتاج البرجوازية الصغيرة من حرفيين ومنتجين صغار ومتوسطين في الصناعة والزراعة والسياحة. كما أنها لن تمس الملكية الشخصية للفرد وعائلته لا بل ستساعده على امتلاك سبل الراحة والرفاهية والتقدم. وستعمل على تأمين أعلى نسبة من المساواة وتكافؤ الفرص أمام جميع اللبنانيين.

وعلى المستوى السياسي والحقوقي والممارسة الديمقراطية، سوف تحترم سلطة الطبقة العاملة وحلفائها الحريات الأساسية للإنسان إحتراما كاملا. وعن طريق الفصل بين الدين والدولة ستضمن السلطة الاشتراكية حرية المعتقد والعبادة وممارسة الشعائر الدينية بحرية تامة. كما سيضمن النظام الاشتراكي ويطور الحريات الديمقراطية العامة التي حققها الشعب اللبناني بنضاله

الطويل. إن تحقيق هذه المرحلة من عملية التحرر الوطني يبقى رهنا بحجم ونوع القوى الاجتماعية التي ستنخرط في التحالف الوطني والديمقراطي.

# الفصل السادس: التحالفات الطبقية جسر العبور لإنجاز التحرر الوطني

ينطلق الحزب الشيوعي في مقاربة موضوع التحالف الطبقي من ضرورة اقامة اطار تعاون وتكامل وتنسيق بين طبقات اجتماعية مختلفة أو فئات منها (التحالف الطبقي) أو مع أحزاب سياسية (في حالة التحالف السياسي)، في ظرف معين تتوحد أو تتقارب فيه مصالح هذه الفئات، وذلك من أجل مواجهة واضعاف الطرف المسيطر والمهيمن من الطبقة المسيطرة. وقد يستمر هذا التحالف أو يتوقف ويتسع أو يضيق ارتباطا بمدى استمرار المصالح المشتركة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من جهة وبقدرة الطبقة العاملة وحزبها على ابقائه حيويا من جهة أخرى. من هنا تتحدد الوضعية النظرية للتحالف الطبقي من وجهة الطبقات الكادحة وأحزابها على انه عملية واعية وهادفة من أجل تغيير التوازن بين طرفي التناقض الرئيسي، أي بين الطبقتين الرئيسيتين المهيمنتين- البرجوازية والطبقة العاملة.

## ١ - حول قضية التحالفات ومحدّداتها

اذا كان ضعف التفارق الطبقي هو السمة المميزة للبنية الاجتماعية التبعية اللبنانية - مما ينعكس ضعفا في بنية الطبقة العاملة واستمرار تشابكها مع فئات اجتماعية اخرى- فان الحاجة تبرز، بالنسبة إلى القوة السياسية الممثلة للطبقة العاملة، في تعويض هذا النقص من طريق بلورة المشاكل والتناقضات وتجميع القوى ووضع البرنامج القابل للتنفيذ من اجل تعديل موازين القوى وتغييرها. وهذه القوة هي في ظروف لبنان حزب الطبقة العاملة،. وعندما يتصدّى هذا الحزب لإنجاز هذه المهمة، فانه يتواجه مباشرة بالحاجة إلى إقامة التحالف الطبقي مع تلك القوى صاحبة المصلحة في تحقيق المهمات التي يتضمنها برنامجه في هذه المرحلة أو تلك. لذا ينبغي أن يستند الحزب الشيوعي في صوغ تحالفاته الطبقية إلى تحديد علمي دقيق لطبيعة المرحلة التاريخية التي يمرّ بها لبنان، لأنّ طبيعة هذه المرحلة هي التي تحدّد المهمات الوطنية ذات الأولوية، وتحدّد طبيعة الصراع الطبقي وأشكاله، وتحدّد التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية.

وفي المرحلة التاريخية الراهنة التي تتضمّن إنجاز مهمات سياسية ووطنية واقتصادية واجتماعية، فإنّ الصراع الطبقي في لبنان، كما في سائر البلدان العربية، يتخذ شكل الصراع الوطني

ضدّ البرجوازية الإمبريالية وضدّ البرجوازية اللبنانية التبعية من أجل تحقيق مهمات تحررية مترابطة. وهذا التشابك والتقاطع للمهمات يجعل التحالف الطبقي أكثر من ضرورة عملية ونضالية. وتتسع دائرة أطراف الصراع أو تضيق لتتشكل على شكل قطبين: قطب متمحور حول البرجوازية التابعة وحلفائها محليا وإقليميا وعالميا، وقطب يضمّ جميع المعترضين من طبقات اجتماعية مختلفة من العمال والأجراء وصغار ومتوسطي المزارعين والصناعيين والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والعاملين في المهن الحرة والتعليم والتكنولوجيا والعلوم وغيرهم، وفئات اجتماعية مهمّشة من شباب وطلاب ونساء. ويفتقر هذا القطب الأخير راهنا إلى القوة المحورية الحقيقية بسبب ضعف الطبقة العاملة، وبسبب سعي فئات برجوازية صغيرة ومتوسطة لاحتلال موقع القطب الأساسي.

**٢ – بناء قاعدة مرحلية عريضة للتحالفات**

يتحدّد القطب الخصم لبنانيا بالطغمة المالية وحلفائها المحليين والإقليميين والبرجوازية الإمبريالية، بينما تتحدّد عناصر القطب النقيض بالطبقة العاملة ممثلة بحزبها الشيوعي والقوى اليسارية وفئات البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى في قطاعات الإنتاج المادي. وانطلاقا من توصيف طبيعة المرحلة وشكل الصراع الطبقي والتناقض الرئيسي المسيطر، يرى الحزب الشيوعي

أنّ مهمات المرحلة تتجاوز مصالح الطبقة العاملة والفلاحين والمزارعين إلى فئات من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المرتبطة بالإنتاج الوطني لأنّها فئات متضرّرة ومهدّدة من السيطرة الإمبريالية المباشرة وغير المباشرة، ومتضرّرة من سياسات الطغمة المالية التي تكاد تلامس حدود التفريط بكلّ ما هو وطني. ولذلك فإنّ التحالف الطبقي الذي يسعى الحزب الشيوعي لإقامته يتّسع للقوى كافة صاحبة المصلحة في تحقيق هذه المهمات، والشكل المناسب في هذه المرحلة هو بناء الجبهة الوطنية. وهو يدرك أيضًا أنّ تنفيذ هذه الجبهة لمهمّاتها بشكل جيّد يحتاج إلى نواة يسارية صلبة تضمن صيرورة الجبهة وثباتها في وجهتها المنشودة، وهذه النواة اليسارية لن تتشكّل وتقوم بمهمّتها من دون حزب شيوعي قوي ومعافى. لذا فإنّ عملا مكثّفا ومتوازيا للنهوض بالحزب وإنشاء حالة يسارية وتكوين جبهة وطنية ينبغي أن يتمّ، بحيث تشكّل كلّ حلقة، إن نجحت، دعما لإنجاح الحلقات الأخرى.

لكن قيام هذا النوع من التحالفات المنشودة يرتبط بالمراحل التي ستشهدها العملية الثورية في ظروف لبنان. فقد تقتصر التحالفات في مرحلة النضال الديمقراطي العام على أشكال بسيطة من التنسيق والتعاون والعمل المشترك حول قضايا معينة قصيرة الأجل أو تحالفات محدودة المكونات. ويستند الحزب في رسم سياسة

تحالفاته وتنفيذها إلى جملة من المبادئ والقواعد، وأهمّها التمسّك بموقعه الطبقي المستقل وبفهمه لواقع الاختلاف الطبقي والتفاوت في المصالح مع القوى المرشحة للتحالف معها، ورفضه قبول هيمنة أي طرف بالتلازم مع عدم سعيه للهيمنة على أحد .وفي هذا السياق يرى الحزب أن التناقض الرئيسي لا يختصر كلّ التناقضات في البنية الاجتماعية، ويعي وجود تناقضات ثانوية في محيط كلّ قطب من قطبي التناقض الرئيسي وبين أطرافه. وهو في ذلك سيسعى لمعالجة التناقضات الثانوية مع الحلفاء المحتملين على نحو لا يهدّد التحالف ولا تكون على حساب المصالح المشتركة. كما أنّه سيعمل على الاستفادة من التناقضات الثانوية لدى الطرف الآخر من التناقض الرئيسي لإضعاف جبهة الخصم الطبقي.

### ٣ – حول محدّدات التحالف وآلياته

ويدرك الحزب الشيوعي أن التحالف الطبقي ينطوي على معركة طبقية بين القوى المرشحة لدخوله. معركة تدور بين قوى طبقية مختلفة بمواقعها لكنها تتقاطع بمصالحها في مراحل معينة؛ وهذه المعركة تتمّ في إطار التحالف وليس خارجه. فبالنسبة إلى بعض هذه القوى يقتصر فعل التحرر على إضعاف الوجود الإمبريالي في بلادنا من دون المسّ بالقاعدة المادية لهذا الوجود، أي من دون تغيير في بنية علاقات الأنتاج، فيكون طموحها استبدال شبكة

علاقات خارجية بأخرى لتحسين شروط معالجة بعض المشاكل والمهمات ذات البعد القومي. أما تطلعاتنا للتحرر الوطني فهي لا تفصل بين المهمات الوطنية والاجتماعية بل تتعاطى معها كوجهين لعملية واحدة هي التحرر الوطني من الإمبريالية والرأسمالية التبعية في آن. هو نضال ضد البرجوازية الإمبريالية والبرجوازية التبعية.

إن النجاح أو الفشل في بناء التحالف يكون رهنا بمجرى الصراع داخل التحالف المفترض ارتباطا بالممارسات السياسية وليس بالمواقف الإيديولوجية. ومن الطبيعي في سياق هذا الصراع أن تبقى المشاكل والخلافات المرتبطة بتطور البلد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا موضوع صراع حول آلية التعاطي معها وطرق معالجتها، وهذا ما قد ينعكس تمايزا في مواقف الجماهير منها. من هنا أهمية النقد الذي ينبغي ان يصدر دائما عن يسار هذه القوى بسبب محدودية مواقفها الطبقية. فالصراع هو في الأساس صراع من أجل التأثير على هذه الجماهير وجذبها إلى الموقف الجذري، كونها جماهير تعاني من النظام وسياساته لكن ظروف تاريخية معينة دفعتها للموقع الذي هي فيه.

وفي هذا السياق يميز الحزب بين المحدّدات النظرية والمحدّدات السياسية للتحالف .فالحزب يعلن سعيه لتشكيل جبهة وطنية تقود عملية التحرر الوطني بالصيغة التي حددنا

مبادءها وأهدافها أعلاه. ولكنه في الوقت عينه يستند إلى المجرى الملموس للصراع الطبقي في عملية تحديد القوى وأشكال العمل المشترك من التنسيق إلى التعاون إلى البرنامج الجزئي إلى التجمعات المختلفة الأهداف والأطر كما يحصل الآن، ويكون معياره في هذا العمل الممارسات الفعلية للقوى السياسية ومدى تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على مسيرتنا النضالية. وبالتالي يصار إلى تشكيل هذه الجبهة عندما تتوافر الشروط والظروف الملائمة.

## ٤ -حول العلاقة مع القوى ذات الإيديولوجيا الدينية والقوى السياسية الأخرى - مبادئ الممارسة التحالفية-

يسعى الحزب الشيوعي اللبناني إلى مخاطبة واجتذاب جماهير الأحزاب الطائفية الحاكمة في لبنان، على الرغم من التباينات السياسية الكبيرة مع هذه الأحزاب، بممارساتها وسياساتها التي أوصلت البلاد إلى أفظع مراحل الانهيار. فهذه الجماهير تتألف، بمعظمها، من الطبقات الكادحة والفئات المتوسطة التي يجري استتباعها بالأيديولوجيات الدينية والمذهبية من جهة، وببعض التقديمات الزبائنية والتنفيعات من جهة أخرى. لكن، يبقى الهدف الأساسي للحزب في نضاله الجماهيري هو فكّ هذه الجماهير عن تلك القوى واستقطابها إلى النضال السياسي والاجتماعي التغييري العام.

وإنطلاقا مما تقدّم، ومن موقعه الطبقي، ورؤيته للمرحلة التاريخية، ومشروعه السياسي الهادف لتحقيق مهام التحرر الوطني والاجتماعي، يحدّد الحزب علاقته بالقوى السياسية المستظلة بالإسلام كإيديولوجيًا، والمعبّرة عن مواقع طبقية مختلفة، بما في ذلك مع حزب الله. وهو يرى أنّ حزب الله حزب سياسي يعبّر عن مصالح فئات واسعة ومتناقضة من اللبنانيين تغلب عليها فئات من البرجوازية الصغيرة وبعض البرجوازية المرتبطة بالإنتاج الوطني، إلى جانب فئات بورجوازية مرتبطة بالتجارة والنشاط العقاري. وهو يمارس مقاومة ضدّ «إسرائيل» والمخططات الإمبريالية في لبنان والمنطقة انطلاقا من فهمه الخاص، والمحدود طبقيا لخطر هذه المخططات، وفي حدود المصالح والمواقع التي يمثلها ويعبّر عنها. لكن التباين في المنطلقات الفكرية والمشروع السياسي ومفهوم المقاومة، لم يمنعنا من التقاطع حول مقاومة الاحتلال الصهيوني للبنان، وحول الموقف من الكيان العنصري المغتصب لفلسطين والذي يشكّل موقعاً متقدما للامبريالية في سعيها للسيطرة على المنطقة بمشاركة أدواتها؛ فنحن حزب مقاوم منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ومقاومتنا هي مقاومة وطنية تربط عملية التحرير بالتغيير وتعتبرهما قضية واحدة للتحرر الوطني والاجتماعي. أي إنها عملية لتحرير الأرض من الاحتلال، وقد ساهمت بذلك مساهمة طليعية رائدة، مثلما هي

عملية لتحرير الإنسان من الاستغلال الطبقي، وهو ما تجلّى بخاصة خلال الانتفاضة. ونحن نرى أن النظام القائم في لبنان يلعب دوراً مزدوجاً: فمن جهة، يشكل أداة للهيمنة الإمبريالية على لبنان عبر بنية علاقات الإنتاج الراسمالية التبعية، ومن جهة ثانية، هو أداة للاستغلال الطبقي الذي تمارسه البرجوازية المحلية على الغالبية الساحقة من اللبنانيين. أما حزب الله في لبنان فهو يفصل عملية التحرير عن عملية التغيير السياسي، ويقع في تناقض بين انخراطه في مواجهة مع المشروع الأميركي ذي الطابع الإمبريالي، وبين تبنّيه للرأسمالية التبعية في لبنان. وهو ما يؤكّد منطق التمايز عنه، وهو تمايز ذو منحى جذري وعن يساره، لأننا نواجه الإمبريالية والرأسمالية التبعية والنظام الطائفي، وبالتالي فنحن نختلف معه في موقفه المتمسك والمستفيد من النظام الطائفي، نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية، الذي كان من أقوى حماته خلال الانتفاضة، فضلاً عن الخلاف بين الحزبين حول وظيفة الدولة وهويتها كدولة علمانية ودولة مواطنة وعدالة اجتماعية مع ما يستتبع ذلك من تباين في المقاربات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الفساد والأحوال الشخصية والحريات وحقوق المرأة والتعليم الرسمي ونظم الحماية الاجتماعية والحركة النقابية والمسائل الثقافية. خلاصة القول، نحن نعتبر أن فرص حماية منجزات التحرير تبقى هشّة، ما لم يتمّ إحداث تغيير قاعدي على مستوى البنية

السياسية، أي على مستوى الدولة والنظام. ومع الإشارة إلى أن ما ينطبق على حزب الله ينطبق على العديد من القوى والتجمعات، المتشكّلة على أساس ديني أو طائفي، إذ إن التقاطع والتباين لا يتحدد انطلاقا من الخلفية الإيديولوجية حصرا، بل من موقعها في حقل الصراعات الطبقية.

من جهة ثانية، فإن حزبنا يؤكّد، على تعاونه مع القوى السياسية المقتنعة بضرورة تجاوز الطائفية كشكل تاريخي للنظام السياسي في لبنان لأنّه لا نجاح في مواجهة الإمبريالية من دون تحقيق إصلاحات وتغيير داخلي يبعد الطغمة المالية عن السيطرة السياسية. ومع أنّ الحزب ينطلق في نضاله من ترابط وجهي المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية، فإنّه لا يطرح هذا الترابط شرطًا للتحالف، بل يعتبره نقطة ينبغي أن يصل اليها التحالف عبر النضال المشترك، وهو قد يتحقّق أو لا يتحقّق ارتباطا بقدرة الحزب ونفوذ الطبقة العاملة.

### ٥ - الوضعية النظرية والعملية للتناقض الرئيسي

تحدّد العلاقة الكولونيالية (الاستعمارية) بنية علاقات الإنتاج والقوى المنتجة في البلد التابع إلى حدّ بعيد، كما تحدّد التناقض الأساسي الذي بدوره يحدّد البنية الطبقية ومعالم الصراع الطبقي، ويعطي الأخير طابع الصراع الوطني كونه يسعي إلى تحرير كل

البنية من السيطرة الخارجية. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية نظرية وعملية كبيرة في تحديد التناقض الرئيسي بما هو تناقض بين تحالفين طبقيين، يتمحور كل قطب فيه حول طبقة( البرجوازية والطبقة العاملة) بصدد السلطة السياسية، سواء على المستوى الوطني أو الأقليمي أو العالمي. فالسلطة السياسية هي الأداة الضرورية بيد القطبين النقيضين من أجل تحقيق الخيار الاجتماعي الخاص بكل منهما؛ إذ لا يستطيع التحالف الطبقي المسيطر من تجديد سيطرته من دون امتلاك السلطة السياسية وكل أجهزة الدولة. وبدوره لا ينجح التحالف الطبقي النقيض في عملية التغيير وتحقيق بديله الاجتماعي من دون انتزاع السلطة السياسية.

والسلطة السياسية على الصعيد الدولي اليوم هي سلطة الطغمة المالية العالمية الحاملة للعلاقة الكولونيالية (الاستعمارية)، وهذا ما يعبر عنه بالنظام الدولي المسيطر. أما على الصعيد الأقليمي فالسلطة السياسية هي سلطة وكلاء البرجوازية الإمبريالية حاملي علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية، وهي تتخذ شكل نظام إقليمي أو تحالف أو محاور مختلفة تتدخل في صياغة الانظمة والسلطات السياسية في الأقطار العربية المختلفة. وهذه السلطات هي جزء من هذا النظام العربي وتديرها برجوازيات تابعة وممثلة للبرجوازية الإمبريالية. أما على الصعيد الوطني فهي سلطة الطبقة

المسيطرة. على هذا الأساس يمكن تتبع وجود حدّ فاصل يخرق هذه المستويات الثلاثة بين قطبين طبقيين: من جهة، طرف يحتكر السلطة السياسية على المستويات كافة (النظام العالمي)، ومن جهة أخرى طرف نقيض هو طرف الطبقات المستغَلة على المستويات كافة وشعوب بأكملها وشرائح متضرّرة من منطق الرأسمالية الاحتكارية، وتنتشر في أوساط من الرجوازية الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الإنتاج المادي. من هنا يتحدد التناقض الرئيسي (السياسي) كونه تناقضاً بصدد السلطة السياسية بين هذين القطبين، حيث يتحدد كل طرف منهما ارتباطاً بالظروف السائدة للصراع الطبقي، في المستوى المعني، وبمضمون التغيير والمهمات المطروحة؛ هو تناقض بين حاملي علاقات الإنتاج الرأسمالية، الكلاسيكية والتبعية، من جهة، وبين القوى الساعية لتغيير هذه العلاقات ونقل المجتمع من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية، بين قوى الاستغلال والاضطهاد من جهة وقوى التحرر من جهة أخرى. ومن الجدير بالقول إن قطبي التناقض عرضة للتغير ارتباطا بممارسات الصراع الطبقي وبالتناقضات الثانوية وهو ما يشكل موضوع منافسة بين القطبين الدائمين في التحالفين: الطبقة العاملة من جهة والبرجوازية من جهة ثانية، من أجل جذب الفئات التي تقع طبقيا بين الطبقتين ومن أجل إضعاف الخصم.

# الجزء الثاني: التقرير السياسي

# القسم الأوّل: الوضع الدولي

## ١ - أزمة الرأسمالية العالمية وأبرز تجلياتها

على الرغم من الانتعاش النسبي الذي شهدته الرأسمالية إثر انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية في العام ١٩٩٠، وتوسيع نطاق سيطرتها في أوروبا الشرقية كما في مناطق مختلفة في العالم، ومحاولتها تكريس مقولة انتصارها الفكري والإيديولوجي ومزاعم نهاية التاريخ وسيادة الرأسمالية كنظام عالمي وحيد، غير أنّها سرعان ما عادت لمواجهة أزماتها البنيوية التي بلغت ذروتها مع انهيار الأسواق المالية في العام ٢٠٠٨، وما رافقها من انكماش اقتصادي في دول المركز الرأسمالي، وما تلاه من نسب نمو هامشية حتى اليوم. لقد تجلّت مظاهر تلك الأزمة من خلال ارتفاع الديون العامة والخاصة إلى مستويات غير مسبوقة، وفشل سياسات التحفيز الاقتصادي مقابل النمو السريع للدول الصاعدة، وتحديداً الصين التي أصبحت الاقتصاد الثاني في العالم.. يضاف

إلى ذلك ازدياد قدرة خصوم الولايات المتحدة على التأثير في مسار التطورات السياسية في الكثير من القضايا الدولية. ثم العودة التدريجية للشعوب وحركات التحرر الوطني والطبقة العاملة وقوى اليسار والنقابات للانتظام والعمل والتصدي لهجمة رأس المال المعولم والمحلّي. إن بروز التعددية القطبية وبشكل متسارع، جعل الولايات المتحدة تسعى إلى إدارة هذه الأزمة على النحو الذي يضمن قيادتها للنظام العالمي الراهن ذي القطبية الواحدة لأطول فترة ممكنة، مع بروز واضح لتخبّطها في مقاربة القضايا الدولية الكبرى حيث تجلّى ذلك من خلال السياسات التي اعتمدتها إدارة الرئيس السابق ترامب ومنها:

- التراجع المتدرج عن عدد من الاتفاقات الدولية الأساسية المرتبطة بالبيئة والمناخ، والاتفاقيات الدولية التي تضع ضوابط على الانبعاثات.
- التراجع عن اتفاقيات التجارة الحرّة عبر أشكال من الحمائية المتزايدة، بعد أن استفاد الخصوم وفي طليعتهم الصين والهند من العولمة والتجارة الحرة لدخول الأسواق العالمية.
- التنصّل الضمني من التزامات الدفاع المشترك عن حلفائها وتحميل شركائها في حلف الناتو كما في دول الخليج أعباءً مالية وعسكرية أكبر مقابل ذلك.

- التراجع عن الاتفاق النووي مع إيران على الرغم من إقراره في مجلس الأمن والتزام الأطراف المعنية به.
- الانسحاب من منظمة اليونسكو وبعدها وقف تمويل وكالة «الأونروا»، والانسحاب من منظمة الصحة العالمية .
- وفي حين أعادت إدارة الرئيس الحالي بايدن النظر بهذه السياسات، وعادت معها الولايات المتّحدة إلى سياسة الانخراط في المؤسسات الدولية، غير أن الاستراتيجية الأميركية العامة ظلّت كما هي حيث:
- تمارس الولايات المتحدة نهج العدوانية والضغوطات على دول العالم وشعوبه وفي هذا الإطار لجأت إلى توسيع نطاق العقوبات والتدخلات والتهديدات العسكرية، واستعمال سلاح النقد (الدولار) وقدرتها على السيطرة على التحويلات الدولية بهذه العملة، وسلاح التجارة والتعريفات الجمركية. واعتمدت الولايات المتحدة هذه الأدوات بشكل مرّكز كبديل عن الحروب المباشرة. وكانت أبرزها موجهةً ضد روسيا والصين وإيران وكوريا وفنزويلا وسوريا ولبنان وكوبا (التي تعاني عقوداً من العقوبات) وحتى ضد الشركات الخاصة التي صارت تنافس كبرى الشركات الأميركية في قطاعات الاتصالات (هواوي) والنفط وغيرها لقطع الطريق

على محاولات كسر الاحتكارالأميركي في مجال الإنتاج التكنولوجي.

- تصعيد المواجهة حول «بحر الصين الجنوبي»، التحالفات في الباسيفيك، التصعيد المتوتر مع روسيا، ، الانخراط في الحرب في سوريا واليمن...
- استعمال الإعلام كوسيلة لشيطنة الخصوم وشنّ الحروب المسبقة عليهم، وتمويل الحركات الموالية لها لضعضعة أمن الدول المنافسة واستقرارها، واستخدام الجيوش المحلية كاحتياط لاستبدال الأنظمة المنافسة كما الأنظمة الموالية المترهّلة.
- دعم الحركات الإرهابية والمتطرّفة في العديد من دول العالم، كأدوات للتفتيت وزعزعة الأمن والاستقرار ومسوّغات للتدخلات الدولية والإقليمية.

**٢ - الهيمنة الأميركية والأطلسية وأبرز سماتها**

تشكّل الهيمنة الشاملة والمعولمة هدفاً أساسياً للولايات المتّحدة الأميركية والقوى الإمبريالية، وهي ترتكز على الحروب المتواصلة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وخلق بؤر دائمة للتوترات، واستلاب القرار السياسي والاقتصادي للدول واستتباعها، لمصلحة الرأسمال المعولم في مواجهة مصالح

الشعوب، إضافة إلى الهيمنة الاقتصادية والنقديّة وهي ترتكز على «دولرة» النقد العالمي من دون حماية أو تغطية وذلك منذ انتهاء اتفاقية «بريتون-وودز» وإنهاء استعمال الذهب كاحتياط مقابل النقد، وهذا ما سمح باستعمال تلك العملة كوسيلة لفرض السياسات المالية على المصارف المركزية، والسيطرة على التحويلات. وعلى الرغم من المحاولات الجديّة والمتسارعة للتخلّي عن الدولار كعملة تبادل دولية بين عدد من الدول وأهمّها بين روسيا والصين، إلّا أنّ حجم تلك العمليات يبقى هامشياً بالنسبة إلى مجمل حجم التعاملات الدوليّة، ولا شكّ أن إحدى ميادين المواجهة المستقبليّة سيتمثّل في توسيع دائرة التداول بالعملات الوطنية في التجارة الدولية.

في هذا الإطـار، يطرح رأي آخر أسئلة حول مدى عمق الأزمة وبنيويتها في ظل استمرار التفوق الأميركي الراهن اقتصادياً وعسكرياً، ومدى قدرة الخصوم على تحقيق التطلعات لتكريس التحول الفعلي نحو التعددية. ويستند هذا الرأي إلى عدد من المؤشرات حول استمرار قدرة أميركا على الحروب والتدخل والهيمنة في العالم، واستمرار تصدر الشركات الأميركية عالمياً في حجمها ورأسمالها ونشاطها الاقتصادي حالياً، وقدرة رأس المال على تجاوز الأزمات التي يعانيها.

وفي هذا الإطار يكفي التوقف مليًا أمام نتائج أزمة كورونا في الولايات المتحدة وبعض أوروبا، ناهيك عن العديد من البلدان الأقل تأثيرًا اقتصاديًا وتكنولوجيًا، كي نفكر بدقة بإمكانية تضعضع التقسيم الدولي الرأسمالي بصورته التي كانت سائدة حتى سنوات قليلة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، في حين تمكّنت روسيا والصين من سدّ حاجاتهما ومن ثمّ تصدير القاحات. كذلك ثمة انهيارات في بنية العمالة وسوق العمل عمومًا في البلدان الرأسمالية الأكثر تأثيرًا بحيث برزت هشاشة السوق النسبية هذه ضمن اقتصاد دولي منهك بفعل الفايروس ونتائجه، ولكن أيضًا بفعل مضاربات الرأسمال المالي ورأسمالية الخدمات التكنولوجية ورأسمالية الخدمات السريعة المعولمة (أوبر، خدمات السوق الرقمية، أمازون، الخ) والتي أصبحت تحدد، بمستويات متعاظمة، تركيب سوق قوة العمل بالإضافة إلى فرض شروط العمل في هذه السوق.

**٣ - أزمة الديمقراطية البورجوازية**

تعاني الدول الرأسمالية الكبرى ارتباكاً بنيوياً مع احتدام أزمة الرأسمالية من جهة، وصعود اليمين المتطرف والعنصري في غير منطقة من العالم وتحديداً مع تقدّم التيار المحافظ العنصري الذي مثّله ترامب وجناحه في الحزب الجمهوري، وصعود التيارات

القومية المتطرّفة في أوروبا (اليمين المتطرّف في فرنسا وألمانيا وهولندا ومعظم دول الاتحاد الأوروبـي) وعدائها العنصري للمهاجرين والمسلمين وغيرهم، ووصول بعضها إلى الحكم (النمسا – هنغاريا)، ما ينذر بتبدّل الخارطة السياسية التي حكمت أوروبا لعقود لناحية سيطرة أحزاب يسار ويمين الوسط تحت مظلّة الاتحاد الأوروبي ، والذي يحتاج إلى استقدام المهاجرين من عمال وطلاب وباحثين. عملية التجديد الديموغرافي هذه هي حاجة ماسّة لتأمين استمرارية التفوق العلمي التكنولوجي، وسط الحاجة إلى قوة عمل أيضاً في الأشغال غير المتطلبة لتأهيل مرتفع وتكون قابلة لكثافة الاستغلال والضغط على أجور ومكتسبات الطبقة العاملة في هذه البلدان الرأسمالية نفسها من جهة ثانية.

كما ينعكس الصراع داخل دول المركز الرأسمالي قمعاً للقوى والتيارات المناهضة لها وتحديداً للأحزاب الشيوعية وقوى اليسار، بدءاً باستخدام «معاداة السامية» كحجة لقمع حركات التضامن مع فلسطين كما حصل في بريطانيا لإقصاء اليسار من قيادة حزب العمال وطرد قادته وشيطنتهم، وتجريم حملات مقاطعة اسرائيل في عدد كبير من الدول، وصولاً إلى سجن الصحافيين الذين يسربون المعلومات كما حصل في ملف «ويكيليكس» الذي فضح مراسلات ومحاضر من داخل الادارة الأميركية. كذلك يبرز

منحى معادٍ للشيوعية في العديد من الدول، حيث تحظر الأحزاب الشيوعية ويجري تجريم الانتماء إليها (أوكرانيا وبولندا، ...)، وسط سعي العديد من دول الاتحاد الأوروبي لإعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية لتهميش الدور التاريخي للاتحاد السوفياتي في هزيمة النازية، وتزوير التاريخ الذي ستتعلّمه الأجيال الصاعدة. يُضاف إلى ذلك الصعود الواضح للسياسات «الهوياتية» في العديد من البلدان، وبالتحديد في أوروبا وأميركا، وهي أساس للأفكار العنصرية القومية والدينية والتي تؤدي إلى انتشار ظواهر كراهية الأجانب والسود والمسلمين والأقليات الأخرى. في المقابل، نلحظ الموقف الأميركي والأوروبي من الهجرة، الذي يسعى إلى استقطاب العمال المهرة والمختصّين لخدمة الدورة الاقتصادية ومصالح رأس المال من جهة، وترك المهاجرين واللاجئين الهاربين من الحروب والقمع والجوع ليموتوا في عرض البحر (السوريون والليبيون، والأفارقة) من جهة أخرى. كذلك، ارتكزت استراتيجية الإدارة الأميركية على بناء الجدران على طول الحدود مع المكسيك لمنع العمال الوافدين، وسط تصاعد العنصرية ضد السود والمهاجرين العرب واللاتينيين وتصاعد القمع والتهميش والاستغلال الطبقي ضدهم. من جانب آخر، يبرز الإصرار الصيني على السير بخطى بطيئة لكن ثابتة في مجالات التصنيع والتكنولوجيا

وإحداث تفوق في مجالات الاتصالات والذكاء الاصطناعي وما يحمله من آفاق تطور مستقبلية، مترافقةً مع خطط الحزب الشيوعي الصيني لإرساء قواعد جديدة للسياسة الدولية على قواعد «المنفعة المتبادلة» والسلم والتقدم الاقتصادي خلال العقدين المقبلين. ولا شكّ أنّ المشاريع التي تقوم بها الصين، وأهمّها مشروع «الحزام والطريق» لبناء شبكة تجارة ونقل وبنى تحتية تربطها بالدول المحيطة بها في إطار «الحزام» وبكل دول المنطقة الأوراسية في إطار «الطريق» الذي يمتد من الصين إلى أوروبا مروراً بمعظم دول القارة الآسيوية وروسيا وشرق أوروبا وجنوبها، تشكّل مدخلاً مستقبلياً لتعزيز دور الصين التجاري والاقتصادي وبالتالي السياسي مع كل دول هذه المنطقة الشاسعة وشعوبها.

**٤ - أبرز التطورات والأدوار الدولية:**

شهد العالم تطورات سياسية متسارعة خلال السنوات الأخيرة، حيث استمرّت الولايات المتّحدة الأميركية في دورها القائد للتحالف الرأسمالي المعولم، الذي يضم إلى جانبها ركيزتين أساسيتين هما الاتحاد الأوروبي واليابان، وتحالفها العسكري المتمثّل بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يضم أيضاً تركيا وله علاقات تكاملية مع العدو الصهيوني. ففي السنوات

الأخيرة ارتكزت سياسات الديمقراطيين على تعزيز التحالف مع تركيا وجماعة الإخوان المسلمين في منطقة الشرق الأوسط، وبناء تسويات معينة مع إيران كما انعكس في الاتفاق النووي وتعزيز الوجود الأميركي العسكري في منطقة المحيط الهادئ لمواجهة الدور الصيني المستقبلي هناك، فيما يرتكز الجمهوريون على التحالف مع المحور السعودي الاماراتي والحدّ من الدور التركي واستخدامه في إطار أدوار محدودة ضمن هذا المشروع، وكذلك استعمال العقوبات الاقتصادية والتجارية بشكل واسع كبديل مؤثّر عن الحروب المباشرة لمواجهة جميع الخصوم في المنطقة والعالم. ولا يختلف التياران في دعمهما المطلق للعدو الصهيوني مادياً وعسكرياً لتعزيز تفوقه على كل دول المنطقة وضمان أمنه واستقراره، مع ضغوط حثيثة لفتح مسار التطبيع العلني مع العدو، وتصفية حقّ العودة من خلال مشروع صفقة القرن الجاري تنفيذها في المنطقة.

وإلى جانب مواجهة الصين وصفقة القرن وتعزيز التفوق النوعي للعدو في المنطقة، أولت الولايات المتحدة أهمية خاصة لعكس مسار تقدم قوى اليسار في أميركا اللاتينية، حيث نجحت في دعم وصول اليمين إلى السلطة في البرازيل، وأسهمت في تعزيز القوى المناهضة لليسار في فنزويلا ومختلف دول القارة، ودعمت

الانقلاب العسكري في بوليفيا، غير أن شعوب المنطقة أعطت ثقتها لليسار في العديد من الدول وأفشلت مشروع عودة اليمين، حيث عاد الاشتراكيون إلى الحكم في بوليفيا من خلال صناديق الاقتراع، وحمى الشعب الفنزويلي نظامه اليساري رغم العقوبات وانهيار الاقتصاد، بالإضافة إلى مبادرات الدول الحليفة لها لكسر الحصار، واستمر صمود كوبا التي نجح الحزب الشيوعي فيها بانتقال ديمقراطي لقيادة الحزب من جيل الثورة الكوبية مع فيدال وراوول كاسترو إلى جيل ما بعد الثورة الذي يحافظ على استمرارية النظام الاشتراكي فيها مع الرئيس الجديد ميغال دياز كانيل. ولا تزال كوبا تنال سنوياً دعماً دولياً من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تصوت ضد الحصار الأميركي الأحادي الجائر عليها، والذي يستمر رغم كل التنديد الدولي، ومن مؤشرات التضامن الأممي مع كوبا كان نجاحها في حشد حملة دولية واسعة نشطت لسنوات في مختلف دول العالم وأفضت إلى إطلاق سراح الكوبيين الخمسة الذين كانوا محتجزين لدى الأميركيين، في مقارنة صارخة مع كيفية تعاطي الدولة اللبنانية مع قضية الأسير جورج عبدالله، المحتجز قسراً في فرنسا والمهمل قصداً من السلطات اللبنانية.

فالانسحاب الأميركي من أفغانستان سيترك انعكاسات سياسية وأمنية وتغيرات جيوسياسية في طبيعة الاصطفافات والتحالفات

القائمة في منطقة آسيا الوسطى. فأميركا، التي تكبّدت حوالي ٢,٣ تريليون دولار وأكثر من ٢٢٠٠ قتيل و ٢١ ألف جريح من جنودها خلال عشرين عاماً من الاحتلال، دخلت الحرب تحت عنوان القضاء على الإرهاب وهزيمة حركة طالبان، وخرجت من البلاد تحت عنوان تسليم السلطة إلى طالبان بعد مفاوضات سياسية وأمنية استمرت لأعوام برعاية قطريّة، وشارك فيها قادة من المخابرات الأميركية. في هذا الإطار استحوذت طالبان على ما قيمته ٨٥ مليار دولار من السلاح الأميركي وهو أبعد ما يكون عن الصدفة أو الخطأ. إنّه ثمن لصفقة خرجت فيها قوات الاحتلال الأميركي مقابل «إعطاء الأمان» لطالبان وتثبيت اتفاق طويل معها وجعلها قنبلة موقوتةّ قابلة للانفجار باتجاه خصومها في المنطقة، حيث تترك لهم بؤرة متفجرة ليتحمّلوها هم. هذه هي طالبان نفسها التي دعمها الأميركيون وحلفاؤهم من أجل مواجهة الاتحاد السوفياتي ولمواجهة حكم حزب الشعب الديمقراطي الذي قرّب البلاد إلى المنظومة الاشتراكية، وأطلق خطط التنمية ومكافحة الفقر، وحرّر النساء من سطوة القوانين والعادات الاجتماعية التسلطيّة المتوارثة، وعمّم التعليم وأطلق دورات محو الأمية، وأرسل عشرات آلاف الطلاب الأفغان في منح إلى الدول الاشتراكية.

وشهدت دول الاتحاد السوفياتي السابق تطورات سياسية

سريعة في السنوات الأخيرة، حيث استطاعت روسيا تخطي حقبة الانهيار والتضعضع التي سادت في التسعينيات. ومع استعادة روسيا لدورها الخارجي المستند إلى حضورها السياسي الذي يستفيد من الإرث التاريخي للاتحاد السوفياتي، وإلى إمكاناتها العسكرية بشكل خاص إضافة إلى بعض النمو الاقتصادي الذي حققته، تمكنّت روسيا من لعب دور بارز في محيطها بدءاً من بناء تحالف أوراسي ضمّ معها كلاً من أرمينيا وبيلاروسيا وقيرغيزيا وطاجكستان وكازاخستان، وصولاً إلى بناء تحالف استراتيجي مع الصين سياسياً واقتصادياً وتجارياً، توّج باتفاقات ضخمة في مجال تصدير النفط والغاز وفي إطلاق تحالفات دولية مع مجموعة البريكس وشنغهاي. كذلك واجهت روسيا النفوذ الأميركي المتصاعد على حدودها وتحديداً في أوكرانيا وجورجيا حيث استعادت شبه جزيرة القرم ذات الأغلبية الروسية، ودعمت القوى المعارضة في هذين البلدين. وعلى الجانب الآخر وسعّت روسيا من علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي وبنت شبكة عنكبوتية من أنابيب الغاز والنفط التي تصل إلى الأسواق الأوروبية بالتعاون مع تركيا جنوباً وألمانيا شمالاً، اللتين توجد لهما مصلحة كبيرة في التعاون مع روسيا في مجال الطاقة رغم المعارضة الأميركية الشديدة، وهذا ما أسهم في إنجاح مساعي روسيا في التحول إلى المصدر الرئيسي لدول

أوروبا في مجال الطاقة وأعطاها أوراق قوّة سياسية. وعلى الصعيد الدولي، وسعت روسيا علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول الناشئة ومنها ايران ومصر وفنزويلا إلى جانب تركيا والهند والصين والبرازيل، وانخرطت معها في مشاريع مشتركة مرتبطة بالطاقة النووية والتسلح والصادرات الزراعية وغيرها.

وفي منطقتنا، وعلى الرغم من إضعاف الـدور الروسي التاريخي في ليبيا إثر تدخّل حلف الناتو عسكرياً فيها لتغيير النظام، لعبت روسيا دوراً كبيراً إثر دخولها العسكري المباشر إلى جانب سوريا ونجاحها في تثبيت سيطرة الدولة السورية على جزء كبير من أراضيها وتحجيم الدور الأميركي والتركي فيها. وكان لروسيا دورٌ رئيسيّ في موضوع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ الذي ينص على الحل السياسي للأزمة السورية، وسعيها ضمن مفاوضات سوتشي واستانا لتثبيت الهدنة ووقف الاقتتال مستندةً إلى علاقاتها العميقة مع كل من ايران وسوريا وتركيا. ويعتبر ملف الحل السياسي وصوغ الدستور الجديد وإتمام التسوية في سوريا أولوية في رؤية روسيا ودورها في المنطقة. على الجانب الآخر، طورت روسيا علاقاتها مع العدو الصهيوني، حيث تطمح إلى تعزيز هذه العلاقات واستعمال نفوذها مستقبلاً للعب دور الوسيط في الصراع العربي الاسرائيلي على قاعدة السلام وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي

هذا الإطار، يكتسب الدور الروسي أبعاداً معقّدة لجهة إضعاف الدور الأميركي والحدّ من نفوذه في منطقة شرقي المتوسط، مع الحفاظ على أمن العدو ومصالحه من جهةٍ أخرى، وفق براغماتية كبيرة تستند إلى فكرة محورية تقول بأنّ الحروب والفتن والاقتتال هي مصلحة أميركية لإعاقة تقدّم الخصوم، فيما الحلول السياسية وإطفاء الحرائق تصب في مصلحة الدول الصاعدة وتتيح لها التقدم وتوسيع قاعدة حضورها وعلاقاتها. لكن تبقى مسألة تمكّن روسيا من القيام بهذا الدور محكومة بحدود تأثيرها في شؤون المنطقة الأكثر تعقيداً والأكثر كلفةً بالنسبة إلى قدراتها الاقتصادية والمالية والاستراتيجية.

وفي حين تتلاقى أهداف الصين الاستراتيجية مع الأهداف الروسية بشكل عام، تبقى الأولوية الصينية قائمةً على تعزيز الاقتصاد والارتقاء بالتقدم الهائل الذي حققته في قدراتها الصناعية في المجالات التي تستند إلى التكنولوجيا الصغيرة والمتوسطة نحو الصناعات التكنولوجية المتقدمة وتحديداً في مجالات الذكاء الاصطناعي والاتصالات (شبكة الجيل الخامس). وشكّلت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على شركات الاتصالات الصينية محفزّاً اضافياً لتسريع وتيرة الانتاج المحلي التكنولوجي في الهواتف والحواسيب والبرمجيات، بهدف تحقيق

الأمن التكنولوجيّ. وتنص مقررات المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الصيني على تحقيق تقدم اقتصادي ينعكس على الرخاء الاقتصادي للشعب الصيني في السنوات القليلة المقبلة حتى عام ٢٠٣٠، واستكمال المسيرة الضخمة التي تمثلت بانتشال مئات الملايين من تحت خط الفقر باتجاه القضاء النهائي على الفقر، قبل الدخول في مرحلة تعزيز الاشتراكية، وتحوّل الصين إلى قوة عالمية في السياسة كما في الاقتصاد بحلول منتصف القرن. وقد شكلت الدورة الأخيرة للجنة المركزية محطة تاريخية لما اتخذته من القرارت المؤثرة ومن بينها مضاعفة الاستثمارات في التكنولوجيا سبعة عشر ضعفاً وكذلك الانتقال من المؤشرات الكمية إلى المؤشرات النوعية للتطور ( تشجيع الاستهلاك المحلي بدل مؤشر النمو) وإعادة النظر بالسياسة الديموغرافية لجهة زيادة النسل. غير أنّ هذا المسار لن يكون سهلاً، حيث تعمل الولايات المتحدة على إعاقة هذا التقدم عن طريق افتعال المشاكل والعقوبات والحروب التجارية على الصين من جهة، واستغلال المشاكل الناشبة في الصين لتعزيزها ضد الدولة الصينية من جهة أخرى، مثل مسألة الخلافات القائمة في هونغ كونغ حول الدستور والصلاحيات، وتسليح تايوان ودعم القوى الانفصالية عن البرّ الصيني، واختلاق قضايا حول الأقلية المسلمة في الصين وتنظيم حملات دعائية

واعلامية ضدها في العالم الاسلامي عموماً. وكلما تقدمت الصين في تحقيق استقلاليتها التكنولوجية وتفوقها الاقتصادي وتوسيع دورها السياسي، سوف تزداد الضغوط والعقوبات الأميركية والغربية عموماً. وفي هذا الاطار تعمل الصين، بشكل أساسي مع روسيا، على تطوير أنظمة تبادل تجارية من دون استعمال الدولار، خصوصاً مع دخول اليوان كعملة احتياطية في عملات صندوق النقد الدولي، وعلى تعزيز الذهب كاحتياط للعملات الصعبة بدلاً من الدولار من خلال مواجهة لا تزال في بداياتها الأولى، في اطار الرد على السياسات الأميركية. وعلى صعيد منطقتنا، تبدي الصين اهتماماً في تعزيز طريق الحرير، وفي علاقاتها التجارية والسياسية مع مختلف دولها، من دون اهتمام عميق في تعزيز حضورها السياسي الداخلي فيها حتى اليوم، وتحافظ على علاقاتها مع مختلف القوى على اختلاف تناقضاتها، مع الاشارة إلى دعمها السياسي للدور الروسي في سوريا كما برز في مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إضافة إلى الاتفاق الاستراتيجي مع إيران الذي تفوق قيمته نصف ترليون دولار.

وشهدت السنوات الماضية تفاقم أزمة الاتحاد الأوروبي بعد انسحاب بريطانيا منه، وصعود اليمين القومي الرافض للاتحاد، ووصول حكومات مناهضة للوحدة الأوروبية في كل من ايطاليا

والنمسا وهولندا وهنغاريا، إلى جانب تعاظم الديون العامة لدول الجنوب الأوروبي، حيث تواجه عدة دول أزمة حقيقية تشبه الأزمة اليونانية في ظلّ تحكّم ألمانيا بالقرار المالي للاتحاد ورفضها شطب ديون أي من الدول المأزومة. وبرزت في أزمة الكورونا نزعات قومية ووطنية حيث عملت كل دولة على معالجة أزمتها وتأمين مواردها ولو على حساب الدول الأخرى فيه، ما يشكّل فعلياً مساراً انحدارياً يشهده الاتحاد. وفي هذه الأجواء، تمكّن اليسار في كل من اسبانيا والبرتغال، وبمشاركة من الأحزاب الشيوعية فيهما من الاطاحة بحكومات اليمين التي تعاقبت لعقود على الحكم فيهما، فيما فشل اليسار اليوناني (سيريزا) فشلاً ذريعاً في تجربته في الحكم، واعتمد سياسات اليمين نفسها تحت ضغط المصارف الأوروبية والتي لم يعارضها عملياً سوى الحزب الشيوعي اليوناني المناوئ له، فدفع الشعب اليوناني أعباء الانهيار وخسر سيريزا في الانتخابات التي تلت.

أمّا مجموعة دول البريكس، فهي تشكل تحالفاً اقتصادياً بشكل أساسي تنضوي فيه كل من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. غير أن السنوات الأخيرة شهدت وصول اليمين القومي المعادي للصين كما للمسلمين إلى السلطة في الهند وإعادة تأجيج الصراعات العسكرية الحدودية، واليمين العنصري الملتصق

بالرئيس ترامب في البرازيل، ما يضعضع الأساس السياسي لهذا التحالف، رغم تقاطع المصالح الاقتصادية بين دوله، كدول صاعدة. ومن الضروري الاشارة إلى نجاح الشيوعيين في النيبال في الوصول إلى الحكم بعد توحّد الماويين والشيوعيين في حزب شيوعي واحد، وعودة اليسار (الحركة الاشتراكية) إلى الحكم في بوليفيا عبر صناديق الاقتراع بمواجهة الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس السابق ايفو موراليس، إلى جانب تصويت الشعب التشيلي على صوغ دستور جديد يلغي الدستور القديم الذي وضعه الديكتاتور السابق بينوشيه. إن استغلال الرأسمالية المفرط لكوكب الأرض قد أدى إلى تغيرات مناخية سوف تشكل خطراً داهماً على البشرية في المستقبل القريب، كما أدّى الاستغلال المكثّف للعمال إلى محاولة إحلال الانتماء الإثني والديني والجنسي والعنصري بينهم بديلاً للصراع الطبقي، وهو ما رفع بشكل حاد مستويات العنصرية اليوم، وجعلها مرادفاً طبيعياً للرأسمالية ولنظام الاستغلال الطبقي في العالم كما تبيّن أكثر فأكثر في السنوات الماضية.

### ٥ – وباء كورونا وأزمة النظام الرأسمالي العالمي

صحيح القول بأن مرحلة ما قبل كورونا ليست كما بعدها؛ فأزمة الرأسمالية تتفاقم مع ازدياد معدلات الفقر والبطالة وتراجع

معدلات النمو والركود الاقتصادي، ومع التنامي المتسارع للقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية للدول الصاعدة، حيث ترسّخت شيئاً فشيئاً التعددية القطبية مع بدء تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة في العالم.

لقد فضحت أزمة «كورونا» الطبيعة الطبقية المتوحشة للنظام الرأسمالي الذي بات يتهدد مصير البشرية جمعاء، في تجريده الإنسان من انسانيته وانتمائه الاجتماعي، متسبّباً بموت آلاف البشر يومياً بفعل الوباء، وبمعاناة الملايين من العمال والفقراء جوعاً وفقراً وبطالة نتيجة الاستغلال الطبقي والاجتماعي. وبرز واضحاً بأن القوى الاجتماعية التي خاضت معركة التصدي للكورونا كانت تضمّ العاملين في القطاعين الصحي والاجتماعي بشكل أساسي، من أطباء وممرضين وممرضات وعمال ومتطوعين، فيما سعت المؤسسات الخاصة ومنها المستشفيات إلى تعزيز ربحيتها كما حصل في لبنان. وهذا يعزّز الطرح السياسي المنادي بأهمية دور القطاع العام والدولة عموماً في إدارة المجتمع والاقتصاد، بخلاف القطاع الخاص والاحتكارات التي يتركّز همّها الأساسي على اقتناص الأرباح. كل ذلك يضع معركة مكافحة كورونا في إطار الصراع الذي تخوضه الطبقة العاملة والإنسانية جمعاء ضد النظام الرأسمالي، لاسيّما بعد الفشل الذريع في احتواء الجائحة وتأمين الشروط الصحيّة اللازمة

لحماية المجتمع وإنقاذه خصوصاً في دول المركز (الولايات المتحدة – اوروبا – انكلترا...). في المقابل سجّلت الصين وكوبا وفيتنام وبعض الدول التي ورثت نظماً صحيّة من المنظومة الاشتراكيّة، فعالية ونجاحات سياسية وإنسانية في مواجهة انتشار الفيروس، على الصعيدين الصحي والتضامني سواء لجهة تأمين العلاج والمتابعة والإجراءات المنظّمة في الداخل أو لناحية ابتكار اللقاحات وتقديم المعونات إلى الدول المنكوبة الأخرى، بعكس دول المركز الرأسمالي التي فرّطت بكل شيء لمصلحة ربحيّة رأس المال، وفي المقدمة منها صحة الإنسان وحياته.

## ٦ – موقف الحزب ودوره على الصعيد الدولي

إن المهمّة المطروحة على الحزب الشيوعي اللبناني في نضاله الأممي هي تعزيز التواصل وتعميقه، والتعاون مع قوى شعبية وسياسية، لديها برامج تتقاطع مع رؤية الحزب ومن الموقع النقيض للسائد، في طبيعة المواجهة وفي مشروعها. وفي هذا الإطار يعمل الحزب ضمن «لقاء الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمي» كإطار أممي تنخرط فيه عشرات الأحزاب الشيوعية والعمالية، بما فيها أحزاب حاكمة، ينبغي الاستفادة من تجاربها المحققة والتفاعل والتعاون معها، في دول مثل الصين وكوبا وفيتنام والنيبال وغيرها،

وبشكل أساسي أيضاً أحزاب معارضة عاملة في دول المركز الرأسمالي كما في دول الأطراف. وعلى الصعيد الإقليمي، يشكل «اللقاء اليساري العربي» و«لقاء الأحزاب الشيوعية العربية» و«لقاء اليسار المتوسطي» أطراً تعمل فيها عشرات الأحزاب الشيوعية واليسارية الصديقة، ويتمتّع فيها الحزب الشيوعي اللبناني بحضور فاعل ووازن، ويشارك في هيئاتها القيادية والتنسيقية كافةً.

يوجد رأي يقول بأنّه في سياق تحالفاتنا الدولية والإقليمية والمحلية، علينا أن نأخذ بالاعتبار ما يلي: النضال التحرّري لا ينفصل عن اهداف التغيير السياسي، ومن مفهومنا العلمي للمواجهة ينبغي عدم الفصل بين مهام التحرّر ومهام التغيير في بنية النظام، الا إن لكل مرحلة ظروفها وتقاطعاتها وتحالفاتها من قوى اجتماعية وسياسية مختلفة، فللنضال التحرري قواه الاجتماعية وتحالفاتها، والنضال من أجل بناء الوطن الديمقراطي العلماني له تحالفاته، وكذلك البناء الاشتراكي له تحالفاته الأخرى، فمهام التحرّر الوطني تستقطب قوى اجتماعية وسياسية ليس بالضرورة أن تكون شريكة في مرحلة البناء التغييري للمجتمع، كما أنّ مرحلة التغيير ستلقي على عاتق الأكثرية الشعبية ذات المصلحة في التغيير تحالفاً اجتماعياً قد لا يكون متطابقاً لشكل التحالف الذي قد ينشأ في مرحلة التحرّر الوطني.

دولياً وإقليمياً، يرى الحزب ضرورة المبادرة لإطلاق أوسع شبكة من التفاعل والعمل المشترك، بالتعاون مع قوى اليسار وحركات التحرر الوطني، وبمختلف السبل والوسائل، بهدف تغيير موازين القوى:

- في وجه الإمبريالية والرأسمالية والصهيونية والأنظمة التابعة، وأشكال حكمها المحلية داخل كل بلد.
- معركة للتحرر الوطني والطبقي من خلال رفض التبعية وكسر الهيمنة، والحفاظ على الثروات، والتنمية والحرية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، ولإطلاق خطط التقدم والتنمية.
- تبقى الاشتراكية هي الأفق الاستراتيجي المشترك والأساس في المواجهة والبديل في مواجهة أزمة الرأسمالية.

فوسط التنوع الكبير في الحركة الشيوعية العالمية، وتراجع العديد من الأحـزاب في بلدانها والانقسامات التي أدّت إلى تشظّي بعضها، وانكفاء بعض الأحزاب الشيوعية الكبرى عن العمل الأممي المباشر والمشترك والتقوقع في إطار النضال ضمن الحدود الوطنية، وتحوّل أحزاب اشتراكية وحركات تحرر حليفة نحو الليبرالية وتسليمها بحالة الهزيمة الفكرية والسياسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمراجعات التي أجرتها، وبالتالي كلّ هذه الظروف تضعف القدرات الذاتية على المواجهة وعلى

تشكيل قطب عالمي بديل. لكنّ المهمة الآنية اليوم هي في تعزيز التضامن الأممي والنضال المشترك في سياق أطر تعمل لإنضاج الظروف لبناء الاشتراكية، أطر مناهضة للإمبريالية ومناهضة للرأسمالية تتحد من خلالها الحركة الشيوعية لتجذير المواجهة وإطلاق برنامج عالمي راهني للتغيير، وبناء البديل النقيض للنظام الرأسمالي العالمي السائد.

# القسم الثاني: الوضع الإقليمي

## ١ – السمات العامة للواقع الحالي

تشهد منطقة الشرق الأوسط اليوم حالة من الصراع المفتوح في أكثر من ساحة، في ظلّ احتدام الصراع على المستوى الدولي، وتوجد مؤشرات جدّية في السنوات الأخيرة حول تغير في موازين القوى لمصلحة القوى المناوئة للولايات المتحدة؛ فالمنطقة شهدت إحدى أعنف الحقب التاريخية في العقود الأخيرة، وتمثّل ذلك في حرب الخليج الأولى والثانية ومن ثمّ الاحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣ وما تلاه من صعود للمقاومة العراقية من جهة ولحالات الاقتتال المذهبي وصعود التيارات الأصولية والإرهابية من جهة أخرى، إضافةً إلى الحروب والاعتداءات المتكررة الفاشلة عسكرياً وسياسياً التي شنّها العدوّ الصهيوني على لبنان وصولاً إلى عدوان تموز في العام ٢٠٠٦. وخلال الفترة نفسها، تعزّز التدخّل الإيراني على امتداد المنطقة من خلال القوى

والأحزاب الموالية وتحديداً في لبنان وسوريا والعراق واليمن، كما تعزّز النفوذ التركي المستند إلى حركة الإخوان المسلمين والحضور التركي المباشر في كل من العراق وسوريا وليبيا. وبعد التدخّلات الدولية المتعددة في سوريا، ومن ثمّ انخراط روسيا المباشر بالتعاون مع الدولة السورية، صارت المنطقة عملياً ساحة صراع حقيقيّة وقاسية بين قوى دولية وإقليمية، وسط تراجع حاد لأدوار الدول العربية الأساسية مع انكفاء مصر منذ توقيع السلام مع العدو الصهيوني، وانهيار الجيش العراقي وتفكيكه بعد الاحتلال، وانحسار دور سوريا في ظلّ الحرب التي أتت بنتائج مدمّرة عليها عموماً.

وعانت منطقتنا من عدوانية عسكرية صهيونية وأميركية (وبمشاركة دول أطلسيّة)، انخرطت فيها بعض الحكومات العربية والإقليمية، بهدف كسب السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على المنطقة. وعملت العديد من القوى الإقليميّة على تصعيد الصراعات المذهبية والقومية ما أدّى إلى إضعاف وتهميش الصراع الوطني ضد الصهيونية والاحتلال والهيمنة والصراع الاجتماعي والطبقي داخل كل دولـة. وفي ظلّ هذه الصراعات الضيّقة والتدخلات الإمبريالية والاقليمية، وغياب المشروع الوطني القادر على توحيد شعوب المنطقة عموماً، دخلت بعض دول المنطقة في

أتون التفتيت حيث جرى تقسيم كل من السودان واليمن، ووصلت دول أخرى إلى حافة التقسيم مثل العراق وسوريا وليبيا، ودخلت معظم دول المنطقة في حالة انقسام شعبي واجتماعي عميق على أسس مذهبية وقومية، ما ينعكس سلباً على تقدمها وتطورها السياسي. وفي هذا الإطار استعمل الأميركيون أيضاً، إلى جانب التدخلات العسكرية وتأجيج الصراعات المذهبية والقومية، سلاح الضغط السياسي والحصار والعقوبات وإقصاء بعض الدول عن السوق المالية والتجارية الدولية مثل العراق ثمّ سوريا وإيران والسودان بهدف إجبارها على القبول بتسويات تحفظ لها بعض مصالحها، وانعكس ذلك بشكل قاسٍ على شعوب هذه الدول التي تعاني اليوم الفقر والانهيار الاقتصادي، إلى جانب الصراعات السياسية الداخلية وفساد الأنظمة ومذهبيتها واستبدادها وتبعيتها.

لقد خاضت شعوب المنطقة ودولها إجمالاً صراعات من أجل التصدّي لهذا المشروع ومنع اكتمال تنفيذه وسط تنامي دور إيران وروسيا وتعارض مصالح تركيا مع الولايات المتحدة، ما أدى إلى خلق حالة من التوازن الاستراتيجي والمراوحة في الحلول السياسية المحتملة للأزمات القائمة، مع هزيمة الجماعات الإسلامية المتطرفة في سوريا وفشل العدوان السعودي الإماراتي على اليمن في تحقيق كامل أهدافه، وصمود الشعب الفلسطيني

المستمر في وجه الاحتلال ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية. لكنّ التطوّر الخطير الذي برز هو موجة التطبيع التي أطلقتها الأنظمة العربية مع العدو الصهيوني والتي تشكّل ذروة الخيانة العربية، وتحديداً الاتفاقيات الأخيرة التي أقامتها كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب لتنضم إلى الدول التي سبقتها مثل مصر والأردن وربّما تمهّد لدول عربية أخرى، وتفتح باب التفاوض اللبناني – الاسرائيلي حول ترسيم الحدود البحرية في اطار مفاوضات برعاية أميركية. ويأتي كل ذلك في سياق الخضوع للإملاءات الأميركية وتنفيذ خطة صفقة القرن الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية.

كما برز واضحاً على امتداد منطقتنا العربية، تنامي الصراع الطبقي فيها كتعبير عن أزمة الأنظمة القائمة، من نظم ملكية وعسكرية وليبرالية ودينية واستبدادية ومذهبية، وفشلها في حل التناقضات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية، والاستغلال الاجتماعي الحاد القائم وتبديد الثروات، وقد برز ذلك مؤخراً بشكل رئيسي في انتفاضات السودان والعراق ولبنان وعدد من دول المنطقة. لم تكتمل هذه الانتفاضات عموماً، وفشلت في إحداث تغييرات على مستوى بنية النظام رغم حدوث تغيرات شكلية في بعض هذه الدول. لذلك بقيت الغلبة قائمة لمصلحة الجيوش

المدعومة خليجياً وأميركياً من جهة والقوى الاسلامية كجماعة الاخوان المسلمين من جهة أخرى، فانعكس ذلك في إجهاض الانتفاضات ومنع تحوّلها إلى ثورات وطنية ديمقراطية، بالمحافظة على جوهر النظم السياسية، واستبدلت وجوه بوجوه أخرى، وسلّمت السلطة إلى الجيوش لتحقيق ذلك (مصر والسودان أنموذجاً). من ناحية أخرى، لقد شكلت الانتفاضات العربية مرحلة تاريخية مميّزة حيث مكّنت شعوب المنطقة من كسر حاجز الخوف واحتلال حيّز سياسي ومكاني سواء على مستوى الخطاب السياسي المعارض المستجد أو لجهة اللجوء إلى الشارع كأداة للتعبير وللدفع باتجاه التغيير. ومن المؤكد أن كسر حاجز الخوف في مواجهة قوى الاستبداد والتبعية والعسكر والاسلام السياسي فتح أفقاً جديداً لهذه الشعوب التي صارت جزءاً أساسياً من حالة الصراع السياسي الدائرة في منطقتنا. ووسط كل هذه التحولات التي تختزن آفاقاً وإمكانيات مستقبلية، يبرز صراع حقيقي على قيادة وتأطير حالة الاعتراض الشعبي بين القوى الليبرالية (الاسلام السياسي والقوى المرتبطة بالغرب) وبين قوى اليسار والتقدم التي تربط في مشروعها بين مسائل التغيير السياسي والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني.

## ٢ - القضايا العربية

تبقى القضية الفلسطينية هي القضية المركزية والجامعة لنضال شعوبنا العربية وقوى التحرر والتقدم في العالم، من أجل إقامة الدولة الوطنية على كامل التراب الفلسطيني، وعاصمتها القدس وحق العودة لجميع اللاجئين. وفي هذا الإطار، جاءت «صفقة القرن» كخطوة في مسار خطير يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وتكريس السيادة الصهيونية، من خلال ضرب حق العودة وتوطين اللاجئين في دول اللجوء ونقل السفارات إلى القدس وإقرار قانون يهودية الدولة وضم الجولان والتمهيد لضم الضفة الغربية وتضييق الحصار على غزة، وفتح قنوات التطبيع العلني الواسع، السياسي والتجاري، مع بعض الدول العربية، وما كان لهذا المسار أن يشقّ طريقه بسهولة لولا الانقسام الفلسطيني.

يكاد يكون عهد ترامب من أكثر العهود التي دعمت الكيان الصهيوني، فمنذ انتخابه، والقضية الفلسطينية تشهد ازدياداً في حدّة الهجمة الأمريكية عليها في محاولة لتصفية القضية نهائياً. فمن اعلان نقل سفارة الكيان الصهيوني من تل أبيب إلى القدس وبالتالي تكريس القدس كعاصمة دولة «إسرائيل» إلى خفض مساهمة الإدارة الاميركية في تمويل وكالة «الاونروا»، مروراً بإغلاق مكتب منظمة

التحرير الفلسطينية في واشنطن وإعلان ترامب اعترافه بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل، وانتهاءً بمؤتمر البحرين (حزيران ٢٠١٩). الجدير ذكره أنه خلال السنوات الأربع الأخيرة، تزايدت أشكال الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية واستمر تهويد القدس وإطلاق العنان للمستوطنين الإسرائيليين للعربدة في مناطق فلسطينية عديدة، وطبعاً كل هذا بدعم أميركي واضح وسط سكوت المجتمع الدولي عن هذه الانتهاكات. جرى هذا ويجري في ظلّ حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة مستمر منذ عام ٢٠٠٥.

في موازاة الهجمة الاميركية على القضية الفلسطينية مدعومةً من بعض دول الخليج العربي والتي وصل بها اشهار حدّ التطبيع بشكل علني، تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية سواء أكان اهتماماً رسمياً أو شعبياً بسبب عدد من الظروف السياسية التي تشهدها بلدان المنطقة. الا أنّ ثمة عوامل ساهمت في توسيع الدعم الدولي لها ومن أهمها الدور المتنامي لـ«حركة مقاطعة إسرائيل» المعروفة عالمياً بالـ BDS كما شهدت السنوات الأخيرة تنامي قدرات المقاومة الفلسطينية (كماً ونوعاً) مما شكّل قوة ردع حقيقية وأدّت في أكثر من محطة إلى تقييد رغبة حكومة نتنياهو بشنّ حرب واسعة على قطاع غزة. والمرّة الأخيرة التي شنّ فيها العدو الصهيوني حرباً واسعة النطاق على غزّة كانت خلال صيف

عام ٢٠١٤. وليس أقلْ أهمية كان ابتداع الفلسطينيين لأساليب نضالية مبتكرة وحديثة خلال السنوات الماضية، كما شهدت الضفة الغربية عمليات بطولية عديدة في استعادة لمشهد تكامل النضال الفلسطيني بين الضفة وقطاع غزة.

الّا أنه وعلى الرغم من التطورات المفصلية التي شهدتها القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من ازدياد الهجوم الصهيوني- الاميركي عليها، الا أنّ هذا للأسف لم يؤد إلى تحقيق المصالحة الداخلية المنشودة بين حركتي فتح وحماس وباقي فصائل منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية. وفي هذا السياق، جرت محاولات حثيثة في السنوات الماضية، وبخاصةً خلال عام ٢٠١٧، لتحقيق تلك المصالحة إلّا أنها بقيت وعوداً مؤجلة في ظلّ تعنت كلا الفريقين ومحاولتهما تحقيق أكبر قدر من المكتسبات السياسية، وبحكم التبعية السياسية التي يغرق فيها طرفا النزاع وتغليبهما تبعيتهما لقوى إقليمية ودوليّة على حساب القضية الفلسطينية. انّ حالة الوهن التي أصابت الجسد الفلسطيني أثرّت في عدم استثمار أوراق القوة التي ذكرناها أعلاه لمصلحة القيادة السياسية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، استمرت السلطة الفلسطينية في التزاماتها المبرمة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي بموجب اتفاق أوسلو واستمرّ التنسيق الأمني في الضفة الغربية على الرغم من اعلان الرئيس الفلسطيني، وفي

أكثر من مناسبة عن التوقف عن هذا التنسيق. يعتبر حزبنا في هذا المجال أنّ تحقيق الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب الفلسطيني يقطع الطريق أمام الكيان الصهيوني للمضي قدماً في اعتداءاته على الفلسطينيين، ويشكّل أساساً لبرنامج وطني شامل تشكّل المقاومة فيه، بمستوياتها العسكرية والسياسية والشعبية، أساساً لمرتكزاته.

وشكّل الانتصار الوطني الفلسطيني خلال العدوان الصهيوني في أيار ٢٠٢١، والذي بدأ في محاولة لتهجير أهالي الشيخ جراح في القدس وصمودهم، ومن ثمّ انخراط الفصائل الفلسطينية في المواجهة من قطاع غزة، ومن بعدها في الانتفاضة الشعبية التي واجهت الاحتلال داخل أراضي ٤٨ وفي الضفة الغربية، محطة فاصلة في تاريخ المواجهة الوطنية الفلسطينية مع الاحتلال. ومن أهم المفاعيل السياسية هي وحدة الشعب الفلسطيني على خيار مقاومة الاحتلال، ووحدة أشكال المواجهة المسلحة والشعبية على امتداد فلسطين، واستنهاض الشارع العربي الذي هبّ لمناصرة القضية الفلسطين في عدد كبير من البلدان ومنها لبنان، وصولاً إلى تصاعد الحالة السياسية والشعبية المتضامنة مع فلسطين في كل العالم وبالتحديد في اوروبا وأميركا، وتشكيلها حالة اسناد سياسي ضاغط على حكوماتها لوقف الدعم المفتوح للكيان الصهيوني. كما شكّلت هذه الوحدة الفلسطينية وعمقها العربي والدولي ضربة

قاسية لمشروع صفقة القرن بحيث صمد اهالي القدس وهب أهالي الجولان وجنوب لبنان والأردن والداخل والضفة وغزة، ليشكلوا وحدة شعبية أطاحت، ولو مؤقتاً، بإمكانية نجاح هذا المشروع. كما شكّلت الامكانات العسكرية المتعاظمة لدى المقاومة الفلسطينية وتشكيل غرفة عمليات مشتركة فيما بينها تصاعداً في قدرتها على مواجهة آلة الحرب الصهيونية المجرمة.

لطالما اعتبر حزبنا أن الكيان الصهيوني ما هو الّا قاعدة متقدمة للإمبريالية في المنطقة لا بل ذراعها التنفيذية، وبالتالي النضال ضدّ هذا الكيان هو نضال ضدّ الإمبريالية بشكل أساسي. عبّر حزبنا دومـاً عن عمق أهميته لاستعادة محورية النضال الفلسطيني، وهو اذ يعتبر نفسه جزءاً من اليسار العربي، يعلن أنه، وبالتعاون مع جميع الأحزاب والقوى اليسارية العربية، سيناضل من أجل استعادة وهج هذ القضية كونها القضية المركزية والجامعة لنضال شعوبنا العربية وقوى التحرر والتقدم في العالم، وهذا ما يستدعي استعادة اليسار الفلسطيني لدوره التاريخي كرافعة للقضية الفلسطينية. كما وأنّ حزبنا معني بمساندة الفلسطينيين من أجل استعادة حقوقهم في إطار دولة وطنية مستقلة عاصمتها القدس، وحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين من الأراضي التي هجِّروا منها عام ١٩٤٨، وهذا ما يتطلب إطلاق برنامج وطني شامل للمواجهة

تكون المقاومة الفلسطينية أساساً فيه، وتجميع أوراق القوة التي راكمها النضال الوطني الفلسطيني لعقود خلت من والانسحاب من جميع أشكال التعاون والتنسيق الأمني المبرمة في اتفاقية أوسلو. ويعتبر حزبنا أنّ تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاح مؤسساتها وتحديث النظام السياسي الفلسطيني نقاط يجب الاخذ بها جدياً ضمن مشروع وطني شامل للمواجهة. انّ قوى المجتمع الفلسطيني مدعوّة لتفعيل كل إمكانات المواجهة وطاقاتها، سواء تلك الموجودة لدى الشعب الفلسطيني أو لدى الشعوب العربية الأخرى، وهذا ما يشكّل الحجر الأساس لمواجهة الصهيونية ومشاريعها التوسعية في فلسطين والعالم العربيّ.

لقد شهدت سوريا في السنوات الماضية تطورات خطيرة كادت تطيح بوجود الدولة السورية الموحدة وتؤدي إلى تقسيمها إلى دويلات صغيرة متناحرة، بفعل الاقتتال الذي غذته التدخلات الخارجية والتمويل والدعم التركي والخليجي للجماعات الاسلامية بتفرعاتها المختلفة، والاعتداءات التركية والأميركية والاسرائيلية المستمرة فيها. فبعد عقود من الحكم الذي أخذ طابعاً أمنياً، وبعد سيطرة قوى الفساد المتجذّرة داخل جهاز الدولة وبخاصة في الأجهزة الأمنية والعسكرية وسيطرتها على مفاصل البلاد السياسية والاقتصادية، وبعد التغيرات الاجتماعية

والاقتصادية التي حصلت في المجتمع السوري إثر الانفتاح الاقتصادي في التسعينيات وارتفاع نسب الفقر والهجرة خصوصاً في الأرياف وضواحي المدن، انفجرت الانتفاضة الشعبية السورية كنتيجة حتميّة لسياسات الاستبداد والقمع والفقر والاستغلال. لكن هذه الانتفاضة الشعبية ما لبثت أن صادرتها قوى الإسلام السياسي التابعة والمرتبطة بالخارج والتي جرى دعمها وتدريبها وتسليحها، في ظلّ ضعف التيار الوطني الديمقراطي السوري ومحاصرته من قبل النظام كما من قبل هذه القوى الرجعية والمتطرفة. ومع تحوّل الانتفاضة إلى حرب أهلية مموّلة ومدعومة من الخارج، تقدّمت القوى المدعومة من تركيا ودول الخليج ومن خلفها الولايات المتّحدة، وتمظهر ذلك في الصعود السريع للقوى الفاشية الجديدة المتمثّلة بتنظيمات داعش والنصرة واخواتهما، والتي شكّلت أداةً عسكرية وأمنية إرهابية في يد القوى الإمبريالية التي وضعت من ضمن أهدافها تقسيم سوريا إلى دويلات ضعيفة متناحرة، قبل أن يأتي الايراني وحلفاؤه، التدخل الروسي بشكل أساسي، ليوجه ضربة كبيرة لهذه التنظيمات وليكرس توازناً ميدانياً مستمراً. إنّ الآثار الخطيرة التي انعكست على عموم الشعب السوري بفعل هذه الحرب دفع ثمنها الشعب السوري عموماً على ضفتي القتال، وتمظهر ذلك في الدمار الذي لحق بالبنى التحتية والمنازل

والقطاعات الانتاجية وجهاز الدولة، وفي مئات آلاف الوفيات وملايين المهاجرين اللاجئين إلى الخارج وملايين النازحين في الداخل، ما شكّل زلزالاً اجتماعياً مؤلماً على كل فئات الشعب السوري. ولا تزال نتائج هذا الصراع تتوالى تداعياتها مستمرة من دون معالجات جديّة داخلية أو خارجيّة وسط المراوحة السياسية السائدة وغياب الحلول السياسيّة، رغم المساعي المبذولة في هذا الاتّجاه خصوصاً من قبل روسيا التي ترعى مفاوضات سوتشي وأستانا، وتقوم بدور من خلال مجلس الأمن والقرار ٢٢٥٤ ومفاوضات جنيف لثبيت حل سياسي متفق عليه يفتح الأفق أمام مرحلة انتقالية لإنتاج دستور جديد وهيئات قيادية جديدة في سوريا يقرّرها الشعب السوري. غير أنّ الولايات المتّحدة التي تشهد عملياً انحساراً لدورها المباشر في هذه التسوية، تقوم بعرقلة أي مساعٍ للحل وتفرض عقوبات قاسية على سوريا من خلال قانون قيصر، وتعمل على إطالة أمد الحرب والاقتتال الداخلي من خلال بعض القوى المرتبطة بها، مع إيكال هذه المهمّة ميدانياً إلى اسرائيل، ليبقى موضوع التسوية السورية معلّقاً بفعل هذه الأدوار. إن وحدة سوريا ودحر الجماعات الإرهابية وإنهاء التدخلات والاعتداءات الخارجية عليها، وتثبيت حل سياسي يحفظ أرضها وشعبها ومؤسساتها ودورهـا وموقعها في الصراع مع العدو

الصهيوني، ويؤسس لقيام نظام وطني ديمقراطي هي مسألة أساسية على مستوى المنطقة، بالتوازي مع حق الشعب السوري باختيار شكل الحكم والنظام والقيادة السياسية التي يريد في إطار الحل السياسي المنشود. وفي موازاة كل ذلك، يعاني الشعب السوري اليوم من الآثار القاسية للعقوبات المالية والاقتصادية، وأيضاً من العنصرية في بلدان اللجوء خصوصاً في دول الجوار ومن بينها لبنان، ومن استمرار الحرب في عدة مناطق، ومن الاعتداءات الصهيونية المستمرة على أراضيه، واستمرار الاحتلال الصهيوني لمرتفعات الجولان والقرار الأخير بضمّها إلى «السيادة» الصهيونية والاعتراف الأميركي بذلك، والاحتلال التركي لمناطق عديدة في شمال سوريا بالواسطة عبر المليشيات التي يدربها ويسلحها ويديرها ويواجه من خلالها النظام كما الأكراد. وفي حين أخذت الحكومات اللبنانية المتعاقبة موقفاً متماهياً مع الموقف الخليجي بقطع العلاقات مع سوريا، يرى الحزب أنّ مصلحة لبنان عموماً تكمن في تعزيز وتنويع علاقاته السياسية والاقتصادية والتجارية مع مختلف الدول، ومنها سوريا، على الرغم من التباينات السياسية القائمة مع العديد منها.

لقد خرجت مصر من الصراع العربي الصهيوني منذ عقود إثر توقيعها اتفاقية كامب دافيد وتطبيع علاقاتها مع العدو وانتقالها

بالكامل إلى المحور الأميركي في المنطقة. وعانت مصر طويلاً الفقر والبطالة والمديونية والأزمات الاجتماعية، رغم الوعود التي أغدقت عليها لإغرائها بموضوع التطبيع، بسبب السياسات التي قامت على لبرلة الاقتصاد والتخلي عن القطاعات الانتاجية التي كانت مملوكة للدولة، وحوّلها فعلياً إلى الاعتماد بشكل واسع على السياحة والخدمات. لكنّ الاقتصاد المصري ظلّ اقتصاداً فقيراً بالتوازي مع نمو سكاني سريع حتى اليوم، ما عرّض فئات اجتماعية واسعة للفقر المدقع طوال السنوات الماضية، وهو أسهم في إنضاج الظروف الاجتماعية التي أدّت إلى انفجار شعبي أطاح النظام السابق، إثر نزول الملايين من المصريين إلى الشارع في انتفاضة العام ٢٠١١. غير أنّ ضعف القوى الديمقراطية واليسارية، والتنظيم الراسخ للإخوان المسلمين، والدعم الخارجي الذي تأمّن لهم، مكّنهم من قطف نتائج انتفاضة الشعب المصري، والوصول إلى الرئاسة لأول مرة في أكبر دولة عربية سكانياً، إلّا أن حكم الإخوان لم يدم طويلاً مع عودة الجيش إلى الحكم. وعلى الرغم من هذه التغيرات والانفتاح المصري النسبي وتنويع علاقات مصر الدولية والإقليمية، لا تزال السياسة العامة المصرية محكومة بالخط السابق نفسه لناحية التزاماتها الدولية ومندرجات اتفاقية السلام، وحاجتها إلى الدعم الخليجي والدولي في ظل أزمتها الاقتصادية

والاجتماعية المستمرة، ما يضعها عملياً خارج دائرة التأثير الفعال على المستويين العربي والإقليمي، ونجاح الطبقة المسيطرة في شلّ الصراع الطبقي واحتواء الحالة الشعبية المعارضة. ونتيجة الصراع المحتدم على مصادر المياه، وسعي دول يمرّ فيها نهر النيل إلى زيادة حصتها منه، مثل أثيوبيا التي بنت سدّ النهضة، تواجه مصر تحديات أساسية تتعلّق بالحفاظ على حصتها التاريخية من مياهه، خصوصاً في ظل حاجتها الماسة إليه كمصدر وحيد للري والزراعة. كذلك تبرز متغيرات عالمية متعلّقة بخطوط النقل البري والبحري تؤدي تدريجاً إلى تراجع الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس، كمصدر قوّة سياسية ومالية لمصر. وفي هذا الإطار تبرز الطريق البحرية في الدائرة القطبية شمال روسيا، والطرق البرية التي تبنيها الصين من سواحلها وصولاً إلى أوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا وتركيا، بعيداً عن مناطق النزاع في الشرق الأوسط، والطريق البحري-البري الذي يمتد من بحر العرب إلى إيران مروراً بروسيا إلى أوروبا، وقناة بن غوريون الصهيونية الموازية لقناة السويس. وهذه الطرق تشكّل تهديداً فعلياً لدور قناة السويس وحصتها من التجارة العالمية، وتتفادى جميعها المرور في الدول العربية ومنطقة المتوسط.

أما العراق، فلا يزال يعاني الآثار المدمرة للاحتلال الأميركي الذي دمر البلاد وجيشها ومؤسساتها وسيطر على نفطها لفترة

طويلة، كما يعاني التدخلات الإيرانية والسعودية والتركية في شؤونه، والتي أدت إلى قيام دولة مركزية ضعيفة وسط سيطرة القوى المذهبية وصراعاتها على النفوذ داخل البلاد، واتجاه إقليم كردستان نحو الانفصال رغم تمتعه بحكم ذاتي فيدرالي واسع، وسيطرة المجموعات الإرهابية على جزء واسع من أراضيه قبل تحريرها في السنوات الأخيرة الماضية. ولا يزال النفوذ الأميركي واسعاً فيه، خصوصاً في أجهزة الأمن والجيش وفي مجال الشركات العاملة في القطاع النفطي. وعلى الرغم من التسوية الدولية – الإقليمية التي تلت الاحتلال وإطاحة النظام السابق، لا تزال البلاد في حالة فوضى أمنية وسياسية وأزمة اقتصادية قاسية، ولم تخفف منها استعادة مستويات إنتاج النفط السابقة بسبب نظام المحاصصة المذهبية – الأثنية الذي أرسته هذه التسوية. شكّلت عملية اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني في العراق ضربةً قويةً من الولايات المتحدة الأميركية، وجرى بعدها التوّعد بالردّ العسكري الانتقامي حيث جرى قصف قواعد أميركية بالقرب من بغداد بصواريخ إيرانية، غير أن هذا التصادم العسكري المباشر لم يمنع إنضاج تسوية سياسية مؤقتة بعد أشهر قليلة أدّت إلى وصول رئيس الوزراء الجديد الكاظمي إلى الحكم، وهو المقرب من الأميركيين مقابل ضمان حصة القوى الموالية لإيران ونفوذها،

ما يعطي مؤشراً واضحاً حول طبيعة التسويات الدولية والإقليمية التي ترعى استمرارية النظام العراقي في هذه المرحلة. وتميّزت السنوات الأخيرة بالانتفاضة الشعبية الضخمة التي شهدها العراق، وسط تواجد فعلي مؤثر للشيوعيين العراقيين وقوى ديمقراطية حليفة، غير أن هذه الانتفاضة جوبهت بقمع أمني تمثّل بعشرات الاغتيالات في صفوف المناضلين فيها، وقمع واعتقال المئات، وصولاً إلى إجهاضها من قبل القوى السياسية المذهبية المتحكّمة بمسار الأمور في العراق. وتشكّل هذه الانتفاضة مؤشراً حول توق الشعب العراقي إلى بناء الدولة المدنية الديمقراطية القادرة ورفض التدخلات الخارجية في ظلّ سيطرة قوى الإسلام السياسي بتفرّعاتها المختلفة على الحياة السياسية فيه، وتحويلها السلطة إلى منصّة للفساد والسطو على المال العام وبخاصة عائدات النفط، ورهن قرار البلاد وإمكاناته الاقتصادية الكبيرة لتبعية الخارج. ولا بدّ من الإشارة إلى القرار الذي اتخذه الحزب الشيوعي العراقي بمقاطعة الانتخابات النيابية بالكامل بعدما اعتبر أنّها لا تحمل أي احتمال بالتقدم والتغيير في ظل الفساد وسيطرة القوى المذهبية وتعطيل مفاعيل المشاركة الشعبية.

في ظل تراجع أدوار الدول العربية الأخرى، تقدم دور السعودية على المستوى العربي بفعل إمكانياتها المالية الكبيرة ودعمها لعدد

من التيارات الدينية، وعلى رأسها القوى الوهابية.. وقد تجلى ذلك في إحكام السيطرة السعودية على مجلس التعاون الخليجي، رغم الصراع الدائر مع قطر المتحالفة مع تركيا والإخوان المسلمين، ومحاولة الكويت وعمان تحييد نفسيهما عن الصراعات. كذلك سيطرت السعودية على القرار السياسي في جامعة الدول العربية، بعد خروج سوريا وإضعاف العراق ومصر، وارتفع نفوذها في عدد من دول المنطقة. وفي هذا الإطار تشكلت سياستها، في دعم الحركات الدينية المتطرفة من جهة، وفي إثارة الصراع العربي- الفارسي، وفتح مسار التطبيع العلني مع العدو، ووضع مقدراتها الاقتصادية بتصرف الولايات المتحدة ومشروعها الملامح الأساسية لدورها الرجعي ووظيفتها في المشروع الأميركي في المنطقة من جهة أخرى. كذلك تسببت الحرب الخليجية (السعودية والإمارات) المدعومة أميركياً على اليمن بالقتل والدمار الشاملين، كما تسببت هذه الحرب والصراعات اليمنية الداخلية بتقسيم البلاد وتفتيتها إلى أقاليم متناحرة وسط غياب أي مبادرة عربية أو دولية جدية لوقف العدوان والنزاع الداخلي وتثبيت حلول سياسية مستدامة. إنّ تراجع الحضور العربي الوطني وقدرته على التأثير في التطورات السياسية الجارية في المنطقة، أتاح بروز الأدوار الإقليمية الأكبر لكل من إيران وتركيا والكيان الصهيوني، وسط الأزمات التي تعانيها الدول

العربية المؤثرة. فمع تراجع دور العراق وسوريا ومصر، تقدمت دول الخليج، وخصوصاً السعودية، لتستحوذ على الدور المحوري في تقرير سلوك وتحديد مواقف جامعة الدول العربية، والتي أصبحت وظيفتها اليوم أقرب إلى الخيانة الوطنية لناحية تشريع العدوان على الدول الأعضاء فيها، لا منعه كما حصل مع سوريا والعراق وليبيا واليمن ولبنان، وكما تغيب أيضاً اليوم عن القضية الفلسطينية واحتلال أراضي بعض الدول العربية.

### ٣ - الأدوار الإقليمية وتأثيراتها

شكّلت إيران بعد الثورة الاسلامية قوّة ذات نفوذ وامتداد اقليمي حيث سعت لتصدير الثورة واستنهاض القوى الشيعية على امتداد دول الجوار، خصوصاً في لبنان والعراق والبحرين واليمن وافغانستان ودول آسيا الوسطى، واستندت في تطلعها إلى بناء دولة قومية متحررة من الهيمنة الإمبريالية، قائمة بمضمونها على رأسمالية الدولة، بالإضافة إلى مكاناتها العسكرية والاقتصادية وإلى العامل المذهبي، كما إلى تموضعها في مناصرة القضية الفلسطينية ودعم العديد من القوى التي تقاوم الاحتلال الصهيوني لتشكّل محوراً سياسياً فاعلاً ومؤثراً في ظلّ التراجع المستمر للمشروع القومي العربي، بتنوّعاته وتناقضاته، والذي انهار أو تقهقر في كل من مصر

ثم العراق فسوريا. هناك تناقض في بنية النظام في إيران ودوره، لناحية مواجهة العدو الصهيوني ودعم القوى التي تواجهه، وإرساء نوع من التوازن في المنطقة مع حلفائها المحليين وتقاطعاتها الدولية من جهة، وبين دور تحالفاته الإقليمية مع قوى تشكل امتداداً مذهبياً له، تعزز منطق قيام الفدراليات المذهبية والمحاصصة، وتؤدي أيضاً إلى تسهيل منطق التقسيم والتفتيت في المنطقة. وفي حين يرفض الحزب الشيوعي اللبناني التدخلات الخارجية في شؤون ايران الداخلية وفرض العقوبات الاقتصادية عليها، ويعترف بحقّها، كما بحق أي دولة في العالم، ببناء قدراتها الذاتية العسكرية وفي مجال الطاقة النوويّة المخصصة للأغراض السلمية، يرى، أي الحزب تناقضات مع الدور الإيراني لناحية مساهمته في الصراعات المذهبية والاستناد إلى الدين كوسيلة لتفعيل الدور السياسي، وتثبيت نظم المحاصصة المذهبية والتبعية من جهة أخرى. إنّ مضمون المشروع السياسي الإيراني لا يعادي الرأسمالية بتاتاً، لا بل يبحث عن ظروف ملائمة للمساومة معها من أجل الاعتراف بالدور الإقليمي لرأسمالية الدولة الإيرانية، ولإنجاح المشاريع الاقتصادية التي لن تبصر النور من دون التكنولوجيا الغربية، ولعلّ أبرز ما يبيّن ذلك هو العداء الحصري للإمبريالية الأميركية والتعايش مع الإمبريالية الأوروبية واليابانية وغيرهما.

أما تركيا فهي تعيش في مرحلة انتقالية، وفي تناقضات عميقة بين موقعها في حلف شمال الأطلسي وولاء جيشها للولايات المتحدة الأميركية والغرب، وسيطرة الإخوان المسلمين على السلطة بقيادة أردوغان من جهة، وبين حاجة تركيا الموضوعية للتعاون والتنسيق الميداني والسياسي والاقتصادي مع روسيا والصين وإيران سواء في سوريا أو في ملفات الطاقة والاقتصاد والتسلح وفي صوغ مستقبل النظام العالمي من جهة أخرى. تركيا تعيش الهموم الإيرانية نفسها لجهة بناء رأسمالية دولة قومية تتمتع بهامش أكبر من الحركة في إطار الأطلسي والإتحاد الأوروبي ملتحفة بغطاء إسلامي له دور داخلي في إطار الصراع على السلطة، (الاطاحة بعلمانية اتاتورك التاريخية) وهذا ما لم يمنحها إياه الاتحاد الأوروبي. وهي تسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي بشكل دائم، وتلجأ إلى التوسع العسكري كما في شمالي العراق ومؤخراً في ليبيا، والاحتلال كما في سوريا وقبرص، إلى جانب سعيها لتوسيع نطاق سيطرتها على النفط في منطقة شرقي المتوسط، وتشكّل بالتالي خطراً أساسياً على أمن منطقتنا واستقرارها. تعيش تركيا حالة إنكار واضطهاد لحقوق القوميات فيها وقمع مستمر لهم من أكراد وأرمن وغيرهم، وقمع للحركات اليسارية والديمقراطية المعارضة، وسط سطوة الجيش القوية على مجريات الأمور فيها،

وهو ما يجعلها في حالة عدم استقرار سياسي داخلي مستدام. وتنبئ التطورات السياسية التركية الداخلية بتغيرات مقبلة على مستوى القيادة التركية مع الهزائم الأخيرة التي مني بها أردوغان في الانتخابات البلدية وفي الصراعات داخل حزبه، وفي تشكّل جبهات معارضة واسعة في الداخل، وقوى دولية على تناقضات مع طموحاته في الخارج.

يشكل الغاز والنفط محوراً أساسياً في الصراع في منطقتنا، خصوصاً مع تواجد أكثر من ٦٠٪ من احتياطات النفط فيها (السعودية، ايران، العراق، الكويت...)، وظهور الغاز الطبيعي المكتشف حديثاً على الساحل الشرقي للبحر المتوسط بكميات اقتصادية (مصر، لبنان، فلطسين المحتلة، قبرص، سوريا)، بالإضافة إلى تقاطع خطوط مواصلاته وممرّات النقل المائية وخطوط نقل النفط، ولذلك سوف تستمر المنطقة في تشكيلها ساحة صراع حادة بين القوى الدولية والإقليمية في ظل سعي الشركات العملاقة لتأمين حصصها على حساب شعوب المنطقة، ولن يكون لبنان بمنأى عنها في ظل بدء التنقيب عن النفط، وتداخل الحقول البحرية مع العدو الصهيوني، حيث بدأت مفاوضات غير مباشرة مع العدو لترسيم الحدود، وما ستتضمنّه من اعتراف ضمنيّ بكيان العدو وتسليماً بحقّه (غير المشروع) باستخراج النفط من

الحقول المشتركة، التي تنطوي على قدر كبير من التنازلات الوطنية والسيادية والسياسية.

## ٤ - انتفاضات الشعوب العربية على الواقع الحالي وآفاق المواجهة

تعاني شعوب المنطقة من الاحتلال والتدخلات الخارجية ونهب الثروات، وتدمير بنية الدولة ومؤسساتها كما تدمير الاقتصاد والبنى التحتية والتراث والإرث الثقافي ، ومن سياسات الاستغلال الطبقي من أنظمتها، ما يؤدي إلى وجود مستويات عالية من الفقر والبطالة والهجرة، كما القمع والاستبداد وانسداد الأفق السياسي. ترافق ذلك مع تراجع الدور الفاعل لقوى اليسار والتقدم في العقود الماضية لأسباب موضوعية مرتبطة بانهيار المنظومة الاشتراكية والقمع الذي تعرضت له في المنطقة خلال عقود طويلة سواء على يد الأنظمة الرجعية أو على يد الأنظمة القومية في العراق وسوريا والسودان ومصر وإيران والخليج، كما لأسباب ذاتية عديدة. وبالتوازي مع هذا التراجع، تقدمت قوى الإسلام السياسي، وبشكل خاص جماعة الإخوان المسلمين مستفيدةً من وجودها الشعبي التاريخي وتنظيمها وعلاقاتها مع قوى إقليمية ودولية، فتمكنت من الاستفادة من انتفاضات الشعوب العربية في العام ٢٠١١ لتحقيق

مكتسبات سياسية موقتة، ما لبثت أن انهارت لمصلحة الجيوش وامتدادات الأنظمة السابقة. وبالتوازي تقدمت قوى الاسلام السياسي المرتبطة بالجمهورية الاسلامية في ايران، وارتكزت على تحالفها مع سوريا ودعمها لعدد من فصائل المقاومة الفلسطينية لتطرح نفسها كقوّة مواجهة ومقاومة ضد المشروع الأميركي في المنطقة، غير أنّ القصور السياسي الذي تعانيه هذه القوى، والتي لا تمتلك موقفاً مناوئاً للرأسمالية كما للنظم التبعية والمذهبية، واقتصار مواجهتها على الجانب القومي والديني وحده، يجعلها بعيدةً عن مفهوم حركة التحرر الوطني العربي، من منظورنا الماركسي، بحيث تشكل الثورة الوطنية والثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية، مشروعاً واحداً متكاملاً.

ويوجد رأي آخر في النقاشات يقول: إنّ المرحلة الحالية هي مرحلة الدفاع عن الوجود والبقاء والاستمرار، والاستهدافات الإمبريالية والصهيونية للمنطقة تتخطى كلاسيكية الدولة المستقبلية وشكلها، فتحت شعار تعميم الديمقراطية دمرّت دول، وتحت شعار محاربة انظمة الاستبداد، انخرطت الولايات المتحدة مع مستبدين لتعاقب دول تجرأت ورفضت الخنوع لها، لتفتيت المقسم من الدول وتجزئة المفتت بين الأثنيات والقوميات، وتفجير هذه الصراعات إمعانا في تدمير كل مقومات الدول الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية. المهمة الأولى التي يجب على الشيوعيين التصدي لها هي فهم المرحلة الحالية ومخاطرها واستنباط أولوية المهام في مواجهة أولوية أهداف المخطط المرسوم لمنطقتنا. إنَّ مرحلة التحرّر الوطني تتطلب، ومثلما ينكبّ الجهد الاستثنائي على التفتيش على نقاط التقاء مهما كانت ضعيفة مع قوى ومشارب اجتماعية بهدف تجميع قوى الانتفاضة لخلق ميزان قوى يفرض التغيير الداخلي، ينبغي على الشيوعيين، وبناء على الإرث التاريخي في مقاومتهم للعدو، أن يبذلوا الجهد ذاته في التفتيش على نقاط الالتقاء مع قوى المقاومة الحالية ومع القوى الاقليمية التي تتصدّى اليوم من مواقعها للهجمة الإمبريالية والصهيونية، لا التفتيش على نقاط الاختلاف معها، والتي مهما كانت كثيرة تبقى أقلّ بكثير من تلك النقاط التي نختلف فيها مع قوى اجتماعية وطبقية عملنا أو حاولنا أن نعمل معها بهدف تجذير الانتفاضة.

تعاني شعوب المنطقة من مشاريع التفتيت على قاعدة الهويات المذهبية والقومية والجنسية، وهو ما يضعها في حالة صراع بعضها ضد بعض، ما يسهّل عملية استغلالها وخلق الصراعات فيما بينها لطمس قضايا النضال المشتركة سواء في النضال التحرري أم في النضال الاجتماعي، ولتبرير قيام الكيان الصهيوني العنصري، ووضع شعوبنا في حالة اغتراب عن مصالحها وقضاياها بدءاً من

القضية الفلسطينية وصولاً إلى حقوقها الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. هذا يضع على الشيوعيين مهمة الوصول إلى هذه الفئات المهمشة والمقسّمة من خلال برنامج سياسي يطاول قضاياها ومن خلال العمل المباشر معها، ويوحّد النضال من أجل استكمال مهام التحرر الوطني، السياسي والاجتماعي على امتداد دول المنطقة. في هذا الإطار، ثمّة ضرورة لإعادة الاعتبار لحركة التحرر الوطني العربية، ودور اليسار والشيوعيين وأهميّة انخراطهم فيها، من أجل تثبيت وحدة المسار النضالي، ومن أجل التحرر الوطني والاجتماعي فيها، وعدم ترك الساحة في هذه المعركة المصيرية لشعوب منطقتنا في يد القوى القومية والمذهبية وحدها، وهي العاجزة موضوعياً عن استكمال مهام التحرر السياسي والاجتماعي باتجاه بناء الدولة الوطنية الديمقراطية على طريق بناء الاشتراكية، إذ تقع على عاتق الشيوعيين وقوى التقدم والتحرر مهمّة مقاومة مشاريع الاحتلال والهيمنة من جهة ومواجهة نظم الرجعية والتبعية والمذهبية ونظم الاستغلال والاستبداد على امتداد دول المنطقة من جهة أخرى. وفي هذا السياق، تقع على عاتق القوى التقدمية واليسارية أن تضع في برامجها رؤية تنموية على المستويين العربي والإقليمي، لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بما يخدم مصالح شعوب المنطقة، من طرق التجارة والنقل والتبادل وتنمية قطاعات

الإنتاج والتكنولوجيا لتطوير القوى المنتجة وخلق فرص العمل وصيانة حقوق العمال والحد من الهجرة والتكامل الاقتصادي، على قاعدة الاقتصاد الوطني المنتج في وجه السياسات الريعية والنيوليبرالية القائمة.

# القسم الثالث: الوضع اللبناني

**مقدمة**

منذ نشأة لبنان الكبير وحتى اليوم، لم ينجح النظام في معالجة ايّ من جوانب أزماته المتعاقبة، ففشل داخليا في ملفّات الاصلاح والتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الرأسمالية التابعة والعلاقات التبعية، كما فشل خارجيا في تعاطيه مع ملف الهوية والانتماء والعروبة والتحرّر من الإمبريالية. وقد بدا تمسّك النظام بثوابته المتوارثة والمترسّخة بمثابة تمسّك بكل عوامل التأزّم البنيوي التي تستدعي تعاقب الصدمات والفتن والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية وتمنع البلد من التطور والتقدم. ويعيش لبنان منذ أوائل التسعينيات أزمة ناتجة، بالدرجة الأولى، من طبيعة نظامه السياسي ونمط انتاجه الريعي التابع، وممّا يطاوله من تداعيات الاشتباك الدائر في المنطقة التي تشهد تصعيداً

في مواجهات متعدّدة، ترافقها تدخلات غربية أميركية – أطلسية وصهيونية، من جهة وتدخلات إقليمية متعددة (إيران، السعودية، سوريا،...) من جهة أخرى. وقد فرض هذا الواقع نفسه بقوة على طبيعة الاصطفافات والانقسامات السياسية والمذهبية القائمة في لبنان، والتي انعكست في توترات اختُبرت مراراً في الشارع، عبر مواجهات متنقلة ارتدت في كثير من الأحيان الطابع المذهبي والطائفي. وهذا يؤشر، بطبيعته، إلى تكريس الممارسة التاريخية الموروثة والقائمة بين أطراف السلطة والتي تصادر «الدولة» وتتعاطى معها كمزرعة، وتحوّل النظام عملياً إلى نظام فدرالي ومذهبي يتولى بشكل دوري بناء التوافقات بين أطرافه ومن ثمّ الاطاحة بها. وهذا ما تجلّى في فشل كل التسويات التي بدأت، أقله منذ اتفاق الطائف وما تلاه من اتفاقات عُقدت تحت سقفه، مثل الدوحة والتحالف الرباعي والاتفاق الرئاسي الأخير وغيرها، والتي كرست مفهوم «الديمقراطية التوافقية» بين المذاهب الكبرى، وهو مفهوم يضرب مفهوم الديمقراطية والمواطنة من جهة، ويرسي من جهة أخرى «الإطار الدستوري» للفدرالية والتقسيم والهيمنة. إن انهيار تلك التسويات – بما فيها مندرجات تنفيذ القرارات الإقليمية والدولية حول لبنان منذ القرار ١٥٥٩ وأحداث عام ٢٠٠٥ وصولاً إلى اليوم – قد أدخل النظام في حالة عجز سياسي كلّي، تجلى في

صعوبة إجراء أي استحقاق دستوري أو انتخابي أو تشكيل حكومة أو اتخاذ أي قرار سياسي أو إداري أساسي بشكل طبيعي، مما عطّل مؤسسات الدولة لفترات طويلة عند أي استحقاق. وهذا ما أسهم في كشف البلد وعرّضه لمزيد من التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية، السياسية والمالية، حيث تحوّل لبنان من بلد أطلقنا فيه مقاومات وطنية متعددة الصيغ، في وجه الانتداب والاحتلال، حقّقت انتصارات ملموسة، إلى بلد مرتهن بسياسات وأجندات خارجية ومحاصر بشتى أنواع العقوبات ومهدّد بها.

## أولاً: النظام السياسي وتجلّيات تناقضاته

**في القضية الوطنية والتبعية:** من الطبيعي أن يستولد خضوع البرجوازية التابعة للبرجوازية الإمبريالية توفير إمكانية حصار الدوائر الاستعمارية لقوانا المنتجة وتشويه مسار تطور اقتصادنا والتحكم بقدراته ومنعه من تنويع علاقاته الخارجية بما يخدم الدورة الرأسمالية العالمية، وهذا ما لم تر فيه القوى البرجوازية اللبنانية التابعة اعتداءً على سيادة بلدنا، فانسحب هذا التعاطي أيضاً على موقف تلك القوى من «الكيان الصهيوني» الذي بقي جاهزاً للتدخل (بالقصف جينا والخطف والاجتياح حينا آخر) لمنع أيّ محاولة لتعديل ميزان القوى أو للتفلت من السيطرة الاستعمارية. وامتنعت البرجوازية

تاريخيا عن بناء قدرة عسكرية تحمي البلد فعليا بمواجهة تهديدات اسرائيل واعتداءاتها، واتجهت في كثير من الأحيان للتعاطي مع مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان كأنه هو العدوان بذاته، ثم اتجه هذا السلوك اليوم نحو التفاقم عبر قبول فئات من البرجوازية بتطبيع العلاقات مع هذا الكيان، سواء بشكل ضمني أم بشكل صريح.

لقد لعب النظام السياسي اللبناني بصيغته الطائفية، الممزقة للنسيج الاجتماعي والمنتجة لأزمات البلد وأسباب تخلفه، دورا رئيسيا في تشويه القضية الوطنية، من حيث هي قضية تحرّر من الاستعمار وأدواته الإقليمية، ومن حيث هي أيضاً تصد للكيان الصهيوني وطموحاته التوسعية. وغالبا ما تنكر هذا النظام لوجود قضية قومية، لا بل هو حاول اختزالها في قضية لاجئين. لكنّ القوى اللبنانية الحية، التي شاركت بقوّة في انتزاع الاستقلال السياسي، حملت هذه القضية الوطنية بوجهيها القومي والاجتماعي، ووفرت أشكالا من الدعم الذي يتناسب مع قدراتها. وتجسّد ذلك في محطات المقاومة المسلّحة منذ ١٩٤٨، كما تجسّد في الموقف من القضية القومية وفي مقدّمها القضية الفلسطينية، إضافة إلى الموقف من القضية الاجتماعية والاستغلال المزدوج الذي تتعرض له الفئات الشعبية فأسست النقابات والروابط وخاضت معارك وقدمت الشهداء وكتبت تاريخا من النضال النقابي والاجتماعي

المليء بالتضحيات. وهذا ما أدى إلى نشوء تناقض حول الموقف من القضية القومية وحول موقع لبنان في الصراع العربي–الصهيوني، ما بين النظام الطائفي وحامله البرجوازي التبعي من جهة، والجماهير الشعبية التوّاقة إلى التحرّر الاجتماعي والوطني من جهة أخرى. وفي إطار هذا المعترك، تشكّلت مقاومات عسكرية في مواجهة الكيان الصهيوني كموقع متقدم للإمبريالية في المنطقة، فكانت من انتماءات ومكوّنات سياسية وطبقية متنوّعة، بدأت مع الحرس الشعبي ثم مع قوات الانصار وجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية «جمّول»، وصولاً إلى المقاومة الإسلامية. وقد استفادت هذه الأخيرة من الطابع الطائفي للنظام وآلياته التي سمحت لها بالوصول إلى السلطة وبتعزيز قدراتها من دون أن يمثل ذلك خطرا على النظام نفسه، كون تلك القوى لا تطرح على نفسها مسألة تغييره، إذ إن السقف الذي تستظلّ به لا يتجاوز السعي لوضع حدّ للاحتلال من دون المسّ بالقاعدة المادية لوجوده أي ببنية علاقات الإنتاج الرأسمالية التبعية. ومع تقديرنا لنضالات وتضحيات كل المقاومات في مواجهة المشروع الأميركي والصهيوني، فإن فرص حماية المنجزات تبقى هشّة ما لم يتمّ إحداث تغيير قاعدي على مستوى البنية السياسية، أي على مستوى الدولة والنظام السياسي.

إن صيروة تناقضات النظام اللبناني وعجز الوكيل الداخلي

عن تعطيل مفاعيل الصراع الطبقي بآليات الصيغة الطائفية، قد فرضا مرارا تدخل البرجوازية الإمبريالية وحلفائها الصهاينة والأنظمة العربية التابعة لإنقاذ النظام السياسي الطائفي. وقد أدّى هذا التدخل في السبعينيات والثمانينيات إلى تحجيم قدرات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، إثر دخول القوات السورية إلى لبنان في العام ١٩٧٦، ومن ثمّ خصوصاً مع عدوان اسرائيل عام ١٩٧٨ ثم بشكل خاص مع اجتياح عام ١٩٨٢ الذي نجح في إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان. واليوم يستمر هذا التدخل عبر محاولة استبدال الوكيل الحالي بوكيل جديد آخر ينفذ أجندة هذا التدخل، في القبول بتوطين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، ويواكب عمليات الفرز والضم القائمة في المنطقة، ويخضع لشروط الكيان الصهيوني في ترسيم حدوده البحرية المشتركة مع لبنان وسحب سلاح المقاومة. ولهذا الغرض بالذات يجري استخدام كل وسائل الترغيب والترهيب والضغوط في ظل الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحاصل الذي تسببت به المنظومة الفاسدة ونظامها القاتل، مما يفاقم أعباء الأزمة على اللبنانيين. مثل هذه الأجندة تتناقض كليا مع سعينا ونضالنا لإسقاط النظام الطائفي وقيام حكومة من خارج المنظومة الحاكمة كمرحلة انتقالية، لأن بديلنا هو قيام دولة علمانية ديمقراطية مقاومة وليس انتاج صيغة

أخرى تشكل أداة للامبريالية من جديد.

ومع خروج سوريا ودخول التيارالوطني الحر والقوات اللبنانية إلى فضاء النظام السياسي، وانخراط حزب الله المباشر فيه إلى جانب كل من تيار المستقبل وحركة أمل والحزب الاشتراكي تفاقمت تناقضات النظام على وقع طروحات التيار المطالب باحترام المناصفة واستعادة صلاحيات رئيس الجمهورية بحجة وهمية لتأمين«التوازن» بين الطوائف المختلفة.. إن التعاطي مع هذه التناقضات ونمط معالجتها ورغبة كل طرف سياسي في تعزيز مواقعه جعل الجميع يلجأ إلى الإفراط في تسعير المشاعر الطائفية والمذهبية والعشائرية والمناطقية، لاسيما في ظل الانهيار الحاصل في كل مؤسسات الدولة الدستورية والخدماتية الذي يؤكد على فشل البرجوازية مرة أخرى في وظيفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرة سلاحي التبعية والطائفية على حماية النظام والتحكم بتناقضاته، وأكبر دليل على ذلك انتفاضة ١٧ اكتوبر.

## ثانياً: في سقوط النموذج الاقتصادي لنظام الطائف

**التناقضات في البنية الاقتصادية الاجتماعية:** كانت عناصر سقوط النموذج الاقتصادي لنظام الطائف ماثلة فيه منذ تشكله لأنه تجاهل التناقضات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد اللبناني. فمع

وضوح الدور المعطل لتطور القوى المنتجة من قبل العلاقات الرأسمالية التبعية غاب الاهتمام باحياء قطاعات الإنتاج المادي وتركز على بعث دور الوساطة ما فاقم التناقض الأساسي في الاقتصاد بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة. ومثّل هذا الدور الذي وُظف لخدمة الدورة الرأسمالية العالمية عائقا أمام تطوير تلك القطاعت بتعريضها لمنافسة ليست قادرة على مواجهتها فولّد في الدورة الاقتصادية اللبنانية تناقضا بين مجالي الإنتاج والتبادل بدل تعزيز تكاملهما. وبسبب غلبة الميل إلى الاستيراد فإن الإنفاق الحكومي لمصلحة ذوي الدخل المحدود قد فقد أثره الإيجابي على الاقتصاد اللبناني وتحول لوسيلة تحفيز للاقتصادات الأجنبية التي نستورد منها وقناة تسرب للعملات الأجنبية إلى الخارج ومراكمة المديونية، مما خلق تناقضا بين السياسيات الحكومية وحاجات تطوير الاقتصاد اللبناني ، وتناقضاً بين حاجات تطوره وعلاقاته الاقتصادية الخارجية . عدا ذلك لم تجرِ معالجة التشتت في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وهو ما ادى بدوره إلى تشتّت في الطبقة العاملة وضعف بنيتها وما نجم عنه من ضعف في ممارستها للصراع الطبقي والمشاركة فيه.

ولأن هذه التناقضات حصيلة حتمية لنمط علاقات الإنتاج

الرأسمالية التبعية فإنها ترسم منطق الخروج منها بتمرحل معين سيكون مضمونه تغييرات تدريجية في بنية علاقات الإنتاج، وفي دور أساسي للدولة ذات الطابع الوطني الديمقراطي بعد أن أثبت الرأسمال الخاص عجزه عن قيادة تطور الاقتصاد اللبناني.

ومع توقيع اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية، اتجه تحالف البورجوازية وزعماء الطوائف نحو اطلاق الآمال والوعود الليبرالية والترويج الفارغ لفكرة تجديد «المعجزة الاقتصادية اللبنانية»، انطلاقا من رهانات فوقية ساذجة من أن تدفق «أنصبة الربح» المتوقعة من توقيع اتفاق أوسلو وقيام تفاهم سوري- سعودي في اطار التحالف الدولي الذي أقامته الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت، سوف يتحقّق فعلا ويجعل البحبوحة الاقتصادية تعمّ دول المنطقة، لا سيما الدول التي يتركز فيها الانتشار الفلسطيني. وهنا أيضا، لم تتطابق حسابات حقل التحالف الطائفي-الطبقي الحاكم مع حسابات البيدر، فاستمرّت المشكلة الاقتصادية تتعاظم وتنتقل من طور إلى طور أكثر عمقا وتعقياً.

**ثلاثة عقود من رهان الرأسمالية التابعة على النمط الاقتصادي الريعي:** انتهت السياسات التي انتهجها التحالف الحاكم منذ وفادة الحقبة الحريرية في مطلع التسعينيات إلى ترسيخ معالم اقتصاد تابع وغير منتج ومشبع بملامح الفساد السياسي وانعدام

الأهلية والمساءلة، ما سهّل السطو على المال العام والخاص وأوصل البلد إلى حالة من الانهيار الاقتصادي غير المسبوق بدءا من خريف عام ٢٠١٩. وقد استوحيت معظم تلك السياسات من رحم النمط الاقتصادي الريعي الذي توسّعت الوثيقة الفكرية في عرض مرتكزاته الأساسية وتحليلها، وأهمّها الاعتماد المطلق على صيغ نيولبيرالية لا تحكمها أيّ ضوابط، وعلى إحلال فئات بورجوازية طفيلية مكان الفئات التي كانت سابقا أكثر ارتباطا بقطاعات الانتاج، وبخاصة الصناعية والزراعية منها. وقد شكّلت سياسة التثبيت النقدي أحد أهم محفّزات النمط الاقتصادي الريعي، وأسهمت في خلق حالة من التورّم المالي وفي نشر شعور من «البحبوحة» النسبية إلى فئات اجتماعية متوسطة وما دون المتوسطة، مما أدّى إلى طمس ما كان يجري في العمق من تصعيد للاستغلال الاجتماعي والطبقي خصوصاً حيال العمال والأجراء والمزارعين. لكن سياسة التثبيت النقدي كانت تحتاج – كي تستمرّ وتتواصل – إلى الاجتذاب الدائم للعملة الصعبة من الداخل والخارج عبر معدلات فائدة تتجاوز أضعاف مثيلها في الأسواق المالية العالمية. وقد ثبت أن هذه السياسة المتلازمة مع الفوائد المرتفعة، لم تحفّز لا قطاعات الانتاج ولا الاستثمار المنتج، ولم

تخلق فرص العمل اللائقة، كما لم تطوّر المرافق العامة الأساسية، بل إن مقصدها الأساسي كان يقتصر على استقطاب الودائع بغية المضيّ في استخدامها – بالتواطؤ بين أركان النظامين السياسي والمصرفي – في تمويل إنفاق عام (وبالتالي عجز مالي عام) مشبع بشتّى أنواع الهدر والفساد والتحاصص الزبائني وحشو الموظفين على أساس التعاقد الوظيفي في مؤسسات الدولة وأجهزتها. واستمرّت هذه المقايضات الفوقية بين أطراف السلطة سائدة لأكثر من عقدين وسط غياب كامل للرقابة المؤسسية العامة، وبخاصة للميزانيات السنوية النظامية وما يرتبط بها من عمليات قطع حساب. وأكثر من جنى المنافع من هذه الفوضى المطلقة هم حفنة من المتنفّذين في السلطة والمصارف وعالم المال والأعمال الذين لم يكتفوا بمراكمة الأرباح على مدى عقود، بل عمدوا إلى نقل وتهريب معظم أرباحهم إلى الخارج لخوفهم من حجم المخاطر المالية والنقدية التي باتت تتهدّد اقتصاد البلد، مع علمهم أنهم هم بالتحديد من يتحمّل مسؤوليتها. وفي المقابل انتهى السواد الأعظم من اللبنانيين، عمالا وموظفين ومودعين وفئات متوسطة وما دون المتوسطة، إلى دفع ثمن هذه السياسات والى خسارة مدخراتهم وجنى عمرهم وفقدان ثقتهم في المستقبل.

## عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، محطتا انعطاف حاسمتان في مسار الأزمة

اتجهت الركيزة الأساسية لسياسة التثبيت النقدي نحو السقوط موضوعيا بدءا من عام ٢٠١١، بسبب التقلّص التدريجي الذي طرأ على القنوات الأساسية التي كانت تتدفق منها العملات الأجنبية من الخارج على مدى عقود، وهي قنوات كانت توفّر للنظام الرأسمالي الريعي التابع فرصة إعادة إنتاج نفسه. إن مراجعة التحالف الحاكم لسياساته الاقتصادية والنقدية المدمّرة كان يمكنها، لو هي بدأت منذ ذلك العام (٢٠١١)، أن تحدّ من حجم الخسائر وتجنّب البلد الانهيار الاقتصادي والمالي الذي انفجر على أشدّه في خريف عام ٢٠١٩. وبالفعل فقد بدأت تظهر بصورة ساطعة منذ عام ٢٠١١ معالم التراجع في التدفقات المالية من الخارج: التقلّص الحاد في صادرات لبنان من الخدمات (كالسياحة والاستشفاء والتعليم وغيرها)، واتجاه تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج نحو التراجع النسبي، والضمور الحاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوقّف سلسلة مؤتمرات الإقراض الدولية على غرار مؤتمرات باريس (١) و(٢) و(٣) بدءا من عام ٢٠٠٨. ومع تعطّل هذه القنوات، لم يعد الاقتصاد الريعي قادرا على توفير احتياجات

لبنان من العملات الصعبة اللازمة لتمويل فاتورة استيراد السلع الاستهلاكية (نحو ٢٠ مليار دولار سنويا)، وكذلك استيراد الخدمات، أي انفاق اللبنانيين على التعليم والصحة والسياحة الخارجية وخدمات أخرى في الخارج. في المقابل، في الوقت نفسه كانت التحويلات المعاكسة التي يرسلها العاملون غير اللبنانيين إلى خارج لبنان تشهد تزايدا ملحوظا بسبب الارتفاع القياسي في عدد عاملات المنازل وعدد اللاجئين السوريين وغيرهم من عمال غير لبنانيين. وكنتيجة للسياسات الخاطئة وغير المسؤولة، أوصلت السلطة الحاكمة تراكم الفجوة في ميزان المدفوعات إلى مستويات غير مسبوقة في المقارنات الدولية كافة، ما دفع النواة العضوية المتنفّذة في تلك السلطة عام ٢٠١٦ إلى القيام بأخطر مقامرة موصوفة – عبر مصرف لبنان – تقضي باستخدام الهندسات المالية العشوائية التي عملت على «اصطياد» الدولارات من الخارج بأيّ ثمن، مما زاد من حدّة الأزمة وكلّف الدولة أكثر من ٥ مليارات من الدولارات انتقلت في أسابيع قليلة إلى حفنة من المصارف المقرّبة من النافذين في السلطة. ومع هذا الفشل الذريع في الهندسات المالية، بدا واضحا أن البلد يتجه بشكل محتّم نحو حالة من «السقوط الحرّ».

## أهمّ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانهيار عام ٢٠١٩

إن هاتين المحطّتين الأساسيتين (٢٠١١ ثم ٢٠١٦) هما اللتان مهّدتا السبيل أمام الانهيار الاقتصادي العظيم عام ٢٠١٩ الذي ارتدت تداعياته أشكالا غير مسبوقة في تاريخ التشكيلة الرأسمالية التابعة التي لطالما تغنّت بتشريعاتها «الليبرالية» القادرة، بحسب زعمها الايديولوجي، على استيعاب الصدمات في كل زمان ومكان. وصبّت هذه التداعيات في نواح سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة ومتزامنة وذات مفاعيل خطيرة متراكمة. فعلى الصعيد الاقتصادي، برز أهمّ هذه التداعيات في الانخفاض القياسي في قيمة الناتج المحلي، بنسبة يقدّرها البنك الدولي بنحو ٤٠٪ خلال عامين، وفقدان السيطرة على عجز المالية العامة والدين العام وسط ميل الايرادات العامة للتراجع بحدّة أكبر من تراجع النفقات العامة، وإفلاس القطاع المصرفي الذي عزّز المخاوف على مصير ودائع الناس وتسبّب، بالتواطؤ مع أركان السلطة، بوقف تحويل رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية إلى الخارج، والسقوط العظيم لسياسة التثبيت النقدي الذي عكسه تعدّد أسعار صرف الليرة تجاه الدولار للمرة الأولى في تاريخ البلد في وقت بات فيه السعر الرسمي لليرة يقترب من ١٠٪ من سعرها الحرّ. يضاف إلى ذلك

أيضا، إعلان الدولة الصريح عن تعثّرها المالي ووقف سداد ديونها الخارجية بدءا من آذار ٢٠٢٠ (سندات اليوروبوندز) بالتزامن مع انفجار أزمة السيولة والملاءة في القطاع المصرفي.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد تعرّضت البنية الاجتماعية بفعل الانهيار إلى عملية إعادة هندسة جذرية وشاملة كما يتبدّى من الوقائع الأساسية التالية: الارتفاع غير المسبوق في أسعار الاستهلاك وتكاليف المعيشة وما نجم عنه من انخفاض إلى ما دون النصف في القوة الشرائية للمداخيل والأجور والتعويضات والمعاشات التقاعدية، وهو الأمر الذي لم يسبق حصوله بمثل هذه السرعة في تاريخ لبنان الحديث حتى إبّان سنوات الحرب الأهلية؛ ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من الضعفين حتى باتت تلامس عتبة ٤٠٪، وسط غياب أيّ برنامج رسمي للدعم والتعويض كما حصل في غالبية بلدان العالم؛ التصاعد الحاد في الشكوك حول مستقبل أنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية، لا سيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي بات معرّضا للإفلاس، وكذلك نظام التعليم الرسمي الذي كان في الأصل ومنذ ما قبل الانهيار يعاني من أوجه خلل كثيرة في مؤشراته الكمية والنوعية؛ يضاف إلى ما سبق (ولعلّه يكون أخطر التداعيات) التعاظم الاستثنائي في اتجاهات الهجرة إلى الخارج لدى شرائح واسعة من السكان،

لا سيّما الشباب والخريجين الجامعيين وأصحاب المهن الحرّة وأصحاب الأعمال، وذلك بسبب الشعور باليأس جرّاء انسداد الأفق بالكامل أمامهم.

## أكبر عملية نهب في التاريخ الحديث

في الحصيلة العامة، انطوت هذه التطورات على أكبر عملية نهب يتعرّض لها الشعب في تاريخه الحديث، مما أطلق شرارة انتفاضة ١٧ تشرين الأول، ودفع الحكومة الحريرية إلى الاستقالة، والى تشكيل حكومة من وجوه جديدة، ولكن من رحم القوى السياسية المتنفّذة. وفي حين أفرطت الحكومة الجديدة (وعرّابوها في الخارج) في الحديث عن شعارات اصلاحية كثيرة، إلّا أنها لم تبلور أو تفصّل فعليا أيّا من هذه الشعارات وتحوّله إلى التنفيذ وفق برنامج زمني محدّد. لا بل إن العمل الجدّي شبه الوحيد لهذه الحكومة والمتمثّل في إصدارها «خطة اقتصادية وطنية للإنقاذ»، سرعان ما تمّ الانقضاض عليه من قبل أركان أساسيين من داخل المنظومة الحاكمة والمجلس النيابي، فانتهى إلى السقوط المدوّي والمذلّ. وبقيت الأزمة بعد أشهر على تشكيل الحكومة – ثم بعد أشهر إضافية من تصريفها للأعمال إثر استقالتها بسبب انفجار مرفأ بيروت – تراوح في مربّعها الأول وسط اتهامات متبادلة بين أطراف

التحالف الطبقي-الطائفي المسيطر: خلاف حول تحديد حجم «الثقب المالي الأسود» بين الدولة والمصارف ومصرف لبنان، واتجاه كلّ من هذه الأطراف للتنصّل من نصيبه من المسؤولية عن هذا الثقب وبالتالي عن الخسائر التي يجب أن يتحمّلها؛ تلكؤ الدولة (بالتواطؤ مع المصارف) عن إصدار قانون ينظّم حركة تحويل العملات الأجنبية من لبنان إلى الخارج، مما سهّل استمرار عمليات التهريب الاستنسابية من جانب المصارف لمصلحة كبار رجال السياسة والمتمولين؛ الإبطاء المتكرّر والمقصود للتحقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان (ثم في حسابات غيره من المؤسسات العامة) للحؤول دون معرفة المعنيين فعلا بالفساد السياسي والاداري وتهريب الأموال العامة والخاصة إلى الخارج؛ الهرولة الرسمية المتسرّعة نحو طلب تدخّل صندوق النقد الدولي مع النيّة الرسمية المضمرة للتسليم المسبق بشروطه قبل بلورة وتفصيل القرارات السيادية الذاتية التي من شأنها أن تدعم القوة التفاوضية للطرف اللبناني عبر تحصينه مسبقا بإصلاحات قابلة فعلا للتنفيذ بقرار سيادي ضمن مهل زمنية محدّدة؛ والأهمّ هو التواطؤ الرسمي في التغاضي عن أسوأ عملية هيركات جرى ويجري تنفيذها – من جانب القطاع المصرفي والتحالف الحاكم – ضد عموم المواطنين، وذلك عبر زيادة سعر الدولار ومعدلات التضخّم و«الليرلة»

القسرية المفروضة على الودائع، الأمر الذي يطاول فئات اجتماعية شديدة التنوّع، ومن ضمنها العمال والأجراء والمتقاعدون وصغار ومتوسطو المنتجين والمودعين بمن فيهم غالبية المغتربين. هذا هو في اختصار منطق التحالف الحاكم ومنطق رأس المال الريعي الذي أدّى إلى الاستئثار بالسلطة السياسية وبجميع أشكال الربح والريع والفوائد الفاحشة التي أنتجها النمط الاقتصادي السائد منذ انتهاء الحرب الأهلية، كما أدّى إلى الإخلال بالتوازنات الاجتماعية الأساسية والإضرار بمصالح شرائح طبقية واسعة جدا، وبخاصة الطبقة العاملة.

## ابرز التحولات في البنية الطبقية وموقع الطبقة العاملة

لقد شهد العقد الأخير تحوّلات عميقة في البنية الاجتماعية اللبنانية عموما، وذلك بالارتباط مع التطورات التي استجدّت في لبنان ودول المحيط العربي. وقد تناولت الوثيقة الفكرية بالتفصيل أسس هذه التحولات التي تلازمت مع هشاشة مقوّمات النمط الاقتصادي الريعي ومع التراجع الصارخ في معدلات النمو الاقتصادي، وتفاقم العجز في المالية العامة والدين العام، والعجوزات في الحسابات الخارجية. كما ترافقت أيضا مع غياب شبه كامل لسياسة الحماية الاجتماعية وللإجراءات التصحيحية خصوصا في المجال الضريبي

وفي مجال إعادة توزيع الثروة والدخل. وتركت هذه التطورات بصماتها بشكل خاص على واقع سوق العمل والقوى العاملة على امتداد العقد المنصرم. لقد اتسعت صفوف المتعطّلين عن العمل وكذلك العاملين لحسابهم ممّن تسرّبوا من سوق العمل بأجر، كما تنامت بشكل صارخ كل أشكال العمل المأجور الهشّ وغير النظامي (أي الذي لا يستفيد من التقديمات الاجتماعية)، إلى جانب ازدياد معدلات الهجرة إلى الخارج وتساقط شرائح واسعة من الطبقة الوسطى. وجاءت ظاهرة النزوح السوري إلى لبنان بعد عام ٢٠١١ لتضاعف من حجم ونوع التداعيات على أسواق العمل المحلية، مع ازدياد عدد طالبي العمل السوريين أضعافا مضاعفة ولجوء البورجوازية اللبنانية، كسباً للمزيد من الأرباح، إلى استخدام تلك الظاهرة ضد مصالح العمال اللبنانيين والسوريين في آن معا عبر تقليص قيمة الأجر الفعلي والتحكّم بشروط العمل.

ومع حصول انهيار عام ٢٠١٩، فان كل ما سبق عرضه من أحوال اجتماعية ومؤشرات قد اتجه بل تجاوز الخطوط الحمراء: انهيار العملة، وتضاعف معدلات التضخم والبطالة، وتدهور القوة الشرائية للأجور والمداخيل والمعاشات التقاعدية والتقديمات الصحية والاجتماعية، وازدياد تكاليف النقل،... وتنبئ هذه المعطيات والمؤشرات بتسارع انهيار مروحة واسعة من الفئات

والشرائح الاجتماعية، وعلى رأسهم العمال والأجراء والموظفون في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن فئات اجتماعية فقيرة ومتوسطة وما دون المتوسطة. وينطوي هذا الواقع على تحديات كبيرة بالنسبة إلى عمل الحزب الشيوعي وعموم الشيوعيين، وهو يؤكّد مدى أهمية إعادة إبراز موضوع العمل في صفوف النقابات والعمال والأجراء والفئات الشعبية (بمن فيهم غير اللبنانيين) في العاصمة والمناطق، وتحويله إلى بند أساسي على جدول أعمال هيئاتنا الحزبية الوسطى، بغية تحضير الحزب وحلفائه لمواجهة تبعات الانهيار ودحر محاولات المنظومة الحاكمة نسف التوازنات الاجتماعية الأساسية في البلد. ويكون ذلك عبر إعادة ترسيخ الهوية الطبقية للحزب واسترجاع المواقع النقابية الوازنة التي كان يتموضع في اطارها قبل سطو تحالف البورجوازية والزعامات الطائفية على الحركة النقابية. .

## الانتفاضة تعبيرعن الانهيار السياسي والاقتصادي للنظام

جاءت انتفاضة ١٧ أكتوبر ردّا على انهيار الوضع المالي والنقدي والاقتصادي والاجتماعي، وضمن السياق العام التراكمي الذي أخذ يتبلور من أوائل العقد الحالي عبر موجات متعاقبة من الاحتجاجات الشعبية التي تلت أو تزامنت مع تفجّر الانتفاضات

العربية، فكان حراك «الشعب يريد اسقاط النظام»، ثم حراك هيئة التنسيق النقابية من أجل سلسلة جديدة للرتب والرواتب، فحراك أزمة تراكم النفايات والتي فضحت جميعها التطمينات الكاذبة للسلطة على المواطنين بشأن الوضع المالي والنقدي (الليرة بخير). لقد فتحت الانتفاضة أفقًا تاريخيًّا استثنائيًّا على طريق تغيير النظام السياسيّ اللبنانيّ، فكانت انتفاضة غير مسبوقة في تاريخ لبنان الحديث من حيث اتساعها وشمولها وديمومتها ودور العنصر الشبابي المحرّك لها. نزل اللبنانيون من الأعمار والانتماءات الاجتماعية والمناطق كافة إلى الشوارع والساحات العامة بمئات الألوف خصوصا في المراحل الأولى من الانتفاضة، ورفعوا كل أنواع شعارات المواجهة والمحاججة الهادفة إلى التغيير الحقيقي، السياسي منها والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي والثقافي ومطالبين باسترجاع اموالهم المنهوبة من قبل تحالف المنظومة الحاكمة والمصارف.

لقد استخدمت المنظومة الحاكمة ضد الانتفاضة، كل ما ملكت أيديها من وسائل طالما برعت باستخدامها في كل محطة تتعرض فيها سلطتها للخطر، من القمع الذي مارسته القوى الأمنية الرسمية ضد المنتفضين، إلى ركوب بعض أطراف المنظومة الحاكمة موجة الانتفاضة كالمستقبل والقوات والكتائب بهدف

تحوير وسرقة الانتفاضة وأهدافها، إلى قمعها من بعضها الآخر (حزب الله – امل – الاشتراكي)؛ مع استخدام جميع الاطراف «شوارعها الطائفية»؛ كما ضاعفت الولايات المتحدة الاميركية مع حلفائها من تدخلات سفاراتها حيث عمدت إلى دعم أحزاب ومؤسسات اعلامية وجمعيات مدنية وأغدقت عليها الأموال الطائلة لتنفيذ أجنداتها السياسية، وهي جمعيات معروفة ومرخّص لها من قبل المنظومة الحاكمة قبل الانتفاضة وخلالها. لقد دارت مواجهات مع المنتفضين في معظم ساحات الانتفاضة وسقط شهداء وجرحى لها، كما تعرّض المئات من المنتفضين للاعتقال والمحاكمة الجائرة، حيث اسفرت نتيجة هذه المواجهات عن استقالة الحريري في ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٩ في اليوم الثالث عشر للانتفاضة وعن سقوط التسوية الرئاسية.

لقد أتت حكومة حسان دياب من داخل المنظومة الحاكمة نفسها ومن دون صلاحيات استثنائية، وهي تعتبر الابنة الشرعية للنظام السياسي الطائفي القائم، من خلال: تركيبتها القائمة على المحاصصة ومن سياستها على خطى الحكومة السابقة. وفي ظل هذه الحكومة استمرت السلطة في بلطجيتها لقمع الانتفاضة، مستفيدة من مناخ الارتخاء في صفوف الانتفاضة: فبعضها كان يدعو إلى «اعطاء الفرصة» للحكومة، وبعضها الآخر يدعو

للاستمرار تحت شعار «لا ثقة». ولم يكن مصير هذه الحكومة أفضل من التي سبقتها، إذ سرعان ما استقالت إثر انفجار جريمة مرفأ بيروت في ٤ آب ، الذي شكل ذروة فشلها وانكشاف عجزها عن المعالجة ووقف الانهيار المالي . ومع انتشار وباء الكورونا في ٢١ آذار ٢٠٢٠، تراجعت الانتفاضة فاستغلت المنظومة السياسية تداعيات الجائحة وسعت إلى استعادة زمام المبادرة (عبر جلسات المجلس النيابي والقرارات الحكومية).

وإثر انفجار المرفأ واستقالة الحكومة ارتفع منسوب التدخلات الخارجية وكثرت دعوات التدويل وزيارات الوفود الخارجية وحشد البوارج العسكرية تحت غطاء تقديم «المساعدات». فجاءت زيارة الرئيس الفرنسي ماكرون الذي أطلق مبادرته بمناسبة مئوية لبنان الكبير، داعيا إلى «إعادة تكوين قواعد السلطة في لبنان» عبر اجتماعه في قصر الصنوبر مع اطراف المنظومة التي أعاد تعويمها في ما يشبه جلسة اعادة تأسيس النظام لمئوية ثانية، عبر صيغ تجديد تجميلية، من دون المسّ بالأسس الطائفية للنظام. ووجدت المنظومة في المبادرة فرصة ذهبية لاحتواء الانتفاضة الشعبية ولتجديد سلطتها وعدم كشف حساباتها المالية. لقد أشعل انفجار المرفأ الانتفاضة من جديد، وولّد حالة من الغضب الشعبي العارم على هذه الجريمة الرهيبة، محملا المنظومة ونظامها المسؤولية.

وإذ نجح ماكرون في تكليف مصطفى أديب غير أن هذا الأخير فشل في التأليف واعتذر. وعود على بدء، جاءت اعادة تكليف الحريري بعد مرور سنة على الاطاحة بحكومته السابقة ليعتذربعد تسعة اشهر بعد ان دفع اللبنانيون الأثمان الباهظة جراء الانهيار المتسارع . لقد طرحت الانتفاضة اشكاليات عدة توقف عندها التقرير التقييمي لها والذي يمكن الاطلاع عليه مع كل التفاصيل الواردة فيه.

# الجزء الثالث: التوجهات البرنامجية

في مواجهة هذا الانهيار الحاصل، أصبحت المهمة المحورية للحزب الشيوعي والقوى اليسارية والديمقراطية تتجسّد في وجوب بلورة مشروع سياسي بديل تتلاقى حوله كتلة شعبية واجتماعية وازنـة، ويتولى تعطيل الوظيفة السياسية والطبقية للطائفية ولنظامها، تمهيدا لبناء الدولة الديمقراطية العلمانية، أي دولة المواطنة على أنقاض الدولة الطائفية على طريق بناء الأشتراكية. فلم يعد يجدي نفعا التوجّه نحو السلطة المتنفّذة أو الاكتفاء بالمطالبة فقط أو باستجداء اصلاحات فوقية وترقيعية بسيطة ومبعثرة. فالحجم غير المسبوق للتحديات والتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في زمن الانهيار بات يتطلب، أكثر من أيّ وقت مضى، أولوية طرح مسألة السلطة، أي تحضير الحزب والقوى اليسارية والتحالف الديمقراطي الواسع وتهيئتها لبلورة مشروع سياسي بديل هدفه إنجاز الانتقال من النظام الطائفي

والدولة الطائفية إلى رحاب الدولة الديمقراطية العلمانية. وهذا يعني بالتحديد أمرين أساسيين: أولهما، تحديد طبيعة المرحلة انطلاقا من تشخيص أبرز عوامل الأزمة الراهنة وطرق معالجتها في المدى المنظور، وبناء أوسع التحالفات بين التشكيلات والحركات السياسية والاجتماعية والمدنية المعنية بالتجمّع والتلاقي تحت سقف الشعارات التي تحدّدها طبيعة هذه المرحلة، وصولا إلى إنضاج بناء موازين القوى الداعمة لعملية التغيير؛ وثانيهما، العمل على تأمين ما يتطلبه طرح المشروع السياسي البديل من بناء وتطوير للجهوزية على المستويات كافة – أي على مستوى الفكر والخطط والبرامج وأساليب العمل وآلية اتخاذ القرارات وطرق تعبئة القاعدة الحزبية والشعبية والكوادر البشرية وتفعيلها – كشرط للنجاح في إدارة هذه المرحلة الانتقالية الممهّدة لإعادة بناء الدولة. إن العمل على انفكاك جمهور الطوائف والمذاهب عن منظومتهم يجب أن يبقى الهدف الأساس الذي يجب العمل عليه والبناء على نتائجه.

**ما العمل وما البديل المطلوب؟**

إن التغيير الديمقراطي في لبنان هو عملية تغيير في طبيعة السلطة وسياساتها وتحريرها من سيطرة التحالف السياسي القائم وممارساته، الذي يسخر الدولة للمصالح الفئوية ويترك البلد ساحة

مستباحة من القوى الاستعمارية والرجعية العربية، وذلك كمدخل لوضع حد للتبعية والتفكك الاقتصادي. هذه المقاربة تستند إلى رؤية واضحة للخيار السياسي والاقتصادي المبني على ضرورة بناء تحالف طبقي – سياسي يحمل خيارا اقتصاديا – اجتماعيا متحررا من التبعية للإمبريالية ويؤسس لتطور وطني مستقل، ورؤية وطنية واضحة في مواجهة خطر الكيان الصهيوني الذي يشكّل قاعدة متقدمة للإمبريالية في وطننا العربي. إن هذه الرؤية ينبغي أن تتضمن الخطوات التالية:

**١ – العمل على تفكيك التبعية وكسر الهيمنة:** لا قيام لدولة حقيقية من دون كسر منطق الارتهان ومقوّماته الخارجية وأدواته الداخلية؛ فالربط بين الأمرين مسلك إجباري وليس اختيارياً أو وجهة نظر، ويجب رفض التدخل الخارجي والعمل لكسر مشاريعه والحؤول دون تحوّله إلى لاعب مؤثر وأحيانا وحيد في التركيبة الداخلية لمصلحة مشاريعه الاستعمارية في المنطقة أو لمصلحة أدواته الداخلية.

**٢ – امتلاك الحزب لمشروع سياسي:** إن بناء المشروع السياسي الواضح الأبعاد والقائم على مواجهة مزدوجة لتدخلات الخارج وتبعية النظام له، هو منوط بقوى ثورية لا تلتبس عليها موجبات ذلك الصراع ولا قواه، بما يؤمّن المظلة الداخلية لحماية

الخيارات المتخذة في مختلف القضايا والأمور. وعلى ذلك، فان المشروع السياسي الواضح يُبنى من جهة بوجه التدخل الخارجي وكسر العدوان، ومن جهة أخرى عبر تأمين مصالح أكثرية شعبية مسحوقة بفضل سياسة الريع والاستلاب والاستعباد، التي تمارسها سلطة رأس المال. إن تثبيت موازين القوى في ذلك الاتجاه يصبح الضمانة المتكئة على أكثرية شعبية واضحة وقادرة، والكفيلة بتأمين الاستمرارية وضمان الاستقرار. وعليه هناك ضرورة للسعي لفتح حوار جدّي مع كل القوى التي ترفض الخيارات السياسية الطائفية بهدف إعادة انتاج حالة وطنية معبّرة عن مصالح الشعب اللبناني وفئاته المهمشة ومن مختلف شرائح المجتمع. وعلى الحزب أن يسهم في بلورة مقوّمات مشروع سياسي للتغيير والعمل على إنجاز تحالف سياسي يشكل رافعة لهذا البرنامج، تكون غايته الانتقال بلبنان من النظام السياسي الطائفي المولّد للأزمات، إلى آخر وطني علماني وديمقراطي. هذا النظام البديل يحترم مبادئ المواطنة والتقدم الاجتماعي والكرامة الانسانية، كما يمتلك برنامجا اقتصاديا يحمّل كلفة الانهيار للفئات التي راكمت الأرباح والثروات خلال العقود الثلاثة الماضية، وصولا إلى إعادة توزيع الثروة وتجسيد الحقوق العامة للمواطنين.

**٣ - بناء الأسس الضامنة:** أي المؤسسات الحكومية التي

تضمن إدارة نشطة وحيوية للمرافق العامة الأساسية، على نحو يسقط المصالح الضيقة والزبائنية ويحقّق النمو والاستقرار الطويل الأمد. فتشييد هذا الاطار المؤسّسي هو شرط ضروري لإعادة صوغ بنى الاقتصاد الوطني اللبناني وفق منطلقات وأساليب تحقّق الفعالية والازدهار وتؤمن مستلزمات الحياة الأساسية للمواطنين وتعطّل مفعول أي ابتزاز أو عقوبات أو شروط خارجية، وتعزّز الاستثمار العام في البنى التحتية، وتنهض بالقطاعات المنتجة على حساب الأنشطة الريعية. كما أنه المعبر الضروري لتفعيل الانفتاح على الفضاءات القائمة على التكامل مع الدول العربية والصديقة الصاعدة دولياً، وتبادل المنافع المشتركة معها. ويشكّل طرح موضوع التكامل الاقتصادي مع دول المحيط العربي المجاور هدفا استراتيجيا، وهو المقدمة لقيام فضاء عربي اقتصادي مشترك أوسع نطاقا يخدم مصلحة الشعوب العربية بالتنمية والتقدم والعدالة والتحرر.

٤ – **التحالفات:** إن مجرى الصراع في لبنان يرسم صورة التناقض الرئيسي، من حيث هو تناقض حول السلطة ونظامها، ويحدّد المنتصر فيه خيارات البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يحدّد موقع لبنان في الصراع العربي– الصهيوني. وبغية بناء آلية هذا الصراع وما يتطلبه من موازين قوى، يواصل الحزب الحوار مع قوى

التغيير الديمقراطي بهدف إنتاج أكبر قدر من التوافق في المواقف من مختلف القضايا السياسية الأساسية، مع إدراكه أن للعمل السياسي المشترك مستويات عدّة، بدءا من الحوار إلى التنسيق فإلى التعاون حول قضية معينة، وصولا إلى التحالف مع احترام حق كّل من اطراف التحالف في الاحتفاظ بالاستقلالية السياسية والتنظيمية والفكرية والتعبير عن مواقفه الخاصة على ان لا تتعارض مع بنود الاتفاق التحالفي، وفق التالي:

- تتحدّد تحالفات الحزب انطلاقا مما يطرحه من مشروع سياسي وبرنامج. ومشروع الحزب هو المشروع الذي تترابط فيه مهام التحرير والتحرر الوطنيين مع مهام التحرر الاجتماعي، ما يعني بأن الحل الجذري لهذه المهام لا يستقيم إلّا بتحقيق التحرر الاجتماعي، اي بتحقيق الاشتراكية والعكس بالعكس. إنها مرحلة نضالية بامتياز تفرض على الشعوب العربية وقواها اليسارية والوطنية والديمقراطية، كل في بلده، مهمة مركزية تقضي بزيادة وزنها وفعلها في الحياة السياسية والاجتماعية وصولا إلى التمكّن من تغيير موازين القوى في بلدانها وعلى صعيد المنطقة ككل في مواجهة الهيمنة الإمبريالية والصهيونية والانظمة الرجعية والتابعة.
- يتمسك الحزب بالتزامه التاريخي بالدفاع عن الوطن ومقاومة

العدوان والاحتلال الصهيوني وكل الاعتداءات الخارجية ودعم قضية الشعب الفلسطيني وقضايا الشعوب العربية في مواجهة الاحتلال والتبعية والسيطرة والتجزئة. ويؤكد على مبدأ الجمع العضوي ما بين استعداده للنضال المسلح في اطار الدفاع عن الوطن في وجه المخاطر العدوانية الخارجية، ونضاله السياسي والاجتماعي الداخلي من اجل التغيير الديمقراطي وقيام الدولة العلمانية الديمقراطية. وانطلاقا من تمسكه بمبدأ الجمع هذا، يرى حزبنا أن كل تقدّم يتحقّق في هذا المجال، من شأنه أن يوفّر مزيدا من القوة في مقاومة الاحتلال والعدوان الإمبريالي – الصهيوني والتقدم باتجاه التغيير المنشود، خصوصا إذا نجح الحزب وحلفاؤه في الاضطلاع بموقع أساسي في قيادة المواجهة. إنها مهمة جامعة وموحّدة، واعباؤها تقع على عاتق اللبنانيين جميعا، وتعود انجازاتها بالفائدة عليهم أيضاً.

- ينبغي أن ترتسم سياسة الحزب التحالفية في لبنان على أساس السعي لجمع أوسع للقوى السياسية، اليسارية والوطنية والديمقراطية والاجتماعية صاحبة المصلحة في محاسبة المنظومة الحاكمة التي تحكّمت بالبلد على مدى ثلاثين عاما وأوصلته إلى الانهيار، والتي لا تزال تسعى حتى في

ظلّ الانهيار إلى إعادة تجديد سلطتها. ان نجاح الحزب في هذا المسعى يسهم في إحداث خرق في النظام القائم ويؤسس لبناء مشروع الدولة العلمانية الديمقراطية، دولة العدالة الاجتماعية، الدولة المقاومة. وهذا المشروع لا يعني لبنان فقط بل هو يعني أيضا كلاّ من بلداننا العربية، ولو تمايزت الخصائص والظروف بين بلد وآخر. وهو يتطلّب التقدّم على مسارين متكاملين، مسار التحالف السياسي ومسار التحالف الطبقي الاجتماعي والشعبي، مع الإدراك المسبق أن لكلّ من هذين المسارين فضاءه وسماته وشروطه الخاصة. فالجمع بين التحالف السياسي (القوى والأحزاب والشخصيات السياسية) والتحالف الاجتماعي (النقابات والبلديات والمنابر الثقافية واللجان الشعبية في القرى وأحياء المدن) يطمح في الممارسة اليومية إلى التعبير عن مصالح أوسع الفئات الشعبية وحقوقها، وهو يشكل المفصل الرئيس في بلورة سياسة الحزب التحالفية. من هنا يحتل الربط بين مواصفات الدولة التي نريد (العلمنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمقاومة) أهميته القصوى في قيادة المواجهة عبر قطب معارض لمنظومة السلطة يتشكّل من أوسع ائتلافٍ سياسي لقوى التغيير الديمقراطي، ويتولّى مسؤولية قيادة

الصراع معها بهدف انتاج سلطة بديلة لإدارة المرحلة الانتقالية في البلاد، ولاحقاً لبناء النظام السياسي ومشروعه التغييري.

**٥- احتضان الحالات الشعبية المستجدة وتطويرها**: على الحزب أن يعمل على استقطاب الحالات الاجتماعية الجديدة (حراكات، مجموعات، روابط...)، إلى الأطر العملية التي يمكن أن نتشارك معها، وإيجاد مساحة سياسية مشتركة، وتمتين موقف هذه الحالات من القضايا السياسية والاقتصادية والوطنية التي تهمّ الحزب، وذلك من خلال الأطر الحزبية أو منظماتنا الجماهيرية. فانهيار الطبقة الوسطى أدى إلى نشوء حالات اجتماعية ذات بعد سياسي ليبرالي أو يساري تعمل من خارج مؤسسات العمل الحزبي التقليدية، وتتحرك في إطار قضايا سياسية واجتماعية منفصلة وليس في سياق برنامج سياسي شامل. هذه الحالات، لا يجب حصرها في إطار ما يسمّى «بالمجتمع المدني» الذي لا يشكل إطاراً واحداً، بل يضم حالات متنوعة يمكن العمل مع بعضها، فيما يقف بعضها الآخر في موقع النقيض السياسي والطبقي لمشروعنا ودورنا.

استناداً على ما سبق، على الحزب أن يجدد تمسكه بالتغيير الشامل للانتقال بلبنان من نظام المحاصصة الطائفية إلى نظام وطني ديمقراطي حقيقي، يرسى بناء الدولة العلمانية الديمقراطية المقاومة، القائمة على المواطنة والعدالة الاجتماعية وسيادة

القانون والفصل الكامل بين السلطات، وتحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني والدفاع عن السيادة الوطنية ومقاومة أي عدوان أو احتلال. ان هذا المشروع يحتاج من الحزب وقوى التغيير الديمقراطي خلق موازين قوى جديدة عبر المبادرات والتفاعل مع الاحتجاجات والمطالب الشعبية والقطاعية، وبناء التحالف الاجتماعي واللجان الشعبية وصوغ البرامج الموحّدة للجهود، وصولا إلى إطلاق انتفاضة وطنية ديمقراطية بقيادة أوسع ائتلافٍ سياسي لقوى التغيير، يقدّم نفسه بديلا من منظومة الفساد ويتولّى إدارة المرحلة الانتقالية.

وعليه، فإن المواجهة مع الاحتلال أو الاستعمار أو التدخلات الأجنبية، لم تكن يوماً فعلاً مناطقياً أو مذهبياً أو ظرفياً، وإنما هي فعل وطني عربي أممي تحرري. وعلى هذا الأساس قارب حزبنا هذا الموضوع بشقيّه، التحرر والتحرير، ووعى باكراً خطورة المشروع الصهيوني في منطقتنا والمتمثل بقيام الكيان الغاصب في فلسطين كموقع متقدم للإمبريالية الغربية، التي يقضي جوهر مشروعها ببسط السيطرة على شعوبنا ومصادرة إمكانياتها أو تعطيلها. وعلى أساس هذا الفهم، كانت فكرة الربط بين التحرير والتغيير كمسار واحد، وليس كمسارٌ متوازٍ قد يحدث التباسات في الأولويات ويظهرها كحلّ وسط بين خيارين. وتأسيساً على

هذا الفهم المزدوج كانت مساهمة الشيوعيين بارزة تاريخيا في كل محطات تلك المواجهة، بدءاً من مواجهة عصابات الهاغانا مروراً بإنشاء حركة الأنصار والحرس الشعبي وصولاً إلى إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ( جمول). وليس أمامنا اليوم إلّا استكمال المواجهة وبأبعادها كافة، ومن خلال مسارات متكاملة تشمل كل مواقع النضال وقضاياها، وذلك من خلال:

**أولاً**، الموقف الرافض للمشروع الأميركي- الصهيوني في المنطقة، والتأكيد بأننا معنيون بمواجهته، ما يعني ضرورة استعدادنا للردّ على أي عدوان يستهدف لبنان وبجميع الامكانات، مع كل ما يستلزم ذلك من تنسيق مع كل القوى التي نتقاسم معها هذا الخيار، وضرورة أخذ كل الخطوات اللازمة لإعداد الحزب وتحضيره مجدداً لأداء هذه المهام، ولو تطلب ذلك عودة إلى ممارسة النشاط السري، متى استوجبت الظروف ذلك. وأيضاً، الانطلاق من كون ترابط قضية التغيير الديمقراطي مع حتمية مواجهة المشاريع التقسيمية، سواء في لبنان أو المنطقة، يشكل مدخلاً أساسياً لبناء مشروع سياسي يقوم على تلك الفكرة.

**ثانياً**، بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، كبديل للدولة الطائفية الفاشلة، دولة تقوم على أساس مشروع سياسي واضح وبرنامج اقتصادي واجتماعي يستند إلى مرتكزات أساسية، أهمّها الآتي:

- قانون انتخابات نيابية عصري، يكون مبدأ المواطنة أساساً جدياً فيه؛ إلغاء القيد الطائفي واعتماد النسبية والدائرة الواحدة أو الدوائر الموسّعة.
- إقرار قانون عصري نسبي للحكم البلدي يعزّز مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإطار المحلي، ويحدّ من استمرار حصر معظم الموارد والثروات وتركزها في قبضة الحكم المركزي.
- وضع قانون وطني جديد للأحزاب السياسية يتماشى مع عملية التحرّر التدريجي من الطائفية.
- بناء القضاء كسلطة مستقلة محصّنة بمهنيتها واستقلاليتها، بديل لاستمرار رهنه للقوى المسيطرة سياسيا واقتصاديا.
- مقاربة موضوع حقوق العمال والأجراء والموظفين وعموم المواطنين، كحقوق متوجبة التحقيق، وليس كمنّة من أحد، والانحياز الطبيعي إلى قضايا الفئات الشعبية والفقراء وذوي الدخل المحدود.
- قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، وقوانين مدنية وعصرية للأحزاب والنقابات والجمعيات وللإقامة والجنسية وقضايا المرأة وغيرها، تحقيقا لمبدأ المواطنة كأساس للانتماء الوطني وتجسيداً له.

- حريات سياسية واجتماعية، عامة وفردية، مع إعادة توزيع الثروة، وتقديم المصلحة العامة على مصالح رأس المال عبر تأمين حقوق المواطنين في الأجر والصحة والتعليم والعمل والسكن والنقل...

**ثالثاً، السياسات الاقتصادية والاجتماعية** والتي تقتضي آنياً العمل على وقف تبعات الانهيار النقدي الذي يلف البلاد حاليا عبر:

- إجراء حساب شامل لجميع أصول ومتوجبات الدولة والقطاع المصرفي (الخاص والعام)، مع التشديد على أهمية المضيّ في التحقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان (وحسابات المؤسسات العامة الأخرى لاحقا) كي يتمّ تقدير القيمة الاجمالية للخسائر، والتأكيد على تحميل عبئها الأكبر للقطاع المصرفي وكبار المودعين الذين استفادوا على مدى سنوات من السياسات المالية والنقدية السابقة.
- اخضاع المصارف التجارية الحاملة لجزء كبير من الدين العام بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي على الغاء جزء كبير منه في إطار السعي لإعادة هيكلة الدين العام، على أن يترافق ذلك مع خفض مواز في قيمة الودائع الكبيرة التي تتركّز في الشطور

التي تزيد عن مليون دولار، والتي يمتلكها نحو واحد بالمائة من المودعين.

- من ضمن قانون استعادة الأموال العامة المنهوبة والمهرّبة للخارج – الذي لا يكفي إقراره بل المهمّ إصدار مراسيمه التنظيمية ومحاكمة المرتكبين – يتوجّب العمل على استرداد الثلث المتراكم (المقدّر بنحو ٢٧ مليار دولار اميركي) من قيمة خدمة الدين المتراكمة منذ عام ١٩٩٣، والذي ثبت أنه ناجم – استنادا إلى دراسات محلية ودولية موثّقة – عن تبعات تطبيق سياسة التثبيت النقدي المستمرّة منذ أوائل التسعينيات والتي ارتدت شكل زيادات مضخّمة وغير مبرّرة في معدلات الفائدة على رؤوس الأموال التي تمّ استجلابها من الداخل والخارج. وتتضمّن عملية الاسترداد: الشروع في تغيير منظومة السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ عام ١٩٩٢، وترجمة هذا التوجّه عبر مواقف واجراءات تؤكد للأسواق والعملاء الاقتصاديين أن تلك المرحلة انتهت ولن يعود إليها لبنان. والمهمّة الأساسية في هذا الإطار تقضي بتقويض أساس النموذج القديم القائم على الاستدانة الحكومية وتراكم الرأسمال الريعي الناتج منها، بعدما أفضى الإنفاق العام الكبير وغير المنتج الذي حصل منذ بداية التسعينيات –

بالتزامن مع خفض الضريبة على الرأسمال – إلى تراكم الدَّيْن العام وأعبائه على عموم المواطنين من جهة وتركّز الثروة لدى القلّة من جهة أخرى. ومن دون هذا التعديل، لا طائل من المراهنة على أي سياسات، ولا فائدة من الاتّكال على النموّ فقط وعلى التدفّقات الخارجية.

**رابعاً، دور الدولة في الاقتصاد**

- العمل على استرداد دور الدولة الفاعل وتأكيد ملكيّتها لمرافق عامة أساسية في الاقتصاد، كالكهرباء والاتصالات والمياه والطاقة، من خلال امتلاك رؤية اقتصادية بعيدة المدى وإعادة الاعتبار للموازنة العامة والاستثمار الحكومي في تطوير وصيانة شبكات المرافق العامة والبنى التحتية والالتزام بقانون عصري للشراء العام، بحيث تغطي هذه الشبكات بصورة متوازنة المناطق اللبنانية المختلفة. هذا بالإضافة إلى توفير الخدمات المجتمعية الأساسية كالصحة والتعليم الرسمي العام والعالي (الجامعة اللبنانية) والنقل العام وأنظمة الرعاية الاجتماعية والتقاعد وضمان البطالة ودعم ذوي الحاجات الخاصة لتمكينهم من الاستمرار والانتاج.
- العمل على اعادة هيكلة النفقات العامة وإنهاء حقبة الإنفاق التوزيعي لنظام الطائف ووقف توجيه الموارد الحكومية نحو

تمويل قنوات الانفاق السياسي الزبائني والقنوات المباشرة وغير المباشرة التي تدعم القطاع الخاص، والأمثلة كثيرة على ذلك: الاستشفاء في المستشفيات الخاصة على حساب وزارة الصحة، ودعم التعليم الخاص عموما، عبر دعم التعليم الخاص المجاني، و«تهريب» إنتاج الكهرباء وتوزيعها إلى أصحاب المولدات الخاصة، وكذلك «تهريب» إنتاج وتوزيع خدمات المياه إلى أصحاب الصهاريج، وتلزيم معظم أعمال الرعاية الاجتماعية إلى مؤسسات خاصة طائفية، وتحويل جزء من خدمات النقل العام إلى القطاع الخاص عبر بدعة «بدل النقل».

- إقرار قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار الذي يقبع منذ نحو عقدين في دهاليز المجلس النيابي ولجانه، وإنجاز مراسيمه التنظيمية بما يحدّ من سيطرة المجموعات الاحتكارية على الأسواق الداخلية وأسواق الاستيراد، وذلك بالتزامن مع تعديل قانون التمثيل التجاري، وإصدار المراسيم التنفيذية لقانون حماية المستهلك وقانون سلامة الغذاء.
- مكافحة الفساد المتأصّل في نظام المحاصصة الطائفية، سواء في التوظيف الزبائني داخل الدولة الذي يجب الغاؤه، أو في تقاسم الصناديق العامة وعمولات الصفقات العمومية. وفي

هذا الاطار، ينبغي إقرار القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية المستقلة، ورفع الحصانة عن كل من يتولى الشأن العام في الحكومة والمجلس النيابي والإدارات العامة، وتمكين القضاء من محاسبة الارتكابات والمخالفات الإدارية والمالية وإنشاء هيئة وطنية ذات صلاحيات تنفيذية وقانونية تشمل دراسة الملفات ورفع السرية المصرفية وتقديم المرافعات القضائية إلى القضاء المختص.

- إعادة صوغ مجمل عناصر سياسة الحماية الاجتماعية، وبخاصة: تعزيز دور الهيئات الضامنة وتطويرها لا سيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يجب أن تتوسّع مروحة المنتسبين إليه، ويستبدل فيه نظام تعويضات نهاية الخدمة بنظام وطني للتقاعد، كما يستحدث فيه فرع لضمان البطالة.
- إقرار مشروع التغطية الصحية الشاملة للمقيمين من اللبنانيين، على أن يتمّ تمويل هذا المشروع من المال العام وليس من نظام الاشتراكات.
- العمل الجاد على تحسين جودة التعليم الرسمي خصوصا في مرحلتي التعليم الابتدائي والعالي (الجامعة اللبنانية)،

إعـادة صوغ مجمل الاطر الوظيفية الناظمة لعمل لجنة المؤشر والتأكيد على إضفاء طابع دوري ممأسس على عملية تصحيح الأجور في القطاعين العام والخاص كلّما تراجعت القيمة الحقيقية للأجور بنسبة معيّنة.

إن ما ورد اعلاه من نقاط ليست تدابير وخطوات مطلبية على الحكومة والمجلس النيابي والمؤسسات الرسمية القائمة القيام بها، بل هي برنامج نضالي نطرحه للانقاذ الحقيقي في المرحلة الانتقالية .

إن جوهر بناء الدولة في ظل الانهيار ونهب المال العام والرد على تأميم الخسائر من قبل المنظومة الحاكمة لمصلحة تحالف اطراف البرجوازية على حساب خزينة الدولة والشعب اللبناني يتطلب الرد عليها بخطوات قد يعتبرها بعضهم غير ممكنة في ظل موازين القوى الراهنة لكنها تعبّر عن جوهر دور الدولة في الاقتصاد المنهار مثل تأميم الأرباح والثروات الوطنية والمرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والدواء والتعليم والمصارف والكارتيلات على انواعها ... وسواها من الخطوات المعبّرة عن مصالح الطبقة العاملة والفئات الشعبية التي يسحقها نظام النهب والاستغلال الرأسمالي.

## خامساً، الاستثمار في البنى التحتية والمرافق العامة

- اعادة بناء مصانع الكهرباء وتحديث قطاع الطاقة مع السعي إلى الاستحصال على القروض ذات الكلفة القليلة من بلدان صديقة لتمويل الاستثمار في هذا القطاع، وامتلاك واستعمال التقنيات الحديثة اللازمة لتسريع انتقال المعامل من استخدام المحروقات السائلة الباهظة الكلفة إلى استخدام الغاز الأقل كلفة وضرراً بالبيئة، واستعادة كهرباء لبنان لأعمال الجباية وتقديم الخدمات، وصولاً إلى توفير الكهرباء بشكل مستدام للمواطنين، وإقفال ملفّ المولدات الخاصة الشديد الكلفة اقتصادياً وبيئياً. وإلى ذلك، تشجّيع الاستثمار العام والخاص في تطوير تقنيات الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها. هذا بالإضافة إلى حصر استيراد النفط ومشتقاته بالدولة مباشرة.
- تحديث وتطوير شبكات الاتصالات والانترنت ورفع مستوى تغطيتهما وجودتهما، وتخفيض الأسعار والرسوم الي تنتزعها وزارة الاتصالات لمصلحة خزينة الدولة، في شكل ضرائب مستترة وغير معلنة.
- بناء شبكة عصرية ومتطورة للنقل العام تحلّ معضلات الازدحام اليومي وارتفاع كلفة النقل الخاص والتلوّث الناجم

عنه، ما يستدعي إطلاق مشروع ضخم لبناء شبكات من القطارات والمترو والحافلات العامة المنتظمة بين المناطق اللبنانية كافة، مع ما تحمله من أثر إنمائي أيضاً.

- ضمان حق لبنان بثروته النفطية والغازية واستخراجها، واعتبارها ليس مورداً مالياً وريعياً فقط، بل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، وأداة فعلية للتنمية الاجتماعية وتوطين التكنولوجيا واستيعابها، مع مراعاة توزيع ثمارها بشكل عادل على الأجيال.
- وضع خطة شاملة لمعالجة الآثار البيئية والاجتماعية الناجمة عن تفاقم مشاكل المياه والكسارات والمرامل والمكبات العشوائية وجمع النفايات وشبكات الصرف الصحّي، مع وقف الاعتداءات كافة على الأملاك البحرية والنهرية العامة والخاصة.

**سادساً، سياسة صناعية جديدة**

- تشييد البنى التحتية من كهرباء واتصالات وشبكات صرف صحي وطرقات ومياه بالإضافة إلى حلّ مشكلة النفايات والمحافظة على البيئة الطبيعية؛ وكذلك نحو دعم القطاعات المنتجة وتحفيز الشركات المنتجة التي توظف المهارات العالية وخريجي الجامعات. ويشمل هذا التحوّل جميع القطاعات

المنتجة الصناعية والزراعية بالإضافة إلى قطاعي التكنولوجيا العالية والسياحة، فضلا عن فروع أساسية في قطاع الخدمات. وينبغي أن يتمّ تمويل ذلك من خلال «استغلال» قطاعات الريع، أي عبر الاقتطاع ممّا كدّسته من أرباح وثروات، وذلك باستعمال النظام الضريبي وفرض ضرائب على المصارف والريع العقاري وعلى مداخيل اللبنانيين في الخارج فضلا عن استحداث ضرائب جديدة على الثروة كما على توريث الثروات الكبرى. ومن شأن هذه التوجّهات أن تحسّن فرص الاستفادة من الاغتراب اللبناني المنتشر في أصقاع الدنيا والذي اكتسب مهارات تقنية عالية المستوى وراكم الخبرات الانتاجية في العديد من المجالات. فتحرير البلد من النظام السياسي الطائفي وسياساته الاقتصادية والاجتماعية البائسة والمتخلّفة يسهم في تحفيز المغتربين واجتذابهم، ومن ضمنهم الشباب بخاصة، للعمل والاستثمار في بلدهم الأم.

- وفي الوقت الذي يجري فيه هذا التحوّل، يتمّ التحضير الجدّي لمرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة «تغيير البنية الاقتصادية» التي تستبدل النموذج الاقتصادي القديم باقتصاد إنتاجي يؤسّس لتطوير القوى المنتجة بشكل كبير. وهذا يرتبط بشكل خاص بنمط الاستجابات المنتظرة حول العديد من المواضيع

والاشكاليات التي سوف تستجدّ على أرض الواقع: تحديد المزايا النسبية للاقتصاد اللبناني في عالم (عربي واقليمي ودولي) متغيّر، وتأمين الشروط الملموسة للانتقال إلى النشاطات الاقتصادية المعنية بهذه المزايا، وتوفير مصادر التمويل الاستثماري المحلية والخارجية التي يتطلّبها هذا الانتقال.

**سابعاً، في النظام الضريبي**

- فرض ضريبة تصاعدية موحّدة على جميع مصادر الدخل، رفع معدل الضريبة على شركات الأموال إلى ٣٠٪، وضع ضريبة تصاعدية على الفوائد المصرفية بدءاً من ٧٪ وصولا إلى ١٥٪، وضع ضريبة ٢٪ على الثروة الصافية للأفراد فوق المليون دولار.
- إعادة النظر في بنية الرسوم الجمركية والرزنامة الزراعية بعدما تمّ فتح اسواق الاستيراد على مصراعيها، وذلك للتمكن من حماية الانتاج الصناعي والزراعي المحلّي وتفعيل الانتقال إلى اقتصاد الانتاج.
- تعديل ضريبة الانتقال بحيث تصبح ذات معدل مسطح واحد يبلغ ٤٥٪، (مع شطر اعفاء يبلغ ١ مليون دولار، بما يعفي عمليا الاكثرية الساحقة من الفئات الاجتماعية المتوسطة

وما دون المتوسطة خصوصا في الأرياف من هذه الضريبة بخلاف ما هو قائم اليوم.

- التطبيق الفعلي للغرامات على الإشغالات غير القانونية للأملاك البحرية، بعد تصحيح قيمة الغرامات وربطها بتطور أسعار العقارات بدءا من عام ١٩٩٢، رفع الضريبة على القيمة المضافة على الكماليات إلى ١٨٪، فرض ضريبة على أرباح البورصة والأسواق المالية، فرض ضرائب على الربح العقاري وعلى مداخيل العاملين في الخارج وإخضاع الأوقاف العائدة للمؤسسات الدينية للضريبة والغاء الاعفاءات الضريبية لشركات الهولدينغ وشركة سوليدير وكذلك «الاعفاءات التأجيرية» الممنوحة للكثير من مستخدمي املاك الدولة ووقف قنوات التهرب الضريبي عبر الشركات القابضة وغيرها.

**ثامناً، في سياسات المصرف المركزي**

- إلزام مصرف لبنان بنشر دوري للحسابات النظامية المفصّلة لأرباحه وخسائره.
- إخضاع سياسات المصرف المركزي للمحاسبة الديمقراطية من قبل مجلس النواب عبر جلسات استماع دورية للحاكمية أمام اللجان المشتركة المعنية بالمال والاقتصاد؛

- تشريع الشفافية في عمل المصرف المركزي عبر إلزامه بنشر محاضر جلسات المجلس المركزي ليطّلع النواب والرأي العام على كيفية إدارة السياسة النقدية من جانب مصرف لبنان.
- تعديل المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف بحيث تضاف أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على درجات عالية من التوظيف في الاقتصاد من حيث هي أهداف مستقلة تتساوى مع هدف المحافظة على قيمة النقد الوطني.

**٦ – الانتخابات النيابية والبلدية والقطاعية:** تشكّل الانتخابات بمختلف أنواعها محطات سياسية مهمة بالنسبة إلى جميع المكونات السياسية والشعبية، من خلال قياس مدى التأثير على الرأي العام وتوجهاته. وشكّلت الانتخابات النيابية الأخيرة في لبنان – التي جرت وسط احتدام الهجمة الإمبريالية لإعادة رسم خرائط دول المنطقة – محطّة مهمّة لغالبية القوى الأساسية المنخرطة في هذا الصراع كي تحاول التأثير في مجرياتها ونتائجها. وقد تمّت هندسة القانون الانتخابي اللبناني كي يشكّل الأداة السياسية–القانونية المنتجة لحكم الأكثريات المذهبية، من خلال مضمون للنسبية يكرّس القيد الطائفي وطريقة تقسيم الدوائر وهندسة الصوت التفضيلي، ويتجاهل مقتضيات تمثيل النساء والشباب ويمنع تمثيل القوى العلمانية والوطنية. باختصار، جرى تفصيل القانون

لمصلحة الأحزاب الطائفية، بعدما تحوّلت الطوائف إلى أحزاب سياسية «شمولية». والى ذلك، وفّر القانون فرصة لزيادة عدد كبار رجال الأعمال والأثرياء والمصرفيين بين المرشحين والنواب المنتخبين، مما يعكس ازدياد تركّز وتداخل السلطة ورأس المال اللذين يتغذّيان – بقسم كبير منهما – من فضاء الريع والثروات المالية المحقّقة في الداخل والخارج.

إن مسألة خوض الانتخابات النيابية تستوجب إحاطة فعلية بسقف المعركة السياسي وبنقاط القوة والضعف لدينا. وهذا ما ينطبق أيضا على الانتخابات القطاعية والنقابية والبلدية... حيث تصبّ تحالفات السلطة وقواها في المنحى ذاته الذي تأخذه الانتخابات النيابية. وانطلاقا من ذلك، على الهيئات الحزبية المعنية، كل في نطاق عمله، إيلاء تلك العملية الاهتمام المطلوب من خلال:

- التأكيد بأن طبيعة قوانين الانتخاب، وتبدلها من دورة إلى أخرى مع حفاظها على طبيعتها الطائفية، هي التي تحفظ للمنظومة السياسية الحاكمة الاستمرار في الحكم.
- قرار المشاركة بالانتخابات النيابية هو استجابة لضرورات سياسية بغية إيضاح خطّ الحزب وحشد التحالفات على

أساسه وتعبئة جمهوره والجمهور الوطني الديمقراطي بصورة عامة. من هنا أتت تحالفاتنا السياسية – على ندرتها – على الشكل الذي أتت فيه، ولم تقدم لنا أي إضافة كبيرة. فقد غلّب الناس عصبويتهم المذهبية والطائفية، ما دفعهم أكثر فأكثر للاصطفاف حول مراكز قوتهم المذهبية ولم يسهموا مطلقاً في تفككيك هذه العصبيات.

- إعادة النقاش في طبيعة الموقف السياسي الذي يجب أن نأخذه ارتباطاً بانفلاش الحالة المذهبية من خلال السلوكيات التي واكبت المعركة الانتخابية. وإجراء تقويم موضوعي ومسؤول عن مشاركتنا المتكررة في الانتخابات والنتائج المتحصلة فيها (النيابية، البلدية، النقابية، القطاعية...)، ربطا بالخيارات السياسية المتاحة وبميزان الربح والخسارة في المعارك والمواجهات.
- ضرورة العمل على تكوين ميزان قوى جديد، استنادا إلى قوى سياسية ونقابية ونيابية واجتماعية ومدنية، يأخذ في الاعتبار المتغيرات الحاصلة وحجم القوى المتصارعة من دون ارتجال أو رهانات خاطئة أو أوهام. علينا التدقيق في تلك القوى وطبيعتها وإمكانية بناء مشروع سياسي أو تقاطعات مرحلية معها حول مجموعة «قضايا مشتركة» يمكن بل ينبغي

أن تؤمن ركيزة لحركة اعتراض وطني ديمقراطي من خارج قوى السلطة وأحزابها.

**٧ - بناء الأطر الحزبية والشعبية**: يتطلب هذا الأمر بناء موازين قوى شعبية، وهذا غير متوافر إلى الحدّ الذي يفرض التغيير المطلوب. فما العمل إذن؟ هناك أشكال عديدة للنضال من أجل التغيير، ما يستوجب نقاش مختلف الخيارات المتاحة. وهذا الأمر يتطلب إعادة بناء الحزب، ليكون حزباً قادراً على التصدي لهذه المهمة، ومن خلال:

- **المجال الفكري:** تعزيز الإنتاج النظري والفكري للحزب وإيلاء هذا الجانب أولوية كبيرة كونه يشكل مادة علمية وسياسية وتثقيفية تمكّن الحزب من تعزيز طاقاته وكوادره، بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث.
- **التنظيم الحزبي:** هناك ضرورة للعودة إلى مفهوم التنظيم على أسس لينينية ثورية في التنظيم واعتماد الديمقراطية المركزية آلية لصنع القرار وقانون يحمي وحدة التنفيذ وتعدد الآراء، ووقف حالة الإنفلاش التنظيمي والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي وحصرها في الإشراف التعبوي والاعلام الحزبي، وبناء المدرسة الحزبية على أسس سليمة وعودة التثقيف الفرعي إلى مختلف هيئات الحزب القاعدية.

- **منظمات العمل الجماهيري:** تعزيز دور هذه المنظمات كي تتمكن من الوصول إلى فئات اجتماعية أوسع من دائرة العمل الحزبي، مما يملي تطوير برامجها في صفوف الشباب والطلاب والنساء والعمال والفئات الاجتماعية المتضررة.
- **الإعـلام**: في ظل تبعية معظم وسائل الإعـلام المرئية والمسموعة لأحزاب السلطة، على الحزب أن يضع استراتيجية إعلامية تستند بشكل أساسي إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي ذات الكلفة المنخفضة والوصول الواسع، إلى جانب تطوير إعلامه المكتوب والمسموع كي يصل أيضاً إلى فئات جماهيرية أوسع من النطاق الحزبي والتنظيمي.
- **الفئات التي يعمل معها الحزب**: تضم أساساً الطبقة العاملة والأجراء والموظفين والمزارعين وذوي الدخل المحدود، والمتعطلين عن العمل، والشباب والطلاب والنساء، والفئات الاجتماعية المهمشة وبعض فئات الطبقة الوسطى المتضررة من سياسات النظام والاستغلال الطبقي القائمة.
- مواجهة السياسات العنصرية ضد اللاجئين والعمال الأجانب، وبخاصة اللاجئين السوريين، والتي تستعمل في إطار المزايدات الشعبوية الرخيصة من قبل اليمين العنصري اللبناني.

- التصدي لمحاولات فرض الفدرالية المذهبية كأمر واقع سواء من خلال البلطجة التي تمارسها القوى السائدة في مناطقها أو من خلال استعمال البلديات والسلطات المحلية لفرض سياسات عنصرية ومذهبية كأعراف مناهضة للقانون والدستور.
- ايلاء اهتمام اكبر للعمل في مجالات البيئة والعمران والثقافة والتراث، وقضايا النساء والشباب واللاجئين والعمال اللبنانيين والأجانب، وابتداع وسائل عمل جديدة في هذه القضايا وبين هذه الفئات.

**اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني**

**٢٦ أيلول ٢٠٢١**

# المحتويات

**الجزء الأوّل: الوثيقة الفكرية** ..... ٥
التوطئة العامة: مقدّمات نظرية حول الإمبريالية
وطبيعة الصراع ..... ٩
الفصل الأول: مستجدّات الوضع الدولي وسمة
العصر الراهن..... ٢٣
الفصل الثاني: حركة التحرر الوطني العربية_ بين الأزمة
والتجديد؟ ..... ٤٧
الفصل الثالث: البنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ..... ٧٠
الفصل الرابع: النظام السياسي وأزمته البنيوية (الطائفية) ..... ١٠٧
الفصل الخامس: التحرّر الوطني طريقنا إلى الاشتراكية ..... ١٢٠
الفصل السادس: التحالفات الطبقية جسر العبور
لإنجاز التحرر الوطني ..... ١٣٥
**الجزء الثاني: التقرير السياسي** .....١٤٧
القسم الأوّل: الوضع الدولي ..... ١٤٩
القسم الثاني: الوضع الإقليمي..... ١٧٣
القسم الثالث: الوضع اللبناني ..... ٢٠١
**الجزء الثالث: التوجهات البرنامجية** ..... ٢٢٥